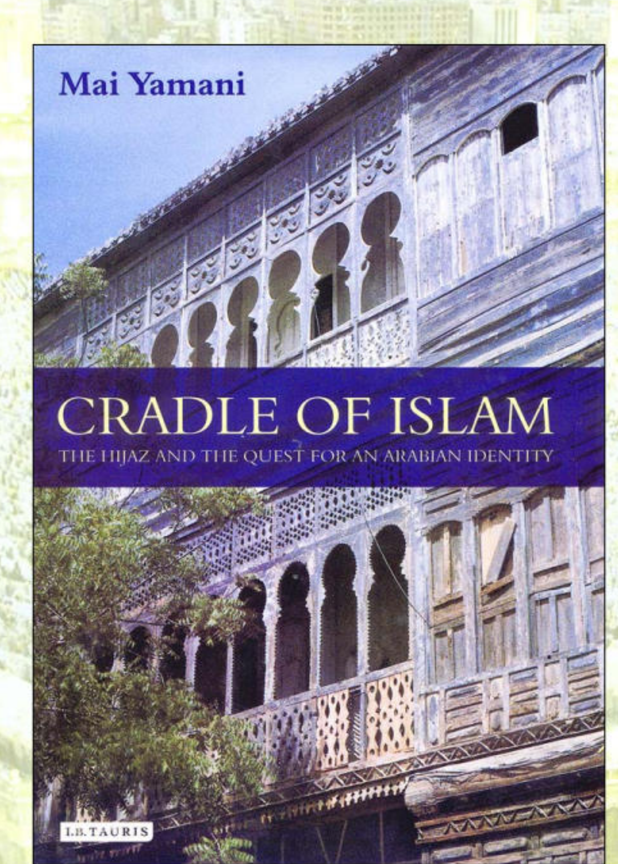
شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٢٣) ١٥/٩/٢٠٠٤



- المفعول السياسي للعائدات النفطية
- هل تكسب أو تخسر الحكومة من الإنتخابات
- الملكية الدستورية: إقصاء أم إعادة تأسيس؟
- مي يماني: السعودية تواجه طريقاً مسدوداً
- قراءة في مسيرة الإصلاحات (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤)



مهد الإسلام: الحجاز والبحث عن هويّة عربيّة



الإصلاحيون يقدمون مرافعتهم للقضاء:
أطلقوا سراحنا بدون تعهدات، أو حاكمونا علناً

في هذا العدد

الدولة الباهتة

ثمة حوادث وشخصيات وظروف تاريخية تلعب دوراً مركزياً في إضفاء أهمية خاصة على دولة ما، بحيث تجعلتها تفرض احترامها وهيبتها على الدول الاخرى. ولم تكن هذه الاهمية تقتصر على القدرات المادية للدولة وحدها كما قد يقال غالباً، فقد تضطلع دولة فقيرة ما بدور محوري في السياسة الدولية بفعل النشاطية الدبلوماسية التي تتمتع بها حكومتها أو الشخصية الكاريزمية التي تقود هذه الدولة، كما حصل بالنسبة لمصر في زمن عبد الناصر وحتى بعد ذلك ومازالت حتى الآن وخصوصا في التسوية السلمية والصراع العربي الاسرائيلي.

إن أهمية الدول لا تنبع من قرارات صادرة عن هيئة الامم المتحدة ولا من بلاغات رسمية تصدرها الدول، بل هي نتاج أوضاع وحوادث ومواقف ومهارات دبلوماسية فريدة تفضي في نهاية المطاف الى نحل دولة ما سمة خاصة بين الدول، بما يضفي عليها لوناً مميزاً، وتكون لها حظوة بين قادة العالم، وتصبح ملجأ الامم حين تنشب الخلافات وتندلع الحروب، تعويلاً على حكمتها في ادارة الخلافات وقوة اقناعها في اطفاء ثائرة الصراعات..

يلزم الاستدراك هنا بأن بعض الدول حظيت بأهمية مفتعلة في فترات محددة لأن ارادة عليا ما تدخلت لتحقيق هذه الاهمية ولكن ما لبثت ان تلاشت حين تبدّلت الارادة تلك.. فبلادنا - على سبيل المثال - رغم أهمية دورها الاقتصادي الدولي بفعل عامل النفط، الا أن أهميتها تقررت بفعل أوضاع الحرب الباردة، بدليل أن هناك دولاً نفطية أخرى لم تنل ذات الاهمية بفعل العامل النفطي مثل ليبيا لأنها لم تلج المعسكر الرأسمالي حينذاك.

في الواقع، إن هناك مجموعة تفاعلات اقتصادية وسياسية وايديولوجية ساهمت في بلورة الدور السعودي وبالتالي أسبغ عليه لوناً خاصاً على المسرح الدولي خلال الحرب الباردة.. فهناك كان العالم منشطراً على نفسه الى معسكرين: الشرق الشيوعي، والغرب الرأسمالي بمفعولاته الايديولوجية وحروبه الدموية ومؤامراته السرية والعلنية.. ولا ريب أن السعودية كانت رأس حربة في معسكر الغرب حتى نهاية الفصل الأخير من الحرب الباردة. ولا جرم أن ما قامت به السعودية من مهام وتمويلات لحروب في اميركا الجنوبية واسيا الوسطى واخيرا افغانستان كانت تندرج في سياق التجاذب الشديد بين المعسكرين، في مسعى كل منهما للإطاحة بالآخر، ولاشك أن السعودية كانت من أدوات الاطاحة بالمعسكر الشرقي لحساب المعسكر الغربي. وهذا بالتحديد التلخيص الكثيف لأهمية السعودية طيلة فترة الصراع الدولي خلال الحرب الباردة، وأن الألوان التي شاركت في رسم صورتها على المستوى الدولي مستمدة من أتون الحرب تلك.

لقد أفرزت الحرب الباردة رموزاً أيضاً، فالملك فيصل لم يكن ذا خصائص كاريزمية فريدة ما لم تكن لمعركته الايديولوجية مع عبد الناصر واعلانه الحرب على الشيوعية ضمن قوانين الحرب الباردة دخالة شبه مباشرة في تشكيل الهيئة التي خرج بها امام الملأ في الداخل والخارج. صحيح أن موقف الملك فيصل في حرب اكتوبر ٧٣ كان العنصر الأشد ظهوراً لأن الوقوف ضد أميركا يمنح صاحبه وسام شرف من الدرجة الاولى، ولكن هذا الوسام ظل محفوفا بالشبهات إذ لا يمكن اجتماع التحالف والخصومة في جوف واحد، وفي ظرف تاريخي واحد أيضاً.

على أية حال، فإن نهاية الحرب الباردة أسدلت ستاراً على مرحلة مكتظة بالألوان والرموز والسياسات، وكانت ستؤدي بالضرورة الى اختبار امكانيات الاطراف المشاركة في تلك الحرب على العيش في ظروف جديدة والاحتفاظ بأهمية كانت اكتسبتها من تلك الحرب. وقد لحظنا بأن انهيار المعسكر الشرقي قد جرف معه دولاً وقادة وشبكات تحالف ولم يكن حال بعض الاطراف في المعسكر الغربي أحسن من ذلك، وخصوصاً تلك الدول التي اضطلعت بدور لوجستي في الحرب الباردة. فقد جاء الانهيار بتربّع الولايات المتحدة على عرش العالم، واطلاق يدها في كل زوايا الارض، ولم تعد بحاجة الى وكلاء يتولون بالنيابة عنها مهام غير قادرة على القيام بها بصورة مباشرة بحسب قوانين الصراع القديمة، فقد أصبح العالم كله مباحاً لجيوشها وشركاتها، وأن الدول اللوجستية ذاتها غير مستثناة من هذه (الاباحة) أو الاستباحة.

وعودة الى السياق الاصلي للفكرة، فإن هناك دولاً أصبحت باهتة لغياب الاحداث والقادة والظروف التاريخية التي تسمح لهذه الدول بأن تتبوأ مكانة خاصة بين الدول أو تكتسب لوناً مميزاً يثير انتباه العالم. والسعودية من بين الدول التي فقدت بعد الحرب الباردة مكانتها ولونها على المستوى الدولي، واستطراداً يمكن الإدعاء أيضاً بأن هذه المكانة واللون تضاءلا الى حد كبير حتى في الداخل بفعل الانتكاسات المتواصلة في سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والامنية.. فالفشل الذريع الذي منيت به العائلة المالكة من أجل تسوية أزمات مستفحلة مثل البطالة والانهيار الحاد في الخدمات الصحية والاجتماعية وسقوط هيبة الامن، ونكوص القيادة السياسية في مجال الاصلاح الشامل والجوهري سلب الدولة مكانة كانت تراهن عليها لحفظ أمنها واستقرارها واستمرارها.. إن سلسلة الارتكاسات هذه مجتمعة ساهمت في (تبهيت) الدولة السعودية وجعلها بلا لون جاذب يحفظ لها مكانة متميزة أو يجعلها قادرة على لعب دور جوهري في الداخل، فالدولة لم تعد اللاعب الوحيد في حسم المشكلات الداخلية، فقد تدخلت قوى جديدة تضطلع بوسائل متنوعة سلمية وعنفية من أجل فرض حلول لمشكلات غير قابلة للتأجيل، وهذا دليل آخر على أن الدولة السعودية باتت باهته اذ لم يعد هناك من ينتظر من قيادتها أن تقدّم حلاً، لأن حلولها باتت هي الاخرى باهتة.

الاصلاح منكوساً

المفعول السياسي للعائدات النفطية

انتخابات بلدية وشيكة.. إصلاحات اقتصادية واعدة إثر فائض مالي كبير.. متغيران لم يقدّر لهما الاجتماع في لحظة تاريخية واحدة فضلاً عن أن يتعاضدا مشتركين في مهمة واحدة. فقد اعتادت الحكومة على شراء المطالب الاصلاحية بقدر من الرفاه الاقتصادي وضخ كمية مال في سوق الاسهم لاشغال أكبر عدد ممكن من الناس في دورة المال اليومية. إن رضوخ العائلة المالكة للضغط الشعبي في مجال الاصلاح السياسي أو الاجتماعي يتم غالباً وقهراً في فترات تكون فيه خزينة الدولة عاجزة بصورة شبه تامة عن ضخ كميات من المال في السوق المحلية تكون كافية للجم التذمر الشعبي وكبح تطوره الى مستويات خطيرة، أو تكون أمام قدرها الذي لا مفر منه كما في برامج التحديث في بعدي العمران والتصنيع بدرجة أساسية.

بطبيعة الحال، فإن الدفع المتأخر باتجاه الاصلاح السياسي قد بدأ في فترة لم تكن فيها اسواق النفط تحمل بشارة للعائلة المالكة، فقد جاء المطلب الاصلاحي الشعبي في وقت كانت اوضاع البلاد الاقتصادية تسير ناحية التدهور المتواصل دون أفق واضح يعين الحكومة على اعداد وتنفيذ خطة طوارىء للهروب من قدر الاصلاح السياسي الذي لم يكن سوى خيار الضرورة لانقاذ الدولة والمجتمع معاً.

الا أن ما تجدر ملاحظته أن المطلب الاصلاحي، حتى وان إصطبغ باللون السياسي، الا أن الدافع الاقتصادي فيه كان شديداً وهذا ما عكسته بوضوح بالغ العرائض الاصلاحية (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(دفاعاً عن الوطن) و(الاصلاح الدستوري أولاً) وحتى العرائض الفرعية، ولذلك كانت التوقعات تتجه الى أن الحكومة تسعى الى احباط المفعول السياسي للمطالب الاصلاحية من خلال توفير كمية من المال في السوق السعودية تسمح بالتحايل على المضمون الاصلاحي للمطالب الوطنية في بعدها الشامل والجوهري. لقد كانت الحكومة ترقب، بتوق شديد، فرجاً اقتصادياً يفشل أي تحركات داخلية تهدف الى اجبارها على تقديم تنازلات سياسية جوهرية، ولم يكن هناك سوى النفط بضاعة ذات مواصفات سحرية قادرة على تحقيق الانفراج الاقتصادي والاجتماعي.

وقد كان الاعتقاد بأن احتلال العراق سيضعف دور السعودية في السوق النفطية، وسيوفر للولايات المتحدة بدرجة أساسية فرصاً جديدة تحررها من التعويل ـ كما تطلع الى ذلك المرشح الديمقراطي جيم كيري ـ على البترول السعودي. ولكن ما حصل أن الطلب على النفط في الاسواق العالمية تزايد بدرجات كبيرة تفوق حتى قدرة الدول المصدّرة للنفط على الوفاء بمتطلبات السوق العالمية. ينضاف الى ذلك خروج بعض المنتجين الصغار من السوق النفطية وتدني كميات الانتاج في بعض الدول لأسباب فنية محضة كما في روسيا، وتواصل الاضطراب

> **الفائض المالي من مبيعات النفط مع حساب المنهوب منه لا يغطي المستلزمات الضرورية للدولة**

في معدلات تصدير النفط العراقي بفعل الحرب الدائرة بداخله وعمليات التخريب التي تصيب المنشآت النفطية وأنابيب التصدير. إن النتيجة النهائية من كل تلك الاهتزازات أن السعودية حافظت على موقعها الاستراتيجي كأكبر مصدّر للنفط في العالم، وأنها صاحبة الكلمة العليا في السوق النفطية مما حدا بالادارة الاميركية الحالية أن تعقد آمالاً كبيرة عليها لخدمة مشروعها السياسي والفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة.

على أية حال، فإن التطور المفاجىء في السوق النفطية والزيادة الدراماتيكية في الاسعار في فترة الصيف التي عادة ما تشهد إنخفاضاً في الاسعار قد زوّد الحكومة السعودية بأمد طويل نسبياً من الارتياح والاطمئنان، ولربما قدّم لها سلاحاً ايضاً تواجه به خصومها الداخليين من متشددين واصلاحيين ليبراليين. فقد جاء الفائض المالي في فترة حرجة نسبياً حيث تخوض العائلة المالكة مواجهة شبه مفتوحة ليس مع جماعات العنف فحسب، بل مع التيار الاصلاحي الذي طالما قدّمت العائلة المالكة نفسها للعالم بأنها نصير لمطالبه وتطلعاته، وبخاصة وأن هذا التيار حظي على مدار السنتين الماضيين بشعبية فائقة في الداخل وارتياح دولي أيضاً.

إن خطورة إجتماع الاصلاح السياسي المحدود والانفاق المالي العالي قد تنطوي على تداعيات مختلطة الأثر وبخاصة بالنسبة للدولة التي تراهن على تحسّن الظروف الاقتصادية من أجل تعزيز سلطانها التي لا ترى شريكاً معها فيه على الاطلاق. على أن ما يلزم التشديد عليه أن كمية المال التي حصلت العائلة المالكة عليها من جراء ارتفاع أسعار النفط، مع اسقاط ما تعرّض للنهب والسلب من هذه الكمية وما يتسرب منه خلال سير تنفيذ المشاريع التنموية، فإنه لا يغطي بحال المستلزمات الضرورية المفروضة على الدولة. فالدين الداخلي قد تجاوز ٧٢٠ مليار ريال (٢٠٠٣)، فيما تستقبل سوق العمل المحلية ٣٥٠ ألف شخص جديد كل عام، اضافة الى المتطلبات المتعلقة بالخدمات العامة التعليمية والصحية والاجتماعية.

إن ما حصلت عليه الدولة من واردات مالية يخفف بلا ريب من أعباء متراكمة عليها ولكن بالتأكيد لا يقدّم لها ربع حل سحري لأزمة مستفحلة ومتشعّبة. ولعل من نافلة القول التذكير بأن الفائض المالي للعام الفائت قد جرى التكتيم عليه رغم أنه قدّر بما يربو على ٤٠ مليار ريال، ولكن هذا المبلغ قد طاله النهب من قبل وزير الداخلية الذي اقتطع منه الجزء الأكبر تحت ذريعة تطوير اجهزة الأمن وتحسين أدائها في مواجهة جماعات العنف، فيما اقتطع الامير نايف شخصياً عشرة مليارات ريال!.. إن تكرار العملية هذا العام سيكون بلا شك، لو حصل، فاضحاً خصوصاً مع الزيادة الكبيرة

جداً في أسعار البترول، ومع ارتفاع حجم الفائض المالي من تصدير البترول.

من منظور مواجهة موجة العنف التي عادت مؤخراً، فإن الانتخابات البلدية والانفاق المالي على مشاريع تخدم رفاه المواطن حسب تعبير ولي العهد قد تضعف النزوعات المتشددة الكامنة، ولكنها بالتأكيد لا تلغي ما عقدت المجاميع الجهادية العزم على تحقيقه، فهذه المجاميع غير معنيّة بالاصلاح السياسي المحدود او الواسع، ولا تنشد رفاهاً اقتصادياً على المستوى الفردي او الجماعي، فهي تحمل رسالة دينية اصلاحية كونية تنطلق من الجزيرة العربية ـ قاعدة لانطلاق تطهير العالم من الشرك والضلال، ولابد من اخلاء الجزير العربية من مظاهر الشرك كيما تتمكن هذه المجاميع من اقامة شرع الله وتمكين العلماء المجاهدين في سبيله من الحكم ونشر رسالة الاسلام في ارجاء الكون.

حين ننظر الى المشهد الحالي في المملكة نجد بأن ظاهرة العنف تلتقي مع الانتخابات البلدية كشكل بدائي للاصلاح السياسي، والانفاق المالي الداخلي، وفي تحليل هذه المتغيرات تصبح العملية السياسية شديدة التعقيد، إذ ما يرتسم ظاهراً أن الحكومة تحقق انتصاراً ساحقاً في معركتها مع تياري العنف والاصلاح، فبالانتخابات والضخ المالي في السوق المحلية تقوم بتحييد غريمها في معركة الاصلاح السياسي، وتسرق منجزه المأمول عن طريق الظهور كراعي رسمي لمسيرة الديمقراطية، وتبدو كما لو أنها قد حققت ما وعدت من اصلاحات عن طريق الاعلان عن دورة الانتخابات البلدية. ومن جهة ثانية، تعزل تيار العنف عن محيطه الاجتماعي والايديولوجي الذي ستراهن العائلة المالكة على إعادته الى جبهتها وتثميره في المعركة القادمة ضد خصميها العنفي والاصلاحي، عن طريق نثر كميات من المال في مشاريع ذات صدى شعبي، وهكذا عن طريق اشراك من ترى فيهم زعماء شعبيين دينيين أو وطنيين ليبراليين يضطلعون بأدوار لا تقدر هي على أدائها أو تفضّل النأي عن الانخراط فيها كي تحافظ على المسافة الاحترازية مع شارع بات لا يكنّ تقديراً كبيراً لها.

في المقابل، إن المنجزات الاقتصادية المأمولة ليست بالنوع الذي يترك أثره الفوري، فهذه مشاريع تتطلب زمناً تنفيذياً يستغرق شهوراً وربما سنوات قبل أن يؤتي ثماره، ولذلك فإن ما يقال حتى الآن عن مشاريع مرتبطة بمصلحة المواطن ورفاهه ليس أكثر من وعود تضاف الى قائمة الوعود الاخرى في المجال الاصلاحي السياسي، حتى يلمس المواطن المحروم الأثر العملي مما يقال. وهذا يعني، بكلمات أخرى، أن التوظيف السياسي للمتغير الاقتصادي قد لا يتجاوز حدود الحدث الاعلامي الذي أوقعه خطاب ولي العهد، ولربما يراد منه تعويض ضآلة المعروض السياسي من قبل الحكومة، أي بدلاً من ديمقراطية سياسية شاملة تطال مجلسي الشورى والمناطق ووضع دستور للبلاد الى انتخابات بلدية تقتصر صلاحياتها على حدود تنظيف الشوارع.

إن المتغيرات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وإن كانت تشكل علامات فارقة في الوقت الراهن باعتبار اجتماعها غير المنسجم والمفعولات المتضاربة التي تحدثها في الواقع، الا أنها دون شك تتطلب لباقة فوق اعتيادية من اجل تحقيق اكبر قدر من الفائدة في ظل استحقاقات منتظرة. للدولة ان تستثمر المتغير الاقتصادي بطريقتها الخاصة، وبما يخدم توجهاً طالما ركنت اليه وهو اشباع حاجات الرعايا بالقدر الممكن من أجل ابعادهم عن حريم السياسة والسلطان، ولكن هل هذا المتغير وحده قادر على تهزيل الارادة الشعبية العارمة الى حد القبول بفتات المائدة من أجل المساومة على المبدأ الكبير، اي الاصلاح السياسي الشامل والجوهري. هذا السؤال وغيره لا شك يلامس الحدود المقررة للكرامة والتطلعات الحضارية للشعب، والتي تنأى بعيداً عن المقايضات المادية أو قصيرة المدى.

العائلة المالكة تحاول بالانتخابات والضخ المالي تحييد الاصلاحيين وسرقة منجزهم والظهور كراعي رسمي لمسيرة الديمقراطية

ثمة همس خفي وسط بيئات ثقافية وسياسية تنبىء عن تفاؤل بأن ما تخطط له العائلة المالكة من أجل تطويق الأثر السياسي والاجتماعي للعملية الانتخابية لا يعدو كونه وهماً، فمنطق الاشياء سيفرض نفسه على الارض سواء شاءت العائلة المالكة أم أبت، فالانتخابات لا يمكن ان تتم في غرف مغلقة وليس لها سوى الهواء الطلق مجالاً حيوياً كيما تجري وتتم مراحلها كاملة. إن في مثل هذه البيئات يمكن للثقافة السياسية أن تتسلل وتنمو وتنبث في الشارع، وتصبح جزءا من الوعي العام المطلوب من أجل المدافعة الجماعية نحو تطوير المشروع الاصلاحي الداخلي، وهذا ما تحسب العائلة المالكة له حساباً دقيقاً، ولذلك قررت بعناد شديد أن تبقى فترة الحملات الانتخابية ضيقة الأمد والمساحة الجغرافية، بل جعلت من (التمرحل) تدبيراً احترازياً كيما تتلافى أي أخطاء واخطار غير محسوبة، بحيث تستفيد من دروس المرحلة الاولى من الانتخابات في المنطقة الوسطى من أجل تحسين الادارة والضبط في المنطقة الشرقية والحجاز في المرحلتين اللاحقتين.

لاشك ان الحكومة لها هواجس من العملية الانتخابية برمتها ولكنها تجد نفسها مضطرة للاقدام عليها من اجل اعادة طلاء صورتها المقرفة في الخارج، ولأن الانتخابات في هذا البلد دخلت دائرة الضوء، أي تحت مراقبة جزئية لهيئة الامم المتحدة، وقبل ذلك لأن الضغوطات الداخلية من التيار الاصلاحي كانت من الكثافة بمكان بحيث فرضت معادلة جديدة في الساحة المحلية، وسواء جاءت العائلة المالكة الى الانتخابات طوعاً أو كرهاً فإن المصير واحد ولابد لها من السير في الطريق الاصلاحي وان كان بتلكؤ ومواربة ومخاتله.

تأمل العائلة المالكة في معالجة أمراضها المزمنة بإعادة احياء بعض العناصر من دولة الرفاه، كيما لا تضطر لتقديم تنازلات سياسية أكبر مما قررته، وقد يكون الفائض المالي المستحصل من مبيعات النفط الفرصة الذهبية وربما الأخيرة للعائلة المالكة كيما تعيد بناء مصداقيتها وهيبتها وسلطانها المتهدم. والأهم من ذلك كله، أنها تحاول أن تستغل هذا الفائض في التأسيس لمشروع اصلاحي بمواصفات خاصة ومريحة بالنسبة لها وغير مكلف في المستقبل، وبالتالي فإنها تحاول ارساء نظام يكون مرجعية للدولة والمجتمع يجري الامتثال له والتحاكم عليه.

قد يوحي المتغير الاقتصادي الجديد بأن مسيرة الاصلاحات تشهد انكساراً إضافياً بعد الانكسار الكبير الذي حدث في الخامس عشر من مايو الماضي حين أقدمت الحكومة على اعتقال ثلة من الاصلاحيين وأعادت عقارب الاصلاح الى الوراء بعيداً وجفّت اقلام النقد أو كسّرت، بيد أن ما يحول دون التعويل الكبير على التأثير السلبي للمتغير الاقتصادي في المجال الاصلاحي أن جوانب الأزمة التي تواجه الدولة تتطلب جهداً جبّاراً وخارقاً كيما تفلح في ادارة العملية السياسية بصورة مستقلة شبه تامة.

مهد الاسلام

الحجاز والبحث عن هوية عربية

تقدّم د. مي يماني في كتابها الجديد صورة شبه شاملة عن مجتمع الحجاز كما عاشته روحاً، وفكراً، وعاطفة، ومعاناة، وعاشته في أعرافه، ومناسباته، وعاداته، وفي تراثه التاريخي، ومخزونه الثقافي، وفي فلكلوره الشعبي، وفي مطبخه وفي زيه التقليدي.. وعاشته أخيراً في تطلعه نحو حركة انبعاث تاريخي واحياء ثقافي يسترد للحجاز هويته المستقلة، أي استعادة خصائصه التاريخية وميراثه الاجتماعي والثقافي.

هذا الكتاب يمثل إحدى أهم الشهادات التي تقدّمها مواطنة حجازية على التفاوت الاثني والثقافي في بلد يلحّ حكامه على إبرازه كوحدة منسجمة اجتماعياً ودينياً وثقافياً. فهذا الكتاب يكشف الستار المسدل على التنوع الداخلي، ويؤكد على الوجود الثقافي والاجتماعي الحجازي، كما يظهر في عاداته وتركيبته الاجتماعية في صور وتمثّلات متنوعة وديناميكية. إن العرض الذي تقدّمه مي يماني عبارة عن تفسير وصفي بلغة متميزة وراقية وفي الوقت نفسه جذّابة.

يظهر الكتاب في ثراء المعلومات الواردة فيه والتفصيلية الى جانب التحقيق الدقيق في منطقة ظلت عرضة للتعتيم بفعل سطوة الرواية الرسمية وطغيانها. إن ذلك يعكس أهمية الكتاب والحاجة شديدة الالحاح لقراءته كونه يقدّم رؤية متوازنة وخصوصاً لأولئك المتخمين بالرواية السعودية والذين يرغبون في فهم تطور السعودية وتنوعها الداخلي.

في كتاب مي جوانب عديدة عن حياة المجتمع في الحجاز بدءا من طقوس الولادة واستقبال المولود الجديد واختيار الاسم مروراً بعادات الزواج والاحوال الاجتماعية، والتقاليد الجارية في موضوعات الزواج والطلاق وتحضيرات الزفاف والاحتفال وليلة الدخلة والتواضعات الاجتماعية وصولاً الى الطقوس المتصلة بالوفاة والتعازي والطرق الحجازية في الوفاة والطقوس المعاصرة الخاصة بهذه المناسبة والانتقال من مرحلة التشييع الى الدفن. وهناك جانب الفنون الاجتماعية المرتبطة بالتواصل والقطيعة بين الافراد وتنظيم المكان والوقت.. ثمة مناشط اجتماعية متنوعة تعكس الهوية والخصوصية الحجازية تنعكس احياناً في السلوك، والزي التقليدي، والمطبخ الحجازي المتميز، وانماط الاستهلاك والعادات الجارية داخل البيت من التحية والاستقبال وتداول الاحاديث.. فالبيت يمثل موقع الابداع والتقليد وعلاقة ذلك كله بتطوّر النظام الاجتماعي وتبدّل العادات وانماط الحياة بديناميتها القاضية بتقليص هيمنة المناطقية وتأثيرات الثقافة الحديثة والدور الثقافي الذي تلعبه الوسائل الاتصالية الحديثة وتأثيراتها على الهوية والرابطة بين الذات والآخر. كل ذلك وغيره أفاضت مي يماني في الحديث عنه في كتاب يثري القارىء بسيل من المعلومات مع تحقيق علمي وشرح تحليلي راق.

يروي هذا الكتاب قصة مجتمع يلتحم تاريخاً وروحاً وتراثاً وذاكرة بالمدينتين المقدّستين مكة المكرمة أشرف البقاع في الاسلام، والمدينة المنورة، مدينة المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، كما يروي أيضاً قصة عزل الحجاز واخضاعه على أيدي الدولة السعودية في محاولات لاخماد مجد الحجازيين وثقافتهم، إنه كما تقول مي يماني (قصة الدولة السعودية الحديثة).

في عام ١٩٢٦ بدأ أخطر تحوّل في تاريخ الحجاز، حيث تعرّضت المملكة الحجازية الى غزو من قبل آل سعود وبعد ست سنوات تم الحاقها بالقهر في الدولة السعودية. وقد أدى ذلك الى تشتت العائلة الهاشمية المالكية فيما أصبح الحجازيون شعباً بلا دولة. ولكن في الوقت ذاته، ظل الحجازيون محافظين على وعيهم الثقافي المنفصل، كما حافظوا على استقطاب هويتهم واستقرارهم من إحساسهم بالانتماء لمهد الاسلام: مكة والمدينة. فهذه المدن الحجازية الاصل ذات تاريخ متميز يعود الى اكثر من ١٤٠٠ عاماً، أي الى زمان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وقادة السلالات المسلمة الحاكمة التي صدّرها الحجاز. تقول مي بأن كل شيء قابل للتغيّر الا شيء واحد وهو علاقة الحجازيين بالحرمين الشريفين، وتبقى الحقيقة بالنسبة لهم أن الحجاز هو مهد الاسلام.

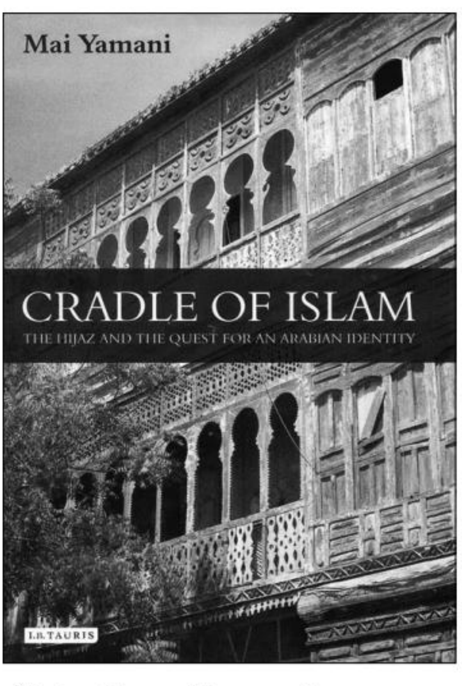
قد تبدو مي يماني في كتابها هذا وكأنها تصدر عن قراءة رومانطيقية موصولة بالاعتزاز الواعي بالهوية والانتماء للتربة الشريفة التي انتمت اليها، وهذا ما يجعل الفصل بين مجالين اجتماعين وثقافيين: أي الحجاز ونجد واضحاً لديها، فهي قد تشرّبت الميراث الحجازي طيلة مراحل حياتها، ولأنها حافظت رغم محاولات المحو للهوية والتذويب الثقافي على كونها بنت الحجاز وهذا ما جعل المحاولات تلك عصية على النجاح. تقول مي بأنها خلال السنوات الواقعة بين ١٩٧٠ و١٩٨٠ بدأت تسمع عن احالات الى حزمة مصطلحات مثل

عادات، تقاليد، أصول، تجمّل أو كلمات وتعبيرات ذات صلة. وقد تبيّن لها بمرور السنوات بأن هذه اللغة والسلوك قد أصبحا شائعين بدرجة كبيرة بالنسبة لكل من الرجال والنساء. وبالرغم من الضغوط من اجل القبول بالثقافة المهيمنة لسكان المنطقة الوسطى من النجديين الذين يحكمون الآن البلاد، فإن الحجازيين نشأوا على وعي اكثر بمصطلحاتهم، ومقاييس خاصة بالتعامل مع المناسبات الاجتماعية والدينية الفريدة.

ورغم أن مي يماني تدرك تماماً ـ كما هو واضح من كتابها والمقاربة الواعية لموضوعات الكتاب ـ ما تكسبه الطقوس والعادات الحجازية من أهمية الا أنها كانت تنزع الى فهم السبب وراء هذه الاهمية. وأرادت أيضاً ملاحظة قواعد التعامل وتفسير دورها المركزي في تعريف هوية الحجازيين ومكانهم في المحافظة على تراثهم الفريد إزاء خطر الاندثار.

تبدأ مي كتابها بتقديم تعريف بالحجاز ولكن ليس على النمط التقليدي، وإنما هو تعريف بنبرة إحتجاجية، أي تعريف بجذور المقاومة الثقافية في الحجاز إزاء محاولات التذويب التي قامت بها السلطة في نجد بعد تأسيس الدولة السعودية عام ١٩٣٢. إن هذه المنطقة ـ الحجاز شكّلت حاجزاً كما تعبّر الكلمة عن نفسها أمام القادمين الجدد من محاولات لمحو الخصائص التاريخية والثقافية والاجتماعية لسكان الحجاز. فقد سعت العائلة المالكة النجدية بفرض المقاييس الاقتصادية والسياسية وحتى السلوك الديني النجدي على كافة المناطق، جنباً الى جنب عمليات العزل والتدمير للبنى الثقافية والسياسية والدينية السائدة في المناطق الملحقة بالدولة الناشئة. فقد ازاحت السلطة الجديدة القيادات الدينية والسياسية في المناطق الواقعة خارج المركز، فيما أصبحت السلطة والصلاحية متمركزة في نجد.

فبعد احتلال مكة عام ١٩٢٤ من قبل قوات ابن سعود إنتهى من الناحية العملية ألف عام تقريباً من الحكم الهاشمي في الحجاز، ووجد الحكام النجديون أنفسهم مسيطرين على أعقد نظام اداري في الجزيرة العربية مما اضطرهم للجوء الى البيروقراطية الحجازية كيما تدير مؤسسات الدولة الجديدة. فقد كان الحجاز يشتمل على هيكلية سياسية موحدة لقرون عديدة، وكان هناك مجلس للشورى يتربع على ادارة مركزية حيث تضطلع الميزانية السنوية بتمويل المدارس الثانوية، والجيش النظامي، وقوات الشرطة، وقد أفاد عبد العزيز بن سعود من هذه المؤسسات في تدشين بنى دولته الجديدة. كما أن الحجاز تمتع لفترات طويلة بنشاط ثقافي



واعلامي ـ صحافي متطور بالمقارنة مع نجد التي كانت الى حد كبير قبلية، وبدوية، وأميّة وغير متأثرة بأي نفوذ خارجي. في الوقت ذاته كانت لدى الحجاز صحف والعديد من المكتبات العامة الكبيرة. وكانت الجريدة الرسمية (القبلة) تنشر مواداً حول التطورات خارج الجزيرة العربية وتغطي الاحداث الاوروبية بصورة واسعة. أما الجريدة الثانية في تلك الفترة فكانت (صوت الحجاز) التي أصبحت فيما بعد (البلاد) بعد توحيد المملكة.

على العكس في نجد، فلم تكن هناك جرائد قبل تشكيل المملكة، وأن أول جريدة نجدية كانت اليمامة التي تأسست في الخمسينيات. وكذا الحال بالنسبة للمدارس الابتدائية الحديثة التي كانت تعمل في الحجاز في بداية القرن الماضي. فقد كان في مكة المكرمة المدرسة الراقية، والمدرسة الفخرية، والمدرسة السلطانية، وفي جدة مدرسة الفلاح التي فتحت أبوابها سنة ١٩٠٣ ثم فتحت فرعاً لها في مكة سنة ١٩٠٥. في المقابل لم يدخل التعليم الحديث الى نجد قبل عام ١٩٣٨. وفي واقع الامر، إن ما يعكس ويعزز الخصوصية الحضرية الحجازية أن الطواقم الدبلوماسية السعودية الى جانب العديد من المؤسسات الحكومية كانت قائمة في جدة حتى عام ١٩٨٥، حيث تقرر اخيراً نقلها الى العاصمة، الرياض.

إن الازدهار النسبي في الحجاز وهكذا النفوذ السياسي للنخب الحجازية يعكس المكانة العالية المشتقة من السيادة التاريخية للمدن الاسلامية المقدّسة. فمنذ عام ١٩١٦م أصبحت مكة تحت حكم الاشراف المتحدّرين من النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، ويرجع الاشراف نسبهم الى بنت النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) فاطمة والى ابن عمه علي بن أبي طالب. ويقول الاشراف بأنهم يتحدّرون من هاشم بن عبد مناف، مؤسس فخذ بني هاشم من قريش. وأن ابني فاطمة الحسن والحسين أسسا الفرعين الرئيسيين للسلالة الشريفية المعروفة بإسم الحسينيين والحسنيين. ومنذ عام ١٩١٦ وحتى سيطرة آل سعود عام ١٩٢٤ كان الاشراف الحسنيون يحكمون مكة، فيما كان الاشراف الحسينيون يحكمون المدينة.

وفي عام ١٥١٧ إعترف الشريف بركات شريف مكة بالسلطان التركي كخليفة، وتم تعيين باشا عثماني على جدة وأن بعض الحاميات الصغيرة قد تموقعت فيها وفي مكة والمدينة ومدن أخرى. وفي معظم فترات حكمهم، فقد أطلق العثمانيون يد الشريف كيما يدير شؤون مكة والمدينة، فيما تسلّم سكّان الحجاز معونات من السلطان وكانوا معفيّين من الضرائب والخدمة العسكرية الالزامية. وقد حظي السلطان بلقب خادم الحرمين، فيما كان الشريف الأكبر يكسب المال والوجاهة بوصفه رئيساً للحج. وأن سلطاته تعتمد جزئياً على قدرته على المناورة في مقابل الحكومة العثمانية، ولكن تحدّر الشريف من النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) منحه مقاماً عالياً في العالم الاسلامي، الى حد أن السلاطين حافظوا على المظهر الخارجي من الاحترام والتقدير للشريف.

وفي غضون ذلك بدأت الاطماع النجدية تتجه صوب الحجاز، لأسباب عديدة ولكن من أهمها كما تذكرهما مي (أن المصادر المالية السعودية أصيبت بنكبة بعد أن قرر البريطانيون وقف مساعداتهم الشهرية وهي عبارة عن ٥,٠٠٠ جنيه استرليني عام ١٩٢٤) وفي هذه الحال، بدأ ابن سعود يتطلع الى المناطق الأكثر ازدهاراً من حوله ولم تكن غير الحجاز مكاناً مغرياً، يمكن له ان يسدّ الحاجة الملحّة، حيث أن الدخل المحصّل من ضريبة الحج وجبي الجمارك في جدة يفوقان بمرات ما يحصل عليه من دخل محدود في نجد والاحساء. السبب الآخر، أن الشريف حسين قد تسنم الخلافة التي أزيلت من قبل الجمعية التركية بعد يومين فقط. إن فكرة الخلافة الشريفية العربية كانت منتشرة على نطاق واسع في البلاد العربية ولكنها بدأت تضمر في سنوات غروب الدولة العثمانية. وعلى أية حال، فقد اعتبر آل سعود احتلال الحجاز مهمة تاريخية.

وفي عام ١٩٢٤ هاجمت القوات السعودية الطائف فيما انسحب جنود الشريف حسين بقيادة ابنه الى مكة تاركين سكّان الطائف دونما دفاع، مما أدى لاحقاً الى وقوع مجزرة في أهالي الطائف. وحين وصلت قوات آل سعود مكة، انسحبت قوات الشريف علي الى جدة، فاستسلمت مكة دون قتال، وذلك في أكتوبر ١٩٢٤ ودخل عبد العزيز مكة بلباس الاحرام. وقد أصبح موقع الملك حسين واهٍ فيما كان وجهاء الحجاز، والتجار الكبار، والعلماء يضغطون عليه من أجل التنازل لصالح إبنه علي. وقد غادر الحسين الحجاز الى العقبه وثم أخذه البريطانيون الى قبرص حين مات هناك. اما المدينة فاستسلمت في ديسمبر ١٩٢٥ ثم سقطت جدة بعد ذلك في يناير ١٩٢٦، وذهب علي الى بغداد لينهي حكم الهاشميين في الحجاز.

إن دخول الحجاز في السلطان السعودي كان يحمل معه تحديات عديدة، فالحجاز لأول مرة منذ ألف عام يفقد استقلاله ويكون تابعاً لغيره بعد أن حافظ طيلة هذه القرون على خصوصيته ومكانته، ولعل الأخطر في الأمر ان يكون تابعا لحكم يدنوه رتبة ومقاماً وتراثاً، كيف واذا كان هذا الحكم ينوي تخفيضه الى حد اذابة خصوصياته الثقافية والحضارية واستئصال هوية أهله وجذورهم الاجتماعية والدينية.

إن أول اشارة تنبىء عن فقدان الحجاز لاستقلاله وهويته هو تغيير عبد العزيز اسم سلطنة نجد الى مملكة نجد عام ١٩٢٦، ولكنه لم يحاول احتواء مملكة الحجاز، بعد أن تبين له بأنها على درجة من التعقيد والتركيب بما لايسمح له باستيعابها مرة واحدة. ولذلك قرر بدلاً عن ذلك تبني سياسة الدمج التدريجي مبتدئاً بالمحافظة على البنية الادارية التي شيّدها الهاشميون الاشراف، وعيّن فيصل ابنه نائباً على الحجاز في اغسطس ١٩٢٦، وبدأ بمستلزمات ضرورية لادراة مملكة الحجاز مثل الدستور الذي يعرّف مكانة النائب، ومجلس الشورى والأجهزة الادارية.

إن التحدي الآخر الذي واجهه الحكم السعودي في الحجاز هو التغلب على الاختلافات التيولوجية بين علماء الحجاز ونجد. وفي يناير ١٩٢٥ التقى العلماء الوهابيون ونظراؤهم من المذاهب الاخرى في مكة، بما يشير الى بدايات الهيمنة الوهابية وتهميش المذاهب الاسلامية الاخرى. وفي نهاية المطاف قام الوهابيون بما يسمونه (تطهيراً) للمدن المقدسة كما فعل ذلك أسلافهم في مرحلة مبكرة من القرن التاسع عشر بتدمير أماكن العبادة باعتبارها غير اسلامية بما في ذلك المكان الذي ولد فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) وبيت خديجة، زوج النبي، وبيت ابي بكر. إن تطلعهم يصل الى ازالة أماكن العبادة بوصفها دالات على الثقافة والهوية المكيّة.

إن نقطة التحوّل الكبرى كانت في سبتمبر ١٩٣٢ حين أعلن الملك عبد العزيز عن دمج أجزاء المملكة العربية تحت اسم عائلته، وأصبحت مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها المملكة العربية السعودية.

إن الحكم السعودي في الحجاز قد تم فرضه بقوة السلاح، وأدى الى سخط لدى قطاعات من سكان الحجاز وخصوصاً الوجهاء المحليين. وبعد سقوط جدة مباشرة، تشكل ما أطلق عليه (رابطة الدفاع عن الحجاز) في مصر. وأسس المعارضون الحجازيون ايضاً حزب التحرير الحجازي، الذي ينادي باقامة دولة الحجاز المستقلة، وأن كثيراً من ممثلي المعارضة هم من الاشراف الذين لديهم روابط قريبة بقوات الشريف علي. لقد قدّم الامير عبد الله ايضاً لهذه المجموعات المال والسلاح في أواخر العشرينيات، ولكن في عام ١٩٣٢ قام عبد العزيز بحظر كافة الاحزاب السياسية في الحجاز وأمر باعتقال كافة أعضاء المعارضة.

إن ما يميز كتاب مي يماني الجديد كونه يقدّم ترجمة أمينة لتجربة المؤلفة نفسها، تجربة تبدأ من روايات الجدّة ومن حكايات الستات الكبار، وتتواصل مع الموروث والمعاش لينصب في نهاية المطاف داخل قالب إكاديمي ينزع نحو رسم صورة شديدة الوضوح عن التباينات السياسية والاجتماعية في الجزيرة العربية، كما تقدّم صورة عن التحولات الداخلية في المجتمع الحجازي في القرن العشرين من ثقافية محلية شديدة التعقيد الى الاداء العام والطقس السياسي.

الإصلاحيون يقدمون مرافعتهم ضد التهم الموجهة إليهم في رسالة لرئيس مجلس القضاء الأعلى

أطلقوا سراحنا بدون تعهدات ظالمة، أو حاكمونا علناً

وجه المعتقلون الإصلاحيون الثلاثة (الحامد والفالح والدميني) والمعتقلون منذ ١٥ مارس الماضي رسالة الى الشيخ صالح اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى، أي أعلى سلطة قضائية في المملكة، وذلك في الأول من أغسطس الماضي، حملت عنوان (أطلقوا سراحنا من دون تعهدات ظالمة أو حاكمونا علناً)، شرحوا فيها التهم الموجه لهم والمواقف المتناقضة من رجال السلطة تجاه قضية الإصلاح والإصلاحيين، كما تحدثوا عن مسؤولية القضاء في حماية حقوق المواطنين الأولية.

أهمية الرسالة أنها تمثل مرافعة ضد تهم وزارة الداخلية التي قدمتها عبر المدعي العام، تحلل قضية الإصلاح ومعتقلي الإصلاح من جوانب شتى سياسية وفكرية ودينية، أكثر من كونها مفيدة في تغيير موقف السلطة القضائية. فالكثيرون ـ ومن بينهم أصحاب الرسالة ـ لا يأملون من شخصية اشتهرت بالتطرف كالشيخ اللحيدان أن يبدي تعاطفاً مع الأفكار الإصلاحية، خصوصاً وأن الرجل وصل الى ما وصل اليه بناءً على قربه من السلطة السياسية وخاصة الأمير سلطان.. فضلاً عن أنه كان الى وقت قريب مقرباً من المباحث، بل أن جهيمان العتيبي كتب في إحدى رسائله بأنه رجل مباحث! ومما يزيد الأمر سوءً أن جهاز القضاء غير مستقلّ، وكثير من القضاة مجرد أدوات بيد وزير الداخلية.

فيما يلي نص الرسالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: أطلقوا سراحنا من
دون تعهدات ظالمة أو حاكمونا علانية

سماحة الرئيس الأعلى للقضاء/ الشيخ: صالح اللحيدان،
وفقك الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نلجأ إليكم بصفتكم رأس السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية طالبين وراجين إنصافنا وحمايتنا من الظلم الذي أوقعته بنا الدولة، سجناً وتشويهاً، فالقضاء الشرعي هو حامي المواطنين العزل، ومعاذ الأفراد الضعفاء، من بطش الأقوياء، وفي هذه المذكرة سنعرض خمسة عناصر: أولها ماذا فعلنا؟ الثاني كيف تصرفت الدولة تجاهنا؟ الثالث تحليل تصرفات خط المحافظة من بعض رموز القيادة؟ الرابع مسؤولية القضاء في حماية الرأي والتعبير المسئولين، الخامس نطالب بإطلاق سراحنا أو محاكمة علنية عادلة.

أولاً: نشرح أولاً ماذا فعلنا؟

نحن الموقعين أدناه وضمن مجموعة تتجاوز ألف شخصية من علماء هذا البلد وفقهائه ومفكريه وأساتذة الجامعات والمثقفين من دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني أسسنا دعوتنا على خمسة مبادئ:

الأول: الإسلام هو أساس كل إصلاح ولا سيما الإصلاح الدستوري. وقد نصت الدولة في نظامها الأساسي على أن « دستور الدولة هو الكتاب وسنة النبي صلى الله عليه وسلم» ونحن إنما نطالب بتفعيل هذا المبدأ المعلن في الديباجة بإجراءات وآليات وهياكل وأطر، تعمق وتوسع مفهوم تطبيق الشريعة، في الإدارة والتربية والمال العام.

الثاني: الإلتفاف حول القيادة السعودية في إطار قيامها بالإصلاح الدستوري المتدرج.

الثالث: محاربة نوازع التقسيم والتدخلات الأجنبية والنزعات الإقليمية، والتمسك بثوابت الوحدة الوطنية، والإلتزام بالعمل السلمي، في المطالبة الإصلاحية.

الرابع: صياغة خطاب يجمع بين كافة الأطياف الثقافية والإجتماعية والمناطقية أي خطاباً وطنياً لا فئوياً، قاعدته سماحة الإسلام لا ضيق المذهبية، الذي أقر مفهوم التعددية، كما طبقها النبي وخلفاؤه الراشدون، الذين نمذج التعامل مع المخالفين فيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الخامس: دعوة كل من القيادة والناس إلى تفعيل الإصلاح السياسي السلمي لكي يتواكب المجتمع وقيادته في التعاون على البر والتقوى، لأن كل إصلاح لا يمكن أن ينجح إلا بتكاتف رسمي وشعبي معاً، رسمي من القيادة والدولة ومؤسساتها، وشعبي من المجتمع الأهلي أفراداً وهيئات لاسيما من المهتمين بالشأن العام. وقد أصدرنا في ذلك مع إخواننا دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري عرائض، منها عريضتان: الأولى/ «رؤية لحاضر الوطن


المعتقلون الإصلاحيون، شجاعة في الدفاع عن الوطن

ومستقبله» التي قدمت إلى صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في شوال ١٤٢٣ هـ، والثانية/ «نداء إلى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً» الذي قدم إلى سموه في ذي القعدة ١٤٢٤هـ. ومضمون الخطابين: المطالبة بتحقيق العدل الإسلامي في توزيع الثروة على كافة الشرائح الإجتماعية والمناطق المختلفة، والتصدي للمشاكل التي يعاني منها المواطنون، ولا سيما الفقر والبطالة، وإتخاذ إجراءات مؤسسية لمكافحة ما تعانيه البلاد، ولا سيما الديون التي قد تثقل كواهل الأجيال القادمة.

ومطالبة الدولة بأن تكفل للناس كافة الحقوق السياسية والأساسية، التي أقرها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الأمم الحديثة إليها، بإقرار مبدأ المشاركة الشعبية السياسية في إتخاذ القرار الرسمي، والسماح للمجتمع الأهلي المدني بالتعبير المسئول عن رأيه كتابة وتجمعاً، عبر النقابات والجمعيات وإقرار التجمعات الأهلية المدنية. وحيث إن أي إصلاح لا يمكن أن يستقر ولا أن يستمر إلا إذا كانت قاعدته سياسية، فقد حدد الخطابان الحل في خمس نقاط:

١- تطوير نظام الحكم من نظام أحادي مطلق الصلاحيات من دون مساءلة، إلى نظام مؤسسي محدد الصلاحيات فصله النداء الدستوري بأنه «الملكية الدستورية» المؤسسة على الشريعة الإسلامية، وتقرير حقوق المواطنين التي قررها الإسلام بأن الأمة صاحبة السلطة، في تقرير مصالحها، التي أقرتها الشريعة أو قررتها، وأنه من دون ذلك لن يكون شعار «الإسلام دستورنا» متجسداً.

٢- إنشاء مجلس للنواب، ينتخبه الراشدون من الشعب، رجالاً نساءاً ويكون له سلطة إصدار القوانين والتنظيمات، وله سلطة على رسم سياسة الدولة العامة، خارجية وداخلية، ويتولى المحاسبة والمراقبة، وتتحقق بها الشورى الجماعية الملزمة التي أشار إلى إشتراطها الفقهاء كابن عطية الأندلسي.

٣- تعزيز إستقلال القضاء، بإجراءات وهياكل، تصل مفرداتها إلى عشرين بنداً وتجدونها مشروحة في خطاب بعنوان «رؤية لاستقلال القضاء»، فعبارة «القضاة مستقلون ولا سلطان لأحد عليهم إلا سلطان الشريعة» التي في ديباجة نظام القضاء لا تكفي، فالمطلوب استقلال نظام القضاء، فلن يستقل القضاة ما لم يستقل النظام.

٤- تجسيد مبدأ التعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشؤون العامة، روحية ومدنية، بإجراءات فعالة بمثل السماح للناس بإنشاء جمعيات المجتمع المدني الأهلية كالنقابات والروابط، في شتى الشئون ثقافية ومهنية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

٥- فصل السلطتين «القضائية» و«النيابية»، عن هيمنة السلطة التنفيذية، بحيث يتجسد مفهوم الحاكم في الدولة على أنه وكيل عن الأمة لا وكيل عليها، وليس أدرى بمصالحها من نواب الشعب، الذين هم «أولو الأمر» وأهل الحل والعقد، وهم أهل الرأي والعلم والفضل، كما أشار عديد من التابعين كعكرمة ومجاهد وأبي قلابة وابن تيمية وابن سعدي وكما فصل النيسابوري والرازي ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا، واستقر عليه فقه السياسة الشرعية عند فقهائه المعاصرين.

بدون تطوير نظام الحكم الأحادي ومطلق الصلاحيات الى ملكية دستورية مؤسسية لن يكون شعار «الإسلام دستورنا» متجسداً

وبين دعاة الإصلاح أن هذه الإجراءات، التي ينبغي أن تأتي متدرجة، هي مصاد الرياح، التي تحفظ البلاد والعباد، من رياح التغريب والعلمنة، ومن الفتن الأهلية والفوضى، ومن أخطار التدخلات الأجنبية والعولمة. وبينوا أن هذه إجراءات وآليات، من الوسائل الشرعية، لتحقيق المقاصد الشرعية في العدل، في المال والإدارة والشئون العامة والتولية والعلاقات الخارجية والتربية الخ...، وكل وسيلة مشروعة تحقق مقاصد الشريعة، فهي واجبة في الشرع، ولو لم يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نزل بها القرآن ولم يفعلها الخلفاء الراشدون، كما نص على ذلك الفقهاء، كابن عقيل الحنبلي في أصول الفقه، وكابن القيم في «الطرق الحكمية».

إن مبدأ «الإسلام دستورنا» غير فعال، إذا لم يجسد بإجراءات وأطر، تكفل اعتبار رأي الناس في مصالحهم عبر ممثليهم وتكفل حراسة الملة وسياسة الأمة، من أخطار التدخلات الأجنبية وتضع الضوابط الكفيلة بحفظ مال الأمة، وتكفل صيانة الأمة ومصيرها وتربيتها ومالها ومستقبلها لكي لا ينفرد بالتصرف بمصالح الأمة بعض عناصر الأسرة المالكة، وكأنهم من جنس الملائكة، الذين لايعصون الله ما أمرهم، وكي لا يستبدوا بامتيازات ومظالم، كبار وصغار. وتضمن أن لا يتصرف الحاكم بالبلد والبشر، تحت عنوان «ولي الأمر أدرى بالمصلحة» وكأنه معصوم لا يسأل ولا يحاسب ولا يراقب عن ما يفعل، وهو مصطلح سعودي ما أنزل الله به من سلطان، ولا يمكن أن يصح القول: إننا نحكم بما أنزل الله، ما لم يتساو الأمراء وأفراد الشعب، والأقوياء والضعفاء وما لم تتساوى المناطق والفئات الإجتماعية، في كافة الحقوق والواجبات.

ثانياً: موقف أركان القيادة

أعلن خادم الحرمين الشريفين في خطابه الشهير لمجلس الشورى مصطلحاً حديثاً، لم يكن هذا المصطلح دارجاً في القاموس السياسي السعودي وهو عبارة «المشاركة الشعبية» وأكد أن الجميع شركاء في الوطن. ومصطلح «المشاركة الشعبية» يستخدم أول مرة في خطاب رسمي جليل من رأس السلطة التنفيذية، كان ذلك في

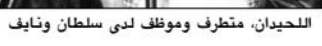
/١٧ مايو/ ٢٠٠٣ م. ماذا تعني المشاركة الشعبية؟ ماذا تعني عبارة الجميع شركاء في الوطن؟ ألا تعني أن للمواطن الحق الكامل في مناقشة الشئون العامة للمواطن، أليس قيام الفقهاء والمفكرين وأساتذة الجامعات بكتابة خطابات المطالب كبياني «الرؤية» و «النداء الدستوري» من أرقى أنواع التعبير عن المشاركة الشعبية والشراكة في الوطن.

وإثباتا لهذا المسار استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بترحاب، أربعين «٤٠» من دعاة الإصلاحات الدستورية، وناقش معهم هدر المال العام، والاستبداد في الإدارة، واستقلال القضاء، والمجتمع المدني، ووعدهم خيراً، ووضحوا له فكرتهم في الفرق بين الإصلاحات الدستورية الأساسية الثابتة، والإصلاحات الشخصية المحدودة، وقال لهم: «رؤيتكم هي مشروعي» وذكر لهم أنه نادى بالمشاركة الشعبية في الجامعة العربية، مما يدل على أنه يؤيد المشاركة الشعبية في الداخل، ما دام ينادي بها للعرب جميعاً. ولكنه أشار إلى أن الشعب يحتاج إلى إنضاج، لأن الشعب إذا لم يستوعب مفاهيم الإصلاح السياسي الدستوري وآلياته، فلن يكون ظهيراً للإصلاح. وفي يوم ١٤٢٥/١/٢٥هـ الموافق ٢٠٠٤/٣/١٦ م، فوجئ دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني بسجن ثلاثة عشر شخصاً منهم، وأفرج عن عشرة منهم بعد أن أرغموا على توقيع تعهدات بعدم الدعوة إلى الإصلاح جملة وتفصيلاً، في بيان أو قناة فضائية، أو أي وسيلة إعلامية.

أما نحن فقد قدمت لنا صيغة تعهد، وجدنا أنه لا يجوز شرعاً التوقيع عليها، تنص على أننا أحدثنا فتنة وفوضى، وتحريضاً على عصيان «ولي الأمر» وأن علينا أن لا نتكلم في الإصلاح، أو ندعو إليه في بيان أو قناة فضائية أو أي وسيلة إعلامية، وأن علينا أن لا نجتمع في مكان. وملخص الموضوع تجريدنا من الحقوق السياسية وإلزامنا بالسكوت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو «الإحتساب» على السلطة.

ولأننا حريصون على استمرار ما لنا من صلات طيبة بالعناصر الإصلاحية في القيادة، ولكون البلاد تمر بظروف عنف تدعو إلى الهدوء، فقد وقعنا على تعهد بأن لا نسعى إلى عقد لقاء عام لدعاة الإصلاحات الدستورية مستقبلاً إلا بإذن الدولة، وربطنا طاعة الدولة في ما نكتب من بيانات وما نتحدث فيه عبرالقنوات الفضائية ووسائل الإعلام بـ «المعروف» كما نص الحديث الشريف وأكد مفهومه شيوخ الإسلام كابن تيمية والغزالي وابن حزم. ولكن يبدو أن بعض عناصر القيادة، وجدوا أن هذا التعهد غير كاف، وكأنهم يريدون أن نطيعهم في المعروف وفي المنكر أيضاً، ولذلك فقد مرت أشهر ولم يفرج عنا، وبذلك أفرغ التعهد من مقتضاه الذي هو الإفراج السريع، فكتبنا بأن التعهد مقتضاه الإفراج وإذ لم يتم الإفراج، فإن التعهد فقد معناه ولم يعد ملزما لنا.

ونحن والدولة تحكمنا نصوص الشريعة وروحها ومقاصدها في ذلك، فليست مفاهيم الفوضى والفتنة والبلبلة وطاعة الإمام مطلقة من الضوابط الشرعية، لكي يطلقها خط المحافظة، بما فيه من بعض عناصر القيادة والفقهاء والقضاة، على كل عمل لا يروق له، فقد صرح شيوخ الإسلام كابن تيمية وابن القيم والغزالي وابن حزم، ونصوا على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون بإذن السلطة أو عدمه، فالتغيير بالبيان والمقابلة الإذاعية ونحوها مسألة لا خلاف فيها، وإلا سقط الأمر الشرعي «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه» والمواطنون شركاء في هذا الوطن، لكل منهم دوره، فهو على «ثغرة من ثغور الإسلام» سواء أكان في الصفوف الأمامية أم الخلفية.



اللحيدان، متطرف وموظف لدى سلطان ونايف

وأثناء إعتقالنا شن عدد من عناصر القيادة، حملة لتشويه مطالب الإصلاح الدستورية ودعاتها، وهذه مقتطفات تدل على التفكير السائد لدى بعض أركان القيادة:

أ- وزارة الداخلية قالت: (توقيف عدد من المواطنين للتحقيق معهم فيما نسب إليهم مما لا يخدم الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع القائم على الشريعة) وسردت أسماءنا «الشرق الأوسط ١٤٢٥/١/٢٦هـ -٢٠٠٤/٣/١٧م». ووزير الداخلية يقول: «المخاطر التي تحيق بالمملكة تجعلها حريصة هذه الأيام، على عدم السماح بأي نشاط تستغله جهات خارجية للإساءة إليها» وكلامه يوحي بأنها ستسمح لهم بالنشاط إذا لم يستغل خارجياً. ولذلك حذر الناشطين من دعاة الإصلاح «من إستغلال أطراف خارجية مطالب الإصلاح، للضغط على الأوضاع الداخلية، والإساءة إلى الوحدة الوطنية» «الحياة ١٤٢٥/٢/٤هـ - ٢٠٠٤/٣/٢٤م». وهذا كلام عجيب لأن تصرف الدولة مع لجنة حقوق الإنسان الشرعية ١٤١٣هـ يدل على أن الدولة لن تسمح لأحد بأي نشاط، وظهور لجنة حقوق الإنسان عام ١٤٢٥هـ هل يدل على أن الضغوط الإجنبية غير موجودة؟! وكأن الإصلاحيين لا القيادة — هم الذين يرحبون بالتدخلات الأجنبية، في شئون الدولة والمجتمع، وكأن الوطنية القائمة على الشريعة هي بقاء الظلم المنظم ونهب ثروة الشعب ونفطه، والإستبداد بالإدارة، ولا سيما في القرارات المصيرية، من وراء ظهر الأمة.

الحاكم الفرد ليس أدرى بمصالح الأمة من نواب الشعب، الذين هم (أولو الأمر) و(أهل الحل والعقد)، وهم (أهل الرأي والعلم والفضل)

ب- قالت وزارة الخارجية أنه تم إعتقال بعض المواطنين الثلاثاء الماضي بسبب تورطهم في أعمال تحريض واستخدام أسماء أشخاص مرموقين ذوي سمعة دون موافقتهم، بهدف إثارة البلبلة، في موقف أحوج ما تكون البلاد للرؤية الواضحة، والوحدة الوطنية، وتتعرض لهجمات من الإرهاب «الرياض الجمعة ١٤٢٥/١/٢٨هـ - ٢٠٠٤/٣/١٩م» وقد ذكر وزير الخارجية في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الأمريكية كولن باول (أن ما حدث يتعلق بأمن البلاد، وأن هؤلاء الأشخاص أرادوا الإنشقاق، في وقت تواجه فيه السعودية الإرهاب. والذين أفرج عنهم تعهدوا بعدم الرجوع إلى

استخدام أسماء الآخرين، وأما الذين أبوا فقد اختاروا طريق القضاء» «الشرق الأوسط ٢٩/١/ ١٤٢٥ هـ - ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٤م» وكأن هناك تزوير أسماء؟ وكأن هناك أناساً اشتكوا؟ وكأن القضاء تقدم إليه أحد من ذكرت الدولة أن أسماءهم كتبت من دون إذنهم؟ وكأنه لا بد من الإعتقال، لمثل هذه الدعاوى الكيدية؟.

ج- **قال وزير الدفاع**: «هؤلاء تمردوا على آبائهم، وقد أفرج عن عدد منهم، ممن التزموا، ونأمل أن يهدي البقية الباقية» وهدد بالإحالة إلى القضاء، واتهم دعاة الإصلاح بالإنشقاق، وسرد آيات من القرآن الكريم، تؤكد أن هذه التهم لها عقاب شرعي في القضاء الإسلامي.

ثالثاً: تحليل موقف الرافضين الإصلاح من عناصر القيادة

هذه الحملة على دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني، تنبئ عن مؤشرات وظواهر، تدل على نمط التفكير السائد عند خط المحافظة على الأفكار والآليات الأموية والعباسية، وخلاصة هذه التصريحات ومضمونها ما يلي:

١. استخدام عبارات تشوه دعاة الإصلاح السياسي والدستوري، وتصوره إخلالاً بالوحدة الوطنية، وكأن دعاة الإصلاح هم الذين سيفتحون المجال للأمريكان ليبنوا قواعدهم في البلاد، وليتدخلوا في شؤون النفط، وليتدخلوا في أمور التربية والتعليم.

٢. فوق ذلك يتحدث بعضهم عن العلاقة بين المجتمع والقيادة، وكأن الحاكم بل الأمير أب للمواطنين ويجب على دعاة الإصلاح الدستوري بره وطاعته المطلقة، فالقضية - عندهم - ليست قضية مواطنين تعاقدوا مع الحاكم على أن يحكم بالعدل والشورى كما قرر فقهاء السياسة في الأسلام، بل قضية أبناء مشاغبين على والد يحكم بـ «السيف الأملح» وفي ذلك تجاهل لطبيعة التعاقد الإجتماعي بين المجتمع والقيادة، الذي تترتب عليه حقوق وواجبات على كلا الطرفين. وقد قرر الأسلام هذا المبدأ قبل أربعة عشر قرناً من إستقراره في الفكر السياسي الأوروبي الحديث.

٣. واضح من ذلك أن خط المحافظة والتشكيك بالإصلاح، بما فيه من بعض عناصر القيادة يستخدم مصطلحات الفتنة والبلبلة والإخلال بالوحدة الوطنية والفوضى والتحريض، وكأنه وحده الذي يقرر المصلحة للأمة، وكأنه أدرى بالمصلحة منها وفوق ذلك هو أدرى بالشريعة لذلك فهم الذين يقررون متى شاءوا أن حقوق الإنسان والدستور من الشريعة أو من العلمنة.

٤. واضح فيها ثقة خط المحافظة وتعويق الإصلاح المطلقة بأن القضاء تابع لهم، وسيجرم من اتهموا، وهذا محتمل مادام ولي الأمر أدرى بالمصلحة ومادام هو القاضي الأصيل، وليس القاضي في المحكمة إلا وكيل، ومع ذلك فإنهم يحاولون علناً التأثير على القضاء بهذه التشويهات، وهم بذلك يصورون القضاء وكأنه أداة في أيديهم، وبذلك يضاف إلى السلاحين الآخرين البوليس والإعلام، ويخنق دعاة الإصلاح بهذا المثلث. إنهم يتحدثون عن إدانتنا في القضاء قبل إحالة القضية إليه وقبل إصدار حكمه، وفي ذلك تدخل وضغط سلطاني وإعلامي على القضاء، وفي ذلك أيضاً تشويه للقضاء والقضاة، وكأنهم فزاعة تقمع بها الدولة حقوق الناس السياسية، وهذا يدل على أن خط المحافظة عند بعض أركان القيادة لا يسهمون في استقلال القضاء وتعزيز حياده ونزاهته بل يعملون على عكس ذلك. ومن توفيق الله لمسيرة الإصلاح أن الناس اطلعوا على محضرين من محاضر التحقيق معنا إذ تسربا إلى الانترنت فكشف المحضران ضخامة المزاعم الباطلة التي يراد بها ضرب الإصلاح الدستوري ودعاته.



باسم الوطنية تجري أكبر انتهاكات لحقوق المواطن

٥. يتأكد هذا الاتجاه من خلال أسئلة التحقيق، إذ من الجلي أن خط المحافظة على التفكير السائد الذي جسدته هيئة الإدعاء والتحقيق العام للدولة يريد ضرب دعاة الإصلاح بسيف القضاة من خلال أمرين:

الأول: الزعم بأن دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني يهدمون الوحدة الوطنية القائمة على الشريعة، ولعل بعض أركان القيادة ينسى الإعلام الذي يردد أناشيد «دستورنا القرآن» وكأن دستورنا القرآن يبيح الاستئثار بالمال والتحكم في التربية والاستبداد بالإدارة، والتفريط بمصالح الأمة وقمع حرية الرأي والتعبير والإحتساب على السلطة.

الثاني: استعداء القضاء وتقديم دعاة الإصلاح على أنهم أناس يشككون في نزاهة القضاة وعدلهم، ونتيجة ذلك المتوقعة أن يصبح القضاة حكاماً وخصوماً في آن واحد، وهذا أمر بديهي إذا كان مركز القضاة محصورا في أنهم وكلاء، وأن القاضي الأصيل إنما هو الإمام، ومادام الإمام أدرى بالمصلحة، إذا كان الأمر كذلك فلا داعي للمحاكمة أصلاً لأن القاضي الأصيل قد أصدر الحكم فسجن وضبط الدعوى والحكم في وسائل الإعلام:-

يا أعدل الخلق إلا في معاملتي
فيك الخصام وأنت الخصم والحكم

ومن أجل ذلك يطالب دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني باستقلال «نظام» القضاء، ولا يطالبون ببراءتهم إذا كان القاضي مجرد وكيل، فالمشكلة في «النظام» لا في أشخاص القضاة، وهذا أمر شرحته مذكرة «رؤية لاستقلال القضاء» المرفقة.

مبدأ (الإسلام دستورنا) غير فعال، إذا لم يجسد بإجراءات وأطر، تكفل اعتبار رأي الناس في مصالحهم عبر ممثليهم

رابعاً: مسئولية القضاء، تجاه الرأي والتعبير، فضلاً عن الإصلاحات الدستورية

من الواضح أن وزارة الداخلية تستخدم سجن الإستظهار«التوقيف»، لإرهاب حرية الرأي والتعبير، لكي يتاح لها أن تفصل وأن تقمع،

من دون رقيب ولا حسيب، وقد قمعت مئات من خطباء المساجد وكتاب الصحف والإعلاميين، ودعاة الإصلاح السياسي جزء من هذا النسيج. وقد وثقت بأن القضاء، سواء كان القضاء العام أو ديوان المظالم، لن ينبس ببنت شفة. ودليل ذلك مايلي:

١- أن وزارة الداخلية لا تسمح للقضاء أن يتفقد أحوال المساجين، ولا أن يزوروهم في الزنازين، لكي يطمئن القضاة إلى أن السجن «تعويق» عن الحركة كما قررالإسلام قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الدول الحديثة إلى ذلك وليس بـ«تضييق» يتم فيه تعذيب الأجساد والنفوس.

٢- ولا تتيح وزارة الداخلية للقضاء أن يتأكد من أن اعترافات المتهمين صحيحة شرعاً، ولا تتيح للقضاء أن يمارس دوره في التأكد من طبيعة التوقيف ووظيفته، ولاتتيح له الأنظمة والإجراءات العملية أن يرفض إعترافات المعتقلين التي تنتزع بالتعذيب والإكراه.

٣- ولا تسمح وزارة الداخلية للقضاء أن يمارس دوره، في الأمر بالإفراج عن الموقوفين أشهراً بل ولا سنين من دون محاكمة، وعديد من الذين سجنوا في قضايا الرأي والإصلاح، قبعوا في السجون مدداً طويلة، ولم يستطع القضاء، أن يقول في قضية أي سجين رأي أو غيرها: أخرجوه أو قدموه للمحاكمة.

من أجل ذلك نطالب القضاء بتفهم قضيتنا وإطلاق سراحنا، وتعويضنا مادياً ومعنوياً، عن ما أصابنا من ظلم، لأننا لم نمارس عملاً يستدعي سجن استظهار ولا سجن عقوبة. وهذه هي مبررات المطالبة:

١- استقبل ولي العهد الأمير عبدالله نائب الملك خطاب الرؤية بترحاب وجرى النقاش الصريح في مضمون المطالب، وأقر مشروعيتها عندما قال «رؤيتكم هي مشروعي» ولكن الشعب يحتاج الى إنضاج، ودعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني عندما يمارسون دورهم في تثقيف الشعب، قد أخذوا ضوءاً أخضراً من نائب الملك، فكيف تجرم الدولة أشخاصاً استقبلهم نائب رأس القيادة، واعتبرهم معبرين عن مشروعه.

٢- من الواضح من خلال التشويش الإعلامي الذي قام به الجناح المحافظ في القيادة، أن هناك اتهاماً لخطابي «الرؤية» و «النداء الدستوري» بمخالفة الشريعة، وقد وضح ذلك من خلال أسئلة التحقيق معنا، فإذا كانت الدولة في صلب نظامها الأساسي قالت «دستور البلاد هو كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم» فإذن هي تعرف أن الدستورإطار لتنظيم الأمور وأن الإسلام لا يعارض الدستور. وتعرف أن الدستور إذا كان منبثقاً من الشريعة، هو الذي يضمن التطبيق الصحيح للشريعة في الدولة الإسلامية الحديثة.

٣- خطابا الإصلاح الدستوري مؤسسان تأسيساً محكماً على الشريعة، ومن الغريب أن يتهم هذا الخطابان أو يتصور أنهما يعارضان الشريعة، وقد وقعهما أكثر من ٢٥ أستاذاً من أساتذة أصول الفقه والفقه والحديث وعلوم القرآن والعقيدة، البارزين في كليات الشريعة وأصول الدين ومن تولوا رئاسة أقسام وعمادات كليات شرعية أو إدارة جامعات إسلامية، فضلاًعن عديد من المحامين الشرعيين الذين يحملون شهادات عالية أو عليا من كليات الشريعة، إن تجريم الموقوفين هو أيضاً تجريم للموقعين، ولا فرق بين من وقع وتبنى؛ إن هيئة الإدعاء العام، قد جرمت كل هؤلاء الفقهاء وأساتذة الجامعات واتهمتهم بالعدوان على الشريعة:

إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة/ وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

٤- أننا ينبغي أن نرفع أصواتنا بالإنكار على مثل هذه التصرفات، ونأمل من السائرين على خط الإصلاح السياسي والدستوري الذي دشنه خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين سواءاً كانوا في القيادة أو القضاء، أومرافق الدولة الأخرى أو وزارة الداخلية وغيرها، أم في المجتمع بكافة أطيافه الإجتماعية والثقافية والإقليمية والمذهبية أن لا يتخاذلوا، ونأمل أن يثبت القضاة من السائرين على خط الإصلاح استقلالهم، وأن يلاحظوا أن العناصر التي لا تريد الإصلاح في القيادة تزج بالقضاة والفقهاء لكي تضرب بهم أصحاب الرأي والتعبير والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر عامة والمعنيين بالإحتساب السياسي خاصة من الآمرين بالعدل والناهين عن الظلم في الشأن العام.


سلطان: الأب الدكتاتور واللص

لا يجب أن ينفرد بالتصرف في مصالح الأمة بعض عناصر الأسرة المالكة، وكأنهم من جنس الملائكة لا يحاسبون ولا يسألون

إن زج مؤسسة القضاء اليوم بقضية دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني مثل زج هيئة كبار العلماء والإفتاء بالأمس مسيء لهم أشخاصاً وتياراً وله عواقب فظيعة لأنه يصم شريعة العدل بالعدوان.

ونموذج ذلك مسلك الدولة قبل أكثر من عشرة أعوام تجاه جمعية «حقوق الإنسان الشرعية» التي أنشأها ستة من الفقهاء وأساتذة الجامعات، وأحدهم بالأمس هو أحدنا اليوم الدكتور/ أبو بلال عبدالله الحامد، وقد قمعتها الدولة بسيف الفقهاء فاستصدرت فتوى من هيئة كبار العلماء بعدم مشروعية اللجنة، وكانت هذه الفتوى أساساً اعتمدت عليه الدولة في فصلهم من جامعاتهم ومراكزهم، وتشويه مقاصدهم ووسائلهم، من أجل ذلك صدر قرار بفصلهم، مرفقاً بفتوى هيئة كبار العلماء التي جاء فيها أن مجلس هيئة كبار العلماء:

(يستغرب تصرف هؤلاء الإخوة، في تكوينهم أنفسهم لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية، وإعلانها في وسائل الإعلام الأجنبية، ويستنكر هذا العمل ويقرر بالإجماع عدم شرعية قيام هذه اللجنة،

وعدم جواز إقرارها، لأن المملكة العربية السعودية بحمد الله تحكم بشرع الله، والمحاكم الشرعية منتشرة في جميع أرجائها، ولا يمنع أحد من رفع ظلامته إلى الجهات المختصة في المحاكم أو في ديوان المظالم، وكاتبوا النشرة يعلمون ذلك تمام العلم، ولما يترتب على وجود هذه اللجنة من أمور لاتحمد عقباها) «الشرق الأوسط. الجمعة ٢٥/ ذو القعدة/ ١٤١٣ الموافق ١٤/مايو/١٩٩٣م». واتهمتهم بالخروج على الدولة حتى اضطرت فقيهاً جليلاً مثل الشيخ عبدالله الجبرين إلى إعلان طاعته الإمام في العسر واليسر في وسائل الإعلام وعلى رؤوس الأشهاد وكأن لجنة «الحقوق الشرعية» تندرج تحت مفهوم الخروج على الدولة!

وماذا بمصر من المضحكات
ولكنه ضحك كالبكا

ثم سجنت عديدا من رموز دعاة حقوق الإنسان ومناصريها، من فقهاء وعلماء ومثقفين على خلفية اللجنة. وأحيل بعضهم إلى القضاء فأصدرالقضاء أحكاماً قاسية بتجريم أمور مشروعة أو مباحة، ولو افترضنا أن في بعضها خطأ على أكثر تقدير لما تجاوز «الجنحة» البسيطة لا «الجناية» الكبيرة؛ وقد أضعفت هذه الأحكام كما أضعفت فتوى هيئة كبار العلماء الثقة في الفقهاء والقضاة، وأبرزتهم آلة من آلات قمع الشعب، ومطالبه العادلة.

وفي نهاية المطاف وتحت ضغوط دولية حسب ما يشاع أنشأت الدولة «لجنة حقوق الإنسان الوطنية» بعد أكثر من عشر سنوات من المطالبة بها، فصار إنشاؤها حلالاً مشروعاً أو واجباً شرعياً، بعد أن كان بالأمس محرماً غير مشروع، والتفت الوزارة على مفهوم لجان حقوق الإنسان الأهلية بإنشاء لجنة ظاهرها أنها «وطنية» و«أهلية» وأعمالها حتى الآن تؤكد أنها واجهة إعلامية لوزارة الداخلية.

والفقهاء والقضاة والمفتون وقعوا في ورطة عندما حرموا بالأمس حقوق الإنسان وشرعوها اليوم، وكذلك الفقهاء والقضاة أمام دعوة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني لو فعلوا ما فعلته هيئة كبار العلماء بالأمس، سيقدمون أنفسهم على أنهم غير متعمقين ولا ملمين بالوسائل الحديثة لتحقيق مقاصد الشريعة وكأنهم من الذين يدورون مع السلطان حيث دار، وسيكونون كالذين يحرمون زراعة العنب لأن بعض الناس يعتصرونه خمراً، وسيكونون من الذين يقمعون مقاصد الشريعة والعدل والشورى بتأويل الدين، ويضربون روحها بنصوصها، وكلياتها بجزئياتها، إن دعوة الإصلاح السياسي الدستوري، قد تقدم اليوم على أنها فتنة وإخلال بطاعة الإمام، وفي غد تتضح الرؤية بأنها الوسيلة المناسبة التي تضمن التطبيق الصحيح الشامل للشريعة. وهذا الأمر لا يسيء إلى القضاة والفقهاء فحسب بل يسيء إلى الإسلام، ويفتح الباب الموارب لسيول العلمنة والهيمنة والتدخلات الأجنبية والفتن الأهلية التي تلوح في الأفق.

«ولي الأمر أدرى بالمصلحة» مصطلح سعودي ما أنزل الله به من سلطان، ولا يمكن أن يصح القول: إننا نحكم بما أنزل الله، ما لم يتساو الأمراء وأفراد الشعب

خامسا: أطلقوا سراحنا أو حاكمونا علانية

من أجل ذلك نطالب السلطة القضائية، من خلال سماحتكم رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بإطلاق سراحنا فورا، ونحن ندرك أ ن الظروف الحالية قد لا تتيح للقضاء القيام بذلك فلا زالت السلطة التنفيذية مجسدة بوزارة الداخلية تحجم دوره، دليل ذلك أن القضاء لم يستطع منذ نشوء الدولة السعودية أن يضمن محاكمات علنية للمتهمين بتهم سياسية.

من أجل ذلك نطالبكم على أقل تقديربمخاطبة السلطة التنفيذية، بأن عليها أحد أمرين:

إما الإفراج الفوري، أو الإحالة إلى القضاء لإقامة محاكمة «علنية» ونصر على أن علانيتها هي الإجراء البسيط الذي له علاقة كبرى بعدالتها وشرعيتها للأسباب التالية:

١– أن الأصل في المحاكمات الشرعية العلانية، ولا تعتبر المحاكمة شرعية ولاعادلة إذا لم تكن علنية، وكل محاكمة سياسية سرية هي ظلم وعدوان.

٢– نصت جميع القواعد القضائية في الدول العادلة على علانية المحاكمة وقد أخذت الدولة بهذا الإجراء العادل في المادة ١٥٥ من نظام الإجراءات الجزائية.

٣– أن القضاء إذا إتجه إلى إستثناء المحاكمة السياسية من العلانية، فإنه يأخذ بالإستثناء الذي يهدم به الأصل، فللقاضي إستثناء بعض القضايا من العلانية إذا كان ذلك يساعد العدالة، ولكن إتجاه القضاء في هذه القضية للإستثناء لا يصب في مصلحة العدالة، وللأسف فإن عديداً من القضاة لا يرتاحون من حيث المبدأ للشفافية والعلانية، وهذا الإجراء ليس له وجاهة في قانون الشريعة الذي أرسى مبدأ العلانية قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الأمم الحديثة إليه للأسباب التالية:

١– أن السرية مظنة الهوى، فالسرية هي طابع الأعمال التي لا يراد سبر غورها ولا معرفة حيثياتها كما قال الشاعر:

الستر دون الفاحشات ولا
يلقاك دون الخير من ستر

٢– أن العلانية أمر يثبت به القضاة استقلالهم، ويثبت أن الدولة ليس لديها ما تخشاه أو تخفيه عن أنظار المهتمين بقضية حقوق الإنسان والعدالة في الداخل والخارج، من محامين وإعلاميين ودعاة حقوق الإنسان، واللجوء إلى السرية يعطي إنطباعاً بأن الدولة لا تنوي إقامة محاكمة عادلة أولاً، وأنها لا تريد أن يستقل القضاء ثانياً، وأن القضاة غير فعالين في المطالبة بإستقلالهم ثالثاً.

٣– أن عناصر المحافظة من القيادة اتهمت مشروع الإصلاح السياسي الدستوري ودعاته بتهم شتى وشوهت المقاصد والوسائل في الإعلام وما فعلته تلك العناصر يشكل ضغطاً غير مباشر على القضاء وفيه إيحاء للقضاء بنوع الحكم، فصار من حق المتهمين أن يعرف الناس دفاعهم عن أنفسهم إذ ليس من العدل أن تجرم الدولة الأفراد العزل علناً، في قنوات الإعلام، ثم يكون دفاع المتهمين عن أنفسهم سراً.

٤– الدولة تعلن الإلتزام بالكتاب والسنة دستوراً، والعلانية إحدى إجراءات العدالة الإسلامية، وهي أيضاً ملتزمة بما وقعت عليه من مواثيق، لأن هذه المواثيق تعد من الأنظمة المرعية، مادامت لا تخالف الشريعة، وهذه الأنظمة التي وقعت عليها الدولة تنص على ما نطالب به، فقد وقعت الدولة على «إعلان القاهرة لحقوق الإنسان

في الإسلام» وهو من مواثيق جامعة الدول العربية ١٤١٢هـ «١٩٩١م»، ووقعت ثانياً على «وثيقة مناهضة التعذيب» سنة ١٤١٦هـ «١٩٩٧م»، ووقعت ثالثاً «وثيقة مؤتمر تونس للإصلاح» ١٤٢٥هـ «٢٠٠٤م»، ووقعت رابعاً «وثيقة حقوق الإنسان العربي» الصادرة من الجامعة العربية في شهر جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ «أغسطس ٢٠٠٤م» وأودعت وثائق توقيعها لدى الأمانة العامة للجامعة العربية، وهذه الوثائق تؤكد ما سبق أن أصدره الفقهاء والمفكرون الإسلاميون في المجلس الإسلامي الأوروبي «ميثاق حقوق الإنسان في الإسلام» سنة ١٤٠٠هـ «١٩٨٢م»، ومقتضى ذلك أن الدولة ملزمة بمحاكمة علنية، لكي يعرف الناس ما يحكم به القضاة أياً كان نوع الحكم.

٥- العلنية هي التي تدلل هل القضاء يعتبرالرأي المسئول حقاً وواجباً أم جريمة؟ وهل يعتبر دعاة الإصلاح السياسي الدستوري، الداعين إلى تعزيز تطبيق الشريعة الإسلامية في المال العام والإدارة والتربية ونحوها دعاة قسط أم مجرمين؟ وهل سيعتبر الفقهاء من أساتذة الشريعة الذين وقعوا على خطابي الرؤية والإصلاح الدستوري جهلة بالدين؟ وهل وزارة الداخلية ستظل على أساليبها السابقة تسجن وتعذب وتجرم تحت تأويل مصطلحات الفتنة والفوضى وعصيان «ولي الأمر» ودرء المفاسد؟ وهل القضاء سيستجيب لها فيخل بالمواثيق التي وقعت عليها؟

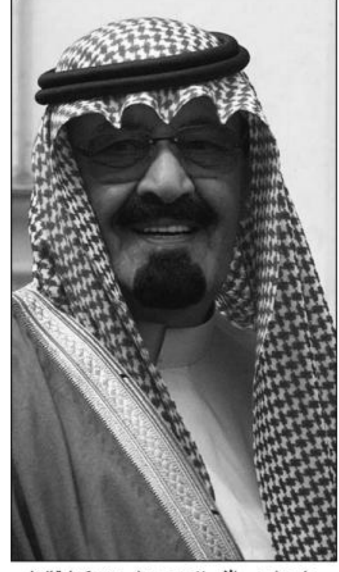
إن قضيتنا قضية رأي ونحن إصلاحيون، كما إعترفت الدولة من خلال تصريحات عناصر القيادة، وكما صرح رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قناة تلفزيون العربية مساء الإربعاء الموافق ١٩/٥/١٤٢٥هـ.

٦- أن في نظام القضاء فجوات تتيح للسلطة التنفيذية التدخل، وتفتح الباب لتجريم الرأي والتعبير المشروعين وأهمها أمران في هذا المقام:

الأول: ليس فيه مدونة لحقوق المواطنين في الرأي والتعبير، تحدد ما هو محظور من ما هو مباح من قضايا الرأي والنشر والمطبوعات، فليس فيه سلم لدرجات «الجريمة» أو «الجناية» في مجال الرأي والتعبير..

الثاني: ليس فيه أيضاً تحديد أو سلم «للعقوبات» وليس فيه قواعد وضوابط للعقوبات، في مجال قضايا الرأي والنشر، فليس فيه إلا قاعدة التعزير، وهي قاعدة فضفاضة، تمتد من ضربة بالسوط الى ضربة بالسيف، وفيها مجال واسع لإ نتهاك الحقوق السياسية للمواطن، ولن يستطيع القضاة سد مسارب التدخل، ولا إثبات حيادهم ونزاهتهم إلا بمحاكمة علانية أمام الناس الذين هم شهود الله في أرضه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم. لقد إستقر في قديم الدهر وحديثه أن عدالة القضاء النابعة من إستقلاله في أي دولة، هي أن يستطيع القضاة إصدار أحكام على الدولة، وأن يستطيعوا أن يبرؤا من جرمتهم الدولة، وأن يحفظوا حقوق الأفراد العزل من إنتهاك الدولة، وأن يحموا المضطهدين، وأن يخرجوا المسجونين ظلماً.

وإذا لم يفعل القضاء ذلك فإن ذلك لا يعبر عن ضعف إستقلال القضاء فحسب، بل يعبر عن ضعف النظام السياسي أيضاً، كما أنه يدل على هشاشة خط دعاة الإصلاح الرسمي والشعبي في القيادة والقضاء ووزارة الداخلية والأهالي وذوي المبادرات من دعاة حقوق الإنسان والإصلاح الدستوري والمجتمع المدني، ينبغي للجميع أن يتعاونوا على البر والتقوى، وإن إختلفت مناهجهم ومراكزهم وأدوارهم لأنهم يتفقون في الغاية وهي الحرص على حراسة الملة، وسلامة الدولة، وصلاح الأمة، برفع لافتة العدالة.



هل مشروع الإصلاحيين مشروعه كما قال؟!

وكل منهم ومنا ومنكم (على ثغرة من ثغورالإسلام فالله الله أن يؤتى الإسلام من قبله) كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم، ونضعكم أمام تبعتكم الجسيمة، وكل منا ملاق جزاء عمله في الدنيا والآخرة أمام الله ثم أمام هذا الشعب الذي يتشوف إلى تعزيز العدالة والشورى، (وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون * وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون).

وفقنا الله وإياكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قدم لنا تعهد، وجدنا أنه لا يجوز شرعاً التوقيع عليه، ينص على أننا أحدثنا فتنة وفوضى، وحرضنا على عصيان «ولي الأمر» بحيث يجردنا من حقوقنا السياسية ويلزمنا بالسكوت

من دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني

الأستاذ الدكتور/ أبو بلال عبدالله الحامد: الأستاذ السابق بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الأستاذ/ علي الدميني: إديب وشاعر

الأستاذ الدكتور/ متروك الفالح: أستاذ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية بجامعة الملك سعود

حرر في الرياض يوم الأحد١٥/٦/١٤٢٥هـ «١/٨/٢٠٠٤م»

الأساتذة المكرمين: وكلاءنا المحامين:

نرجو تسليم الخطاب لصاحب المعالي الرئيس الأعلى للقضاء وإرسال نسخة لكل من:

١- خادم الحرمين الشريفين راعي مسيرة الإصلاح

٢- صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

٣- صاحب الفضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض

٤- صاحب الفضيلة رئيس لجنة محاكمتنا القاضي محمد بن ابراهيم الخنين

٥- رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

هل تكسب أو تخسر الحكومة من الانتخابات؟

ذكر مسؤولون سعوديون في بداية شهر اغسطس الماضي بأنهم سيؤجّلون الانتخابات البلدية حتى شهر نوفمبر من اجل إعداد أفضل لعملية التصويت. ومن الناحية النظرية فإن الانتخابات تبدو كما لو أنها وسيلة للحكومة السعودية لاعادة بناء روابطها مع الولايات المتحدة فيما تسمح للرياض إدراج نفسها مع العناصر الليبرالية داخل المملكة بالدعوة للاصلاح. وبالرغم من أن الانتخابات قد تولّد دعماً لحرب النظام ضد القاعدة ولكن في الوقت نفسه قد تغضب المؤسسة الدينية الوهابية المحافظة، وهذا آخر شيء تقدم العائلة المالكة عليه أو مضطرة اليه.

وقد ذكرت الحكومة في بيان رسمي بأنها ستشرع في أول انتخابات بلدية في البلاد على ثلاث مراحل تبدأ في نوفمبر، أي بعد عطلة شهر رمضان، حسبما ذكر مسؤولون سعوديون لوكالة الانباء السعودية في الرابع من أغسطس الماضي. وجاء في البيان بأن قرار تأجيل الانتخابات، والتي كان من المقرر اجراؤها في سبتمبر، قد تم بالتشاور مع مجموعة الامم المتحدة التي تقدّم مساعدة للحكومة من أجل تطوير البنية التحتية لعملية التصويت، لانتخاب نصف الاعضاء في ١٧٨ مجلساً بلدياً في ١٣ منطقة في المملكة (وسيعّين الملك النصف الآخر من الاعضاء).

المرحلة الاولى من التصويت ستتم في منطقة الرياض في منتصف نوفمبر، أي بعد شهر رمضان، أما المرحلة الثانية فستبدأ قبل الحج أي في أوائل يناير، وستغطي المنطقة الشرقية وهكذا مناطق عسير والباحة وجيزان ونجران. أما المرحلة النهائية والتي من المقرر عقدها في حوالي فبراير فستتم بعد الحج وستغطي مناطق مكة والمدينة والقصيم والجوف والحدود الشمالية وتبوك وحائل.

لا ريب أن النظام السعودي يتجه نحو شيء غير مسبوق مثل الانتخابات المحلية، فيما تشير التوقعات الى استئناف تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية لنشاطه عقب هدوء حذر وهذا ما ظهرت مؤشراته الضارية منذ بداية سبتمبر. وفيما يبدو فإن الحكومة تأمل من وراء الانتخابات البلدية الى تحقيق هدفين رئيسيين: الاول تصحيح علاقاتها مع واشنطن وتوليد أكبر اصطفاف داخلي من أجل اعدة ترميم المصداقية المتهدّمة لأكثر من سنتين. وبتحقيق هذين الهدفين، فإن العائلة المالكة تستطيع أن تظهر وكأنها تقوم بعمل في الاتجاه الصحيح بخصوص وعودها المكررة بالاصلاح، وبإمكانها في ضوء ذلك الظهور في الداخل والخارج بأنها تقبض بقوة واقتدار على السلطة. ولكن الانتخابات قد يكون لها تداعيات غير محسوبة في الظاهر، من قبيل تسلّق بعض المتعاطفين مع تنظيم القاعدة على سلم الانتخابات والوصول الى الحكومة على المستويات الشعبية، أو ربما قد تؤدي

أهداف الحكومة من الانتخابات: تصحيح العلاقة مع واشنطن وبناء اصطفاف داخلي بعد انهيار المصداقية

الانتخابات الى عزل رجال الدين الوهابيين المحافظين، الذين لديهم تأثير كبير على الروح الوطنية.

ويدرك النظام السعودي بأن هناك تقاطعات عديدة وهامة داخل المجتمع السعودي ليس فيما يتصل بالتعاطف مع القاعدة فحسب، ولكن فيما يرتبط ايضاً بالنزعات العدائية المتنامية ضد آل سعود. وفيما تبقى قدرة الحكومة محدودة في سعيها من أجل تحقيق اصطفاف داخلي كبير والفوز بأغلبية الشارع المتضرر، فإنها تبدو قادرة على تهدئة وتقريب العناصر الحداثية التي تنادي بالاصلاحات الديمقراطية.

إن هذه الحركة الاصلاحية غير الاسلاموية، بالرغم من محدوديتها من حيث الحجم والتأثير تقدّم للنظام وصفة عاجلة للدعم المطلوب. وفي الوقت نفسه، فإن الرياض لا تنوي الامتثال لكافة المطالب التي ينادي بها المجتمع المناوىء للوهابية. ومن الناحية التكوينية ثقافياً فإن الاصلاحيين ميّالون الى الحلول التصالحية وأنهم يرغبون في المشاركة جنباً الى جنب مع آل سعود في الحرب ضد الارهاب.

بالنسبة للعائلة المالكة، فإن مشكلة ارضاء وتهدئة الليبراليين في المملكة هي أنها قد تعزل حلفاءها التقليديين والقدماء في المجتمع المدرسي الوهابي. وليس الحلفاء الدينيين فحسب لآل سعود يندّدون بالليبراليين الذين يصمونهم بالعلمانيين، ولكن يعتبرون زعماء القبائل وعلماء الدين شخصيات سيادية، والتي قد تجنب كثيراً منهم مواجهة مباشرة مع أي محاولة للدمقرطة.

وهذا يصب في صالح الاسلامويين الراديكاليين والعناصر الجهادية المناوئة للنظام، والتي ستملك حينئذ سلاحاً ايديولوجياً لتشهره في وجه العائلة المالكة. وأكثر من ذلك، فإن الانتخابات قد تكون وسيلة بالنسبة للوهابيين المحافظين أو الاسلاميين غير العنفيين كيما يحصلوا على تأثير أكبر في المملكة عبر النشاطات الانتخابية الشعبية.

ومن خلال بناء تحالفات مع الحداثيين، اذا ما استطاعوا تزويد عمود فقري صلب للدولة، فإن النظام السعودي يستطيع تقليل حجم التهديد المفروض عليه من خلال مداهمة أوكار المسلّحين. يبقى رؤية كيف تنوي العائلة المالكة الموازنة بين تحالفاتها التقليدية القديمة مع تحالفاتها الجديدة والحداثية. وما هو واضح فإن الانتخابات قد تضاعف من النشاط العنفي في المملكة.

على أية حال، فإن معركة الانتخابات قد تكشف عن الاسلحة التقليدية التي باتت معروفة في الانظمة الاستبدادية والشمولية، فهناك نزعة تلقائية لدى العائلة المالكة بدفع خصومها خارج المعترك الانتخابي. وقد ذكرت مصادرة عديدة بأن الحكومة بدأت اتصالاتها مع بعض الشخصيات في

مـنـاطـق المملكة المختلفة من اجل دفعها لـلترشـيـح مـع ضـمـان الـدعـم والـدعـايـة الانتخابية. وقد حظيت خطة الحكومة بتأييد من الادارة الاميركية نفسها التي باتت على قناعة بضرورة استبعاد المتشددين الدينيين المناوئين للولايات المتحدة وهذا ما يمنح الحكومة فسحة التلاعب في العملية الانتخابية على بساطتها ومحدودية الصلاحيات المنوطة بالمجالس البلدية.

في المقابل، تتزايد التوقعات والآمال المعقودة على التجربة الانتخابية باعتبارها فاتحة لعهد جديد في بلد لم يعتد على النشاط السياسي الشعبي. وفي مقالة كتبها د. إبراهيم عباس نَتّو حول الانعكاسات الداخلية للانتخابات اذا ما سارت بالطريقة الديمقراطية ورد ما يلي:

نحن علي وشك أن نلج باباً من أبواب الديمقراطية في المملكة العربية السعودية، وذلك في شكل بدء التصويت - الاقتراع للانتخاب المباشر للمجالس البلدية في ١٧٨ موقعاً بلديا في الـ١٣ منطقة التي تغطي انحاء البلاد، والمقصود هنا هو انتخاب نصف أعضاء كل مجلس محلي/ بلدي، بدءاً بمنطقة الرياض في شوال ١٤٢٥هـ/ نوفمبر ٢٠٠٤م.

ونحن يلزمنا الكثير والكثير من التوعية ومحو الأمية في مجالات ومفاهيم، وعمليات الديمقراطية، من ألفها إلي يائها. وحاجتنا هذه في المملكة العربية السعودية تشمل المواطن الناخب/المقترع، وكذلك الشخص المتقدم للإنتخاب المترشح .. بل علينا أن نشمل منظمي ومنفذي عمليات الإنتخاب برمتها، فهم أيضاً في حاجة إلي التدريب والتمرين والتوعية والتثقيف، فالكل هنا في سنة أولي ديمقراطيا، بل وفي مرحلة الروضة.

كانت قد دعت الزميلة الدكتورة هتون الفاسي، أستاذة التاريخ في جامعة الملك سعود/الرياض.. إلى أن يدلو الكل بدلوهم في التثاقف والتدارس في موضوعات الإنتخابات.. وبالتالي الديمقراطية، ثم ساهمت سعادتها بكتابة مقالتين إلى الآن، نشرت إحداهما في الـ (ديلي ستار) اللبنانية.

كما أقدَمَ الكاتب الزميل الدكتور عبد الرحمن الحبيب - أستاذ العلوم السياسية في نفس الجامعة - علي نشر مقالة بعنوان (الانتخابات البلدية بوابة لثقافة جديدة)، ختمها بالعبارة الجامعة: غاية القول إننا إزاء عملية ثقافية واجتماعية (للديمقراطية) ذات استحقاقات واعدة، لكن ذلك لن يؤتي أُكله إلا عبر وعينا أفراداً وجماعات ومسؤولين بأهمية هذه التجربة وما تزخر به من مكاسب، قد نفوّتها تهاوناً أو استخفافاً أو عجزاً.. فلنتفاءل بقدرتنا على الإنجاز!.

وأود هنا أن اسارع بتكرار إكباري وإعجابي باللائحة التي اصدرتها الدولة السعودية في الشهر المنصرم، في يوم الإثنين ٩ من أغسطس ٢٠٠٤م، بدت اللائحة غاية في الجودة، وكانت غاية في التفصيل والتوضيح، بما شمل تعميم وعمومية وشمولية أحقية (من لهم حق التصويت).. بما لا يستبعد أحداً من نصف المقترعين المنتظرين (النساء)، نصف المجتمع، فقد جاءت اللائحة واضحة وصريحة بأن كل مواطن، كل مواطن (ماعدا العسكريين) له حق التصويت.



هل سيشارك الشعب فيها؟

الحكومة بدأت الاتصالات مع شخصيات لترشيح نفسها للانتخابات لتفويت الفرصة على مرشحين مستقلين

ثم ظهر في الأخبار ما يخلب بصر القارىء.. عن أنه سيحق للسجناء أن يصوّتوا/يقترعوا. فلا أظن أن أحداً في العالم قد سمع بأن المساجين يحق لهم التصويت، ولا - في تخميني - حتي في الدول الإسكندنافية! وهذه خطوة تسجل بمداد خاص لصالح الدولة، واتبع اللواء/ علي الحارثي، وهو مدير عام السجون في المملكة، الذي أدلي بالتصريح الصحافي، بأن فرصة وحق التصويت مفتوحتان لكل فرد، بلا أي استثناء. وأسارع هنا لأصفق وأهلل، بل، ولا بد وأن أعترف بأن اهتزت مشاعري حينما واصلت قراءة تصريح السيد اللواء، بما فاق كل التوقعات في تصوري، حين أضاف - أيضاً - بأن: المساجين سيكون لهم حق الترشح للمقاعد الإنتخابية - إذا انطبقت عليهم متطلبات الترشح . وختم المدير العام اللواء تصريحه بأن كل سجين يتساوي مع أي مواطن آخر في مجال الحقوق والواجبات.

ثم إنه مما يثلج الصدر . أن بدأنا نسمع (حتى قبل انصرام النصف الأول من الشهر الذي أعلنت اللائحة في يوم ٩ منه) عن بدء تقاطر الراغبين في عدد من مدن المملكة.. في الترشح للمقاعد المعروضة للإنتخاب. ولقد جاء ضمن الراغبين، في مدينة مكة المكرمة مثلاً: الرئيس السابق لجامعة أم القرى، معالي الدكتور راشد الراجح، وكذلك رجل الأعمال عبدالرحمن فقيه، كما قرأنا عن رجال أعمال يرغب في الترشح لمقعد انتخابي في مدينة الرياض قام بالتعاقد بمبلغ (يتراوح بين المليون والمليوني دولار) مع إحدي مؤسسات الترويج الإعلامي لإدارة حملته الإنتخابية. وفي هذا وذاك إشارة واضحة عن تطلع الناس واستبشارهم ببدء الإنتخابات الديمقراطية في البلاد، وأنهم يأخذونها مأخذ الإهتمام والجد.

وأود أن أقدِّم هنا ما أسميته أهداف - الديمقراطية السبعة:

١ - التعددية.
٢ - استقلال السلطات الثلاث.
٣ - تعزيز الحريات.
٤ - تنفيذ المواثيق الدولية برمتها، نصاً وروحاً.
٥ - حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، في مناحي الحياة.
٦ - إشاعة التسامح.
٧ - ترسيخ العدالة الاجتماعية بعامة.

واخيراً يمكن القول بأن إحتفال هذه السنة باليوم الوطني للمملكة العربية السعودية في ٢٣ من هذا الشهر(سبتمبر) سيكون له طعم ومذاق ونكهة خاصة.

هل تقوم الدولة السعودية الرابعة الدستورية العادلة؟

الملكية الدستورية: إقصاء أم إعادة تأسيس

متروك الفالح

قبل سنتين عندما كتبت عن المستقبل السياسي للسعودية في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، طرحت فكرة إن المشهد المنقذ في وجه احتمالات مشاهد الانهيار او التقسيم للبلد، هو ولوج الإصلاح الشامل وعن طريق البدء في الإصلاح السياسي أولاً وتبني اعلان الملكية الدستورية وعندما تداعي دعاة الإصلاح والمجتمع الأهلي المدني فكرة الإصلاح الدستوري السلمي كانت مذكرة وخطاب (نداء للقيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً) والتي وقعها أكثر ١١٦ شخصاً من النخب المثقفة والأكاديمية بمن في ذلك أساتذة بارزون في العلم الشرعي في عدة جامعات سعودية، دعاة وقضاة وكذلك اعلاميون ورجال أعمال، وقدمت الى القيادة السعودية بعد منتصف شهر ديسمبر ٢٠٠٣ م. وقد طالبت تلك المذكرة باصلاحات سياسية شاملة تنطلق من المطالبة بالدستور ومن اعلان الملكية الدستورية، وكانت هناك آلية مقترحة لتشكيل هيئة وطنية مستقلة، من أهل الرأي والخبرة والعلم في الفقه الدستوري والعلوم الاجتماعية الاخرى وكذلك أهل العلم الشرعي، لكي يعدوا مسودة عناصر الدستور، لعرضها بشكلها النهائي على الشعب للتصويت عليها، ولكي تشكل عقداً اجتماعياً لعلاقة قانونية ملزمة بين المجتمع والسلطة، تتحدد بها الحقوق والواجبات وآليات الرقابة والمحاسبة على السلطات فيما بينها، ويبدأ بتطبيق الاصلاح الدستوري في غضون ثلاث سنوات.

وإذا كان الأمر كذلك، فهل يعني تبني الدستور وبالذات الملكية الدستورية أنه يهدف الى إقصاء العائلة المالكة عن الحكم؟ بحيث إنها تملك ولا تحكم وتكون كالأسرة المالكة البريطانية، باعتبار إن بريطانيا ذات ملكية دستورية مجرد رمزية شرفية؟ هناك من المسؤولين من طرح هذه التساؤلات مباشرة على بعض من دعاة الإصلاح الدستوري السلمي والمجتمع الأهلي المدني. وقال: أنتم تريدون ملكية دستورية، يعني تريدوننا نملك ولا نحكم. كذلك طرح آخرون من بعض الكتاب أطروحات قريبة من هذا، وبعضهم هاجم مطلب الملكية الدستورية على أنها حرق للمراحل. هل هذه التساؤلات تنطلق من مخاوف مشروعة أم من محاولة لإحباط الاصلاح؟ سؤال مفتوح، ولكن لنتساءل جدلاً: هل هذه التساؤلات صحيحة أم لا؟ بداية نقول أن هذه التساؤلات والمخاوف ليست صحيحة البتة، وسبق إن قلنا ذلك، ولكن نعيد بعض النقاط للتأكيد عليها ولتوضيح فكرة الملكية الدستورية وإنها لا تعني البتة إقصاء آل سعود عن الحكم . في مذكرة الإصلاح الدستوري أولاً كانت العناصر الدستورية التي حددت:

١) اقرار الحقوق والحريات العامة والأساسية التي أقرتها الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والتي التزمت بها الدولة السعودية بما في ذلك حق التعبير والرأي والاجتماع والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات (إدارة الشؤون العامة).

٢) فصل السلطات وانتخاب سلطة نيابية (مجلس شورى ملزم) انتخاباً شعبياً مباشراً لأهل الرأي والخبرة والعلم والاختصاصات، فهم الذين تنطبق عليهم عبارة (أولي الأمر) وإنهم (أهل الحل والعقد). وهذه السلطة النيابية (مجلس شورى ملزم) المنتخبة شعبياً ودورياً تتمتع بسلطات رقابية ومحاسبة على السلطات الآخرى وخاصة السلطة التنفيذية، بمعنى رقابة أعمال وسياسات الحكومة (الوزارة)، على أن تكون لها امكانية القدرة على المسائلة بما في ذلك مسائلة الوزراء عن أعمالهم وكذلك مراقبة المال العام والميزانية.

الملكية الدستورية تنقذ سلطة آل سعود والمجتمع وتؤسس للعدالة والمشاركة الشعبية وتحفظ الدولة من التقسيم

٣) وفي سياق فصل السلطات، مسألة تعزيز استقلال القضاء وذلك ليؤدي دوره في إقامة العدل عن طريق التقاضي والتخاصم دون أن تخضع لضغوط وتأثيرات من السلطات الأخرى وخاصة السلطة التنفيذية مما يدخل في العدالة القضائية. واستقلال القضاء الذي يراد الوصول إليه هو ليس استقلال القضاة أنفسهم وإن كان هذا مطلوباً، وإنما استقلال القضاء كاستقلال مؤسساتي وهذا يتطلب معايير دولية على الدولة أن تضمنها للسلطة القضائية في حدود الصلاحيات الدستورية لها.

٤) وفي سياق الحقوق والحريات العامة، السماح بتكوينات المجتمع الاهلي المدني بالتشكيل والقيام من قبل الأفراد والجماعات في المجتمع على أسس مهنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مرحلة لاحقة قد تكون السياسية مستقلة، والهدف من هذه الجمعيات الاهلية والمدنية أن ترعى مصالحها وحقوقها وما يتعلق بالاحتساب المؤسسي على السلطة في سياق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كل في مجاله وفي المجال العام. اضافة الى ذلك فإن هذه التكوينات الاجتماعية الأهلية المدنية تقوم بدور هام وهي إنها تساهم في انخراط الأفراد والمواطنين وخاصة الشباب في تلك الأطر الاجتماعية، مما يتيح لها أن تفصح عن رغباتها ومطالبها وإيجاد منافذ لها في التعبير وطرح الآراء والمشاركة الاجتماعية بطريقة سلمية، تبعدهم عن الانحرافات والإتجاهات ووسائل العنف، والتي قد تكون الوسيلة المتاحة في غياب تلك المؤسسات الأهلية المدنية.

هذا الدستور بهذه العناصر والآليات للرقابة والمحاسبة والاحتساب على السلطات وفيما بينها، يصوت عليه شعبياً بأن تتم صياغته من هيئة وطنية مستقلة من أهل العلم والرأي والاختصاصات في كافة المجالات بما في ذلك الفقه الدستوري والشريعة الإسلامية لكي يؤصل على الإسلام.

إذا تم التصويت عليه، يكون لدينا عقد اجتماعي جديد، يقنن العلاقة الملزمة بين السلطة والمجتمع (الشعب، الأمة)، بحيث تحدد الحقوق والواجبات والحريات، وكذلك يصبح المواطن جزءاً أصيلاً داخل العملية السياسية وليس خارجاً عنها عن طريق ممارسة حق الترشيح أو التصويت لانتخاب ممثلي الشعب في السلطة النيابية (مجلس شورى منتخب ملزم)، وبالتالي يحقق حقه وحريته في المشاركة الشعبية وفي اتخاذ ورسم السياسات والرقابة عليها. وتكون المرجعية في هذه المشاركة وللرقابة وللسلطة النيابية مرجعية شعبية، ارادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، وتحقق دائماً بالانتخابات الدورية وهذه

المرجعية الشعبية هي التي تعطي السلطة النيابية الحق في ممارسة اتخاذ القرارات والقوانين والأنظمة، ولكن مصادر أحكام تلك القرارات والأنظمة في بلد اسلامي مثل السعودية، مثلاً، تبنى على أولوية النصوص القطعية في الكتاب والسنة الشريعة الإسلامية في حالة وجودها. ومع تحقيق قدر كبير من استقلال القضاء أيضاً وكذلك قيام وعمل تكوينات المجتمع المدني لاتمام عملية المحاسبة والرقابة والاحتساب على السلطات بما في ذلك على السلطة النيابية نفسها، نكون بالفعل وصلنا الى دولة وحكومة دستورية حيث تكون سلطتها مقيدة عن طريق الرقابة والاحتساب.

عند الوصول الى ذلك، نستطيع أن نحقق ونضمن العدل القسط بكافة أشكاله ومجالاته في الاقتصاد والاجتماع والحقوق والتخاصم والتقاضي والادارة... الخ، والذي أمر الله به وأنزل البينات على رسله ليقوم الناس به. عندها نستطيع أن نقضي على الفساد ونحارب الظلم والجور والرشوة والفساد المال والإداري وهدر المال العام والإختلالات الاقتصادية في التنمية وسوء توزيع الثروة والموارد على المواطن والمناطق، وكذلك الاختلالات الاجتماعية والثقافية والفكرية والتعليمية والطغيان والاستبداد. عندها يمكن اصلاح التعليم، وإصلاح الثقافة والاقتصاد. أما قبلها وبدون الإصلاح السياسي القائم على الدستور فإننا ليس فقط لا نستطيع، بل إننا نخادع أنفسنا وسوف نصل الى انهيار عاجلاً أم آجلاً.

نختصر القول عن لماذا الدستور، فنقول: أن لا عدل بكافة المجالات بدون شورى ولا شورى ملزمة دون أن تكون منتخبة شعبياً ودورياً وبسلطات رقابية ومحاسبة على المال وعلى سياسات الحكومة (السلطة التنفيذية - الوزارة) ولا سلطات رقابية ومحاسبية بدون دستور مصوت عليه شعبياً ومتضمناً لتلك العناصر وتلتزم الدولة به باعتباره عقداً اجتماعياً لا يجوز ابداً الإخلال به.

في المقابل ترى في النظام الأساسي للحكم ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م في المملكة، فإن الملك (الذي تنتقل إليه السلطة، بالوراثة، ومن أبناء أحفاد الملك عبد العزيز آل سعود، وهو ما يعني ان ليس بوسع الغالبية من آل سعود أن تتبوأ هذا المنصب ويحرمها الحق في هذا رغم إنها من الأسرة) هو مرجع كل السلطات، السلطة التنفيذية وما يسمى بالسلطة التنظيمية (السلطة التشريعية في الدول الاخرى) والسلطة القضائية، وهو الذي يعين ولي العهد. إذن نحن امام سلطة مطلقة كاملة مهيمنة على كل شئ بما في ذلك السلطة القضائية حيث إن الملك من خلال نظرية ولي الأمر هو القاضي الأول والأساس، وما القضاة المعينون سوى وكلاء او نواب عنه. ولذلك تجد في قضايا التعزير ومنها القضايا السياسية والأمنية والتي ليس فيها نصوص قطعية، تجد أن الملك (ولي الامر) له الحق في عدم قبول الحكم ورده ورفضه وطلب تغييره، أما بالتشديد أو التخفيف. وإذا أضفنا الى ذلك مشكلة تأثير وضغوط السلطة (ولي الأمر) على



الدستورية تحلّ أزمة الخلاف العائلي وتمنع تفجره

السلطة القضائية، رغم القول إنها مستقلة طبقاً للنظام الأساسي للحكم، وإن لا سلطات عليها سوى الشريعة الإسلامية، وكذلك عدم وجود معايير محددة واضحة لاستقلال القضاء كمؤسسة وليس كأفراد، فإن هناك خللاً كبيراً في إقامة العدل على مستوى التقاضي والتخاصم، وخاصة عندما تكون الدولة هي الخصم والمدعي تجاه المتهمين في قضايا سياسية، مثلاً، فما بالك على مستوى عمل السلطة التنفيذية والتي تجمع في عملها، أعمال السلطة التشريعية أو التنظيمية. في الوقت نفسه الملك هو رئيس مجلس الوزراء وهو المرجع لها، وهو الذي يصدر معظم القرارات إما بمراسيم أو بقرارات من مجلس الوزراء، ورئيس الأخير هو الملك أو من ينوب عنه.

السلطة القضائية بوضعها الحالي وضمن

ليس غرض الملكية الدستورية سوى تقليص صلاحيات العائلة المالكة المطلقة، وليس إلغاءها بل سيتمتع الملك بصلاحيات كبيرة

صلاحياتها لا سلطات لها على السلطة التنفيذية والتشريعية (مجلس الوزراء)، وأما مجلس الشورى المعين فهو بالنظام الاساسي للحكم أصلاً لا يتمتع بسلطات أو صلاحيات رقابية ولا بصلاحية اصدار قرارات ملزمة تجاه الحكومة باعتبارها سلطة تشريعية وتنفيذية، لها أن تأخذ بتوصيات مجلس الشورى او ترفضها، وللملك وحده الحق في أن يفصل في المسألة، علماً بأنه رئيس مجلس الوزراء (وفي موازاة ذلك لا وجود لجمعيات اهلية مدنية تقوم بالاحتساب على السلطة لمصالحها وحقوقها وللمصلحة العامة). إذا نحن أمام سلطة مطلقة في النظام الاساسي للحكم الحالي، يتمتع بها الملك، ولا توجد آليات للمحاسبة والرقابة، وحتى ديوان المظالم، وإن كان يسمح نظامه بشكوى الموظفين الحكوميين لأجهزتهم الحكومية، إلا أنه جهاز غير مستقل أصلاً وبالتالي لا توجد آلية للرقابة والمحاسبة المطلوبة.

بناء على ما تقدم، هل النظام الاساسي للحكم يعتبر دستورياً؟ الجواب، بالتأكيد لا، ذلك لأن النظام الأساسي للحكم أولاً، لا يتضمن الآليات والهياكل والعناصر الدستورية التي تضمن اقامة العدل من خلال وجود آليات المحاسبة والرقابة على السلطة التنفيذية (الحكومة) من قبل سلطة ذات مرجعية شعبية (الشورى المنتخبة الملزمة)؛ وثانياً، اضافة الى عدم اكتمال العناصر الاخرى من حيث الحقوق والحريات العامة والاساسية للناس وعدم وجود آلية ملزمة بها، وكذلك وجود خلل في استقلال القضاء. لذلك فإن النقطة الأهم هي أن أي نظام للحكم لكي يصبح دستورياً لا بد أن يحظى بموافقة شعبية عن طريق التصويت ليصبح الشعب وإرادته هي مناط سلطة الحكم، وليس أي مرجعية اخرى، على أن تكون ممارسة الحكومة تدل بوضوح على التزامها بالحقوق والحريات، والاحتساب عليها سواء من قبل السلطات الاخرى او من قبل المجتمع، عبر هياكل ومؤسسات المجتمع الاهلي المدني (الجمعيات والاتحادات... الخ).

نحن أمام نظام للحكم ليس دستورياً على الإطلاق، بل ومن خلال الجمع بين السلطات الثلاث، فإنه يؤسس لنظام الحكم الفردي بالسلطات الشمولية (سلطات مطلقة)، دون رقابة أو محاسبة لا من السلطات ولا من المجتمع ولا حتى من الأسرة المالكة نفسها. نحن أمام حكم ملكي ذي سلطة مطلقة، وهذه بدورها تولد أنظمة أبوية سلطوية في الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ولذلك يستشري الفساد والمحسوبية وعدم المبالاة وهدر المصلحة العامة، لغياب أيضاً آليات المحاسبة، والرقابة، ويصبح الخلل في كافة المجالات متغلغلاً الى درجة يصعب السيطرة عليه، بل أيضاً تصبح - في ظل غياب آليات المحاسبة والرقابة - عملية السيطرة أمراً مستحيلاً، ولذلك ليس غريباً أن تؤدي تلك الاختلالات الى تنامي

روح عدم الانتماء للوطن وغياب الشعور بالوحدة الوطنية وكذلك تنامي بذور العنف، واحتمالات مفتوحة من الصراع الاجتماعي ليست بعيدة.

وهذه الاشكالية وتداعياتها، ليست عيباً لصيقاً بالملكية المطلقة فقط، وإنما هي أيضاً عيباً ومشكلة حتى في الأنظمة العربية المسماة جمهورية، طالما هي ايضاً أنظمة سلطوية استبدادية، حتى وأن كانت تزعم بوجود دساتير، ولكنها دساتير لا تقيد سلطات الحكومات ولا تعبر عن إرادة شعبية.

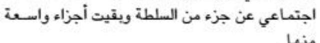
نحن في السعودية أمام نظام حكم ملكي وملكية ذات السلطات المطلقة، بمعنى آخر نحن أمام سلطات غير دستورية. في المقابل فإن الأخذ بالدستور من حيث إننا نصل بالفعل الى سلطة غير مطلقة سنصل الى الملكية الدستورية، فما الذي يحدث بالنسبة للسعودية؟ هل ذلك يلغي العائلة من الحكم أم ماذا؟ على الأقل بعضاً منها، لأنه ليس لكلها الحق في ذلك من خلال النظام الأساسي للحكم حيث يقتصر ذلك على أوأبناء وأحفاد الملك عبد العزيز فقط.

الذي يحدث من تبني الملكية الدستورية وإعادة تأسيس وتجديد للدولة ومشروعيتها على أسس جديدة تقوم على عقد اجتماعي بحيث نكون أمام صياغة جديدة تسير العملية السياسية واتخاذ القرارات، يكون المواطن فيها جزءاً أصيلاً، عن طريق المشاركة الشعبية في السلطة النيابية والمجالس المحلية والبلدية على مستوى المناطق، وتكون المرجعية لهذه المشاركة والشراكة هي مرجعية المجتمع (ارادة المجتمع هي مناط السلطة في الحكم) بحيث يكون لهذه السلطة النيابية سلطات رقابية ومحاسبة حقيقية على أعمال وسياسات الحكومة. الذي يحدث في حال تطبيق الملكية الدستورية هو إعلان ميلاد وقيام الدولة السعودية الرابعة إذ صح التعبير، باعتبارها دولة ذات حكومة دستورية، مما يجعلها شورية عادلة ذات شرعية جديدة، تقوم على التعاقد أو العقد الإجتماعي الملزم للطرفين بين المجتمع والأسرة (آل سعود)، بحيث يصبح المجتمع عن طريق من يمثلونه سلطة نيابية ـ مجلس شورى ـ منتخب ملزم شريكاً ومشاركاً في الحكم وليس بديلاً عن الأسرة أو مقصياً لها. هذه الصيغة الجديدة للدولة السعودية الدستورية الشورية العادلة وعن طريق ذلك العقد الإجتماعي (الدستور) يتمكن آل سعود من الاستمرار والتواصل لعقود بل لقرون مفتوحة، ضمن تلك الصيغة التشاركية مع المجتمع.

إذن الذي يحدث في تبني ملكية دستورية في السعودية هو إنه بدلاً من نظام حكم مدني بسلطات مطلقة فإننا نصبح أمام نظام حكم ملكي بحكومة أو سلطة مقيدة . هل يفقد الملك أو الأسرة حكمها؟ أو أن تحكم؟ طبعاً هذا ليس صحيحاً، الذي يحدث هو أن الملك لا يزال يتمتع بالسلطات، قد تكون واسعة ولكنها ليست شاملة أو شمولية أو مطلقة، كما كانت في السابق، وذلك لإدخال البعد الشعبي في المشاركة في صناعة القرار والسياسات والرقابة والمحاسبة. إن الملك يبقى ضمن عناصر اخرى من الأسرة له القيادة العليا في الدولة، وهو المسؤول الأول عن الدولة ويعين الوزارات ويقيمها ويجري عليها التعديلات لمقتضيات الضرورة والمصلحة العامة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو المسؤول عن السياسة العامة للدولة. ولكن هذه السياسة العامة للدولة باعتبار إن التي تعدها الحكومة الوزارة تخضع للرقابة والمحاسبة من قبل سلطة نيابية. إذن بالقدر الذي تم التنازل عنه، هو القدر الذي أتاح للشعب والمواطن الحق بالمشاركة وصنع السياسات وأعمال الرقابة والمحاسبة. إذ هو تنازل في سياق تعاقد



بقاؤه مقعداً دليل على خلل في النظام السياسي



اجتماعي عن جزء من السلطة وبقيت أجزاء واسعة منها.

وإذا كان هذا لا يوضح الصورة، بمعنى أن تبني الملكية الدستورية في السعودية لا يعني اقصاء الأسرة الحاكمة من الحكم، فإن لدينا تجربة كل من الأردن والبحرين، فالدولتان تبنتا الملكية الدستورية وخاصة في تطبيقاتها الجديدة، في الأردن منذ ١٩٨٩م وفي البحرين منذ ٢٠٠٢ م. فهل تطبيق الملكية الدستورية في كل من البلدين أدى الى ازاحة الأسرتين المالكتين عن الحكم؟ الجواب طبعاً معروف، ملك الأردن وملك البحرين لا زالا يتمتعان بسلطات دستورية واسعة، وكل ما حدث إنهما قبلا مشاركة الشعب والدخول في آلية الاحتساب والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة، وأما مكانتهما والأسرة فقد زادت شعبياً وتأييداً والتفافاً أكبر عن ذي قبل. فلماذا اذن لا نقيس على هذه التجربة العربية في الملكية الدستورية؟ ولماذا نقيس على نموذج الملكية الدستورية البريطانية أو الأوروبية؟ هذه النماذج الأوروبية وبالذات البريطانية لها أكثر من قرنين من الزمن حتى وصلت الى ملكية دستورية رمزية بالنسبة للاسرة المالكة. الذين يقيسون على الملكية الدستورية الأوروبية وبالذات البريطانية، والذين يقولون إن تبني الملكية الدستورية يعني حرقا للمراحل، هؤلاء إما يريدون ايجاد مخاوف لدى الأسرة السعودية، أو أن تتخذ ذريعة لضرب مطالب الإصلاح الدستوري، أو انهم يقدمون المبررات والمسوغات لتلك التوجهات وذلك لتداخل مصالحهم ونفوذهم ومحاولة استدامة الأوضاع، بكل ما يعني ذلك وما تحمله من مخاطر تواصل مشاهد الإنهيار وتزايد حالات الاحتقان واتجاهات العنف. لذلك فإنهم يتحملون كل مسؤولية تترتب على الاخلال بمستقبل هذا البلد والمجتمع.

النقطة قبل الأخيرة، بالنسبة للحديث عن الملكية الدستورية وماذا يترتب عليها في حالة تبنيها انطلاقاً من الموافقة على دستور مكتوب مصوت عليه شعبياً، بما يعني إنه يمثل تعاقدنا اجتماعياً ملزماً بين الأسرة المالكة والمجتمع، أي لتأسيس دولة دستورية شورية عادلة يمكن أن يطلق عليها الدولة السعودية الرابعة.. تلك النقطة تتعلق بأن ذلك التبني للملكية الدستورية لا يعني فقط ايجاد حل لمسألة العدل والحقوق العامة للمجتمع، وإنهاء الاحتقانات والاختلالات وإيجاد حياة مدنية اسلامية شورية عادلة متقدمة، وإنما أيضاً يساهم في حل دستوري داخل الأسرة المالكة نفسها، بحيث تتحدد الحقوق والفرص لأي فرد من أبناء الأسرة في مسألة القيادة العليا للدولة. وهذا الامر رغم انه يترك لأبناء وبيوت وأسر آل سعود للتفاهم عليها سواء اتفق على حصر المسألة في أبناء أو أحفاد الملك عبد العزيز أم لا، فإن الأمر يجب أن يضمن ذلك في الدستور والذي يصوت عليه شعبياً بحيث تكون هناك شرعية دستورية شعبية مسبقة ومحددة تقضي على احتمالات الصراع والتنافس وتجعل هناك آلية دستورية مسبقة تطمئن الأسرة المالكة نفسها وكذلك المجتمع نفسه بأن لا تتفجر الأوضاع يوماً ما.

ختاماً نقول: إذن من هو المستهدف من تبني الملكية الدستورية في السعودية؟ هل هو القضاء على الجور والظلم والفساد وضياع الحقوق والثروات وكرامة الإنسان؟ أم هو اقصاء آل سعود عن الحكم؟ إن تبني الملكية الدستورية في سياق الإصلاح الدستوري يستهدف انقاذ البلد مجتمعاً وسلطة من أجل حياة مدنية اسلامية شوروية عادلة تقيم وتصون العدل والحقوق والكرامة الإنسانية. ولكن ما نخشاه ويخشاه دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع الاهلي المدني، هو أن أي تأخير وعرقلة لقيام ملكية دستورية في السعودية في الوقت الراهن، قد يجعل منها مطلباً غير معروض أصلاً في المستقبل، بل قد يكون مرفوضاً من قبل قوى الاعتراض خارج السلطة حتى لو أن السلطة عرضت أو قبلت به في وقت لاحق، حينئذٍ تكون الفرصة قد ذهبت ولربما بدون رجعة. فهل هناك من عاقل رشيد يبصر ويسمع ويبادر باتخاذ الخطوة التاريخية برؤية واضحة للمستقبل، ويطلق قيام الدولة السعودية الرابعة الدستورية الشوروية العادلة قبل فوات الآوان؟

بين زمنين

عقارب الساعة يمكن أن تعود إلى الوراء

ورد في العنوان الرئيسي في الصفحة الأولى من جريدة صوت الحجاز التي كانت تصدر في مكة المكرمة وفي العدد ٢٦٦ يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ الموافق ٣٠ يوليو ١٩٣٧ ما يلي: المظاهرات في المملكة العربية احتجاجاً على تقسيم فلسطين: اسواق مكة تسيل بجمهور الشعب - جده والطائف والبلاد تضج صاخبة - الحوانيت تقفل أبوابها - أبناء المدارس يضجون في الأسواق - أصوات الخطباء تثير حماس الأمة. وفيما يلي التفاصيل:

المظاهرات في العاصمة (مكة المكرمة): استيقظت العاصمة صباح الاثنين على ضجيج الهتافات التي كانت تملأ الفضاء احتجاجاً على خبر اذاعة تقرير تقسيم فلسطين. استيقظت العاصمة على هذا الهلع ومشت جموعها تسيل بها الأسواق والشوارع وتجمهر الطلبة في أبواب الحرم على رؤوسهم بنودهم، راياتهم، ثم اندفعوا إلى داخله في زحام واجتمعوا في اروقته. انطلقت جموعهم الى ظاهر المسجد حيث كانت الشوارع تسيل بجمهور الأمة وأرباب الحرف والصناعات فمشت الأسواق في زحام وضجة وهتاف حتى وصلوا إلى ساحة قصر الحكم في الغزة حيث انطلقت أصوات الخطباء في عرضها من على شرف بوابتها في اصوات كأنها دوي المدفع في تأثير بالغ حماسه، فكان من الخطباء الأستاذ السيد محمد شطا، والاستاذ أحمد العربي في شباب من مدرسة تحضير البعثات ودار المعهد والفلاح، وكان الجمهور المزدحم المتحمس يقاطع الخطباء بالهتاف العالي والاستنكار البالغ والتصفيق الحاد، وشوهد العشرات من شباب الأمة تبدو عليه الاستجابة.. ومشى جمهور المتظاهرين في حماسة المتقد وشعوره المندلع كاللهب يصطفق بين دفتي الشارع العام منحدراً في طريقه إلى دار الحكومة حتى انتهى اليها فعلت الاصوات واشتد الهتاف واعتلى الخطباء الشعبيون على شرف منه فدلعوا أوار الحماس وأوقدوا لهيبه بكلمات بليغة مؤثرة. وهنا تقدم سعادة مدير المعارف وأعلن باسمه واسم وكيل مدير الشرطة العام شكر الامة على نبل شعورها وعظيم احساسها ووعد بتبليغ أصواتهم إلى مسامع حكومة جلالة الملك المعظم، وأكد لهم أنه وزميله سيحرصان على دقة ابلاغ هذا الشعور، وسيسعيان من جانبهما على استرحام حكومة جلالة الملك المعظم لنعمل عملاً نافعاً في سبيل اخوانهم الفلسطينيين، ورجا بالحاح إلى جمهور المتجمعين أن ينصرفوا إلى أعمالهم مطمئنين إلى تبليغ أصواتهم ورفعها إلى المقامات السامية.

المظاهرات في جده: وجاءتنا رسالة جدة طافحة بوصف المظاهرات العظيمة التي فاضت بها الأسواق والتي ازدحم فيها المتجمهرون في طول الشوارع العامة وتحت بيوت القناصل والمفوضيات وتعطلت من جرائها حركة الأعمال التجارية والحكومية. وفي الرسالة أن الجمهور تحمس بشدة تحت دار المفوضية البريطانية. وجاء في الرسالة ان المتظاهرين من الطلبة كانوا ينادون تحت اعلامهم المنشورة (فلسطين لا تتجزأ، فلسطين الوطن القومي العربي، قرار اللجنة الملكية مرفوض). وانتهى طواف المتجمهرين الى دار القائم مقام فقابلهم سعادة وكيله فابتدره الشيخ محمد حفني والشيخ محمد مختار بخطابات مؤثرة وعقب عليهم جملة من شباب المدارس بكلمات أظهروا فيها استنكار المتجمهرين للاعمال الواقعة في فلسطين، فاستجاب سعادته لحماسهم وهدأ من روعهم، ووعدهم برفع مطالبهم إلى مسامع حكومة جلالة الملك المعظم، ليعمل جلالته بما عرف فيه من غيرة ونبل.

المظاهرات في الطائف: أقفلت أمس (الاثنين) جميع الحوانيت والمتاجر واضرب العمال والصناع وسالت جموع المتجمهرين زرافات الى مسجد ابن عباس فغص بهم وازدحم بجموعهم، وكان الوقت بعيد العصر فاعتلى المنبر سعادة الشيخ عبدالله الشيبي، فتحدث في حماس وبلاغه مؤثرة عن مصائب فلسطين اليوم وأعمال اليهود وتتابع الخطباء بعده فاستثاروا عواطف الجمهور الثائر وقوطعت خطاباتهم بالهتاف العالي والتصفيق الحاد، واندفع الجمهور تحت هذا التأثير منطلقين إلى قصر الحكم حيث اشتد تظاهرهم وعلا صراخهم، فقابلهم معالي وكيل النائب العام فتقدم للكلام أمامه عن المتجمهرين الاستاذ عبدالوهاب آشي بخطاب بليغ مؤثر ألهب حماس الامة، فهدأ معالي وكيل النائب من أعصاب المتجمهرين ووعدهم بتبليغ أصواتهم إلى مسامع سمو النائب العام ليرفعها سموه بدوره إلى ديون جلالة الملك المعظم.

في المدينة المنورة وينبع والوجه: والمفهوم أن الأهالي في المدينة المنورة وينبع والوجه ساهموا في مثل ذلك وقاموا بمثل ما قام به اخوانهم في المدن السابقة وننتظر التفاصيل لنشرها في غير هذا العدد.

في الجوف: أبرق إلينا مراسلنا في الجوف بما يأتي: في الثلاثة الأيام الماضية قام الأهالي هنا بمظاهرات ضد القرار الصادر بتجزئة فلسطين وحضروا أمام قصر الحكومة طالبين من الامارة رفع احتجاجهم .... والاستياء مستول على جميع طبقات الشعب.

* * *

في هذا الزمن الرديء، مُنعت المظاهرات الداعمة للإنتفاضة عام ٢٠٠١، وقمع القائمون بها في مناطق مختلفة من المملكة، وفي مدن المنطقة الشرقية، حدث ما يشبه ما ذُكر آنفاً، وشارك النساء والرجال، واستمرت المظاهرات عدة أيام الى أن أخمدت بقوة الشرط. واليوم أيضاً، يعاقب الإصلاحيون المعتقلون بتهمة أنهم يريدون تأسيس حق التظاهر للمواطنين، فصارت هذه التهمة كافية للزج بهم في السجن (راجع محاضر الإتهام والتحقيق في العددين الماضيين).

هل تنجح الحكومة في احتواء أزمة البطالة

تحدي فائض المداخيل

هـل يمكـن ان تحقـق الحكـومـة مـعـجـزة تـفـضـي الى احتـواء الازمـة الاقتصـاديـة الداخلية؟ سؤال أثاره سكوت ويلسون في صحيفة الـواشـنـطـن بـوست في الحادي والـثـلاثين مـن أغسطس الماضي.

يعتقد سكوت بان الحكومة السعودية تعوّل كثيراً على العائد المالي المتضاعف من صادرات البترول حيث حصلت الحكـومـة عـلـى بـلايين الدولارات من عائدات النفط والتي يمكن توظيفها في طـريـق صـنـاعـة مـئـات الآلاف مـن الـفـرص الوظيفية للشباب السعودي في اعمال كانت من الـنـاحـيـة الـتـقـلـيـديـة مـقـتـصرة على الاجانب، مراهنين على ان الفرص الاقتصادية المتزايدة في المملكة ستؤول الى كبح النشاط المسلّح المتزايد من قبل المتشددين الدينيين، الذي يشكل تحدياً خطيراً للعائلة المالكة.

مـلايين الـدولارات تصب الآن في مشـاريـع الـتـأهـيـل الـوظيفي، والمدارس الـتـقـنـيـة والحوافز النقدية في الشركات السعودية من أجل توظيف المواطـنـين المحلـيـين. في مشـروع عـرف بـاسـم (السـعـودة)، وبعض الاجانب الذين طالما كانوا يشكلون العمود الفقري لقوة العمل في القطاع الخاص بالمملكة يعودون الآن لأوطانهم.

في الايـام السابقة، كـان الـعـامل الـفـيـلـبـيني الـهـنـدي او الـبـاكـسـتـاني يقدّم فروض الترحيب لـلـزبـائـن في المقـاهـي والمطـاعـم في المراكز الـتـجـاريـة وفي مـكـاتب الاسـتـعـلامـات المتوفرة بداخلها، ولكن هذه المراكز باتت تشهد تبدلات جوهرية من حيث دخول المواطنين المحليين الى هـذه المواقـع الـتـي كـانت فـيـمـا مضـى تعتبر من الوظائف المنكرة من قبل السكان المحليين، ففي مـراكـز الاسـتـعـلامـات داخل المجمعات الـتـجـاريـة هناك سعوديون او سعوديات بزي مميّز يقدّمون بـرحـابـة صـدر وابـتـسـامـة ضـافـيـة خـدمـات معلوماتية حول المراكز.

إن الشـهـادة الجـامـعـيـة في الحقـول الـعـلـمـيـة والتطلع للحصول على وظيفة تناسب التخصص الاكـاديـمي بـاتت بـالـنـسـبـة لـنـحـو ٣٥٠,٠٠٠ سعودي يدخلون سوق العمل سنوياً باتت غير مـنـسـجـمـة مـع ضـغـوط الحياة، فكثير من هؤلاء مهتمون بالتطلع نحو مستقبل أفضل. فبعضهم يقبل مزاولة اعمال متدنية وبأجور زهيدة على أمـل أن يـقـودهـم ذلك الى وظـائـف تـنـسـجـم وتخصصاتهم، جزئياً لأن الحكومة تدفع نصف مرتبه الشهري كحافز للموظِف لتوظيف مواطنين سعوديين.

وابتداءً من الطفرة النفطية في السبعينيات، فإن الدخل من مبيعات الطاقة الخارجية يقدّم ضمانة من المهد الى اللحد بالنسبة للمواطنين السعوديين، وغالباً في هيئة وظائف حكومية وتعليم مترف وفوائد صحية. ولكن هذه الايام قد انـتـهـت، حـيـث ان سـكـان المملكة تزايدوا بسرعة تـفـوق قـدرتـهـا عـلـى تـزويـد الـقـطـاع الحكومي بوظائف وبعض المخصصات التي كان يتمتع بها الجيل السابق.

يقول أحدهم بأن (الشباب السعودي غاضب الآن، ومحبط لأن كـثـيراً مـنـهـم قـد حصل عـلـى الـتـدريب ولـكـن ليس لـه مكان في سوق العمل). ويستدرك قائلاً (اذا لم يكن لك صديق يساعدك، فإن عليك ان تقبل بما هو متاح أمامك).

شأن أمني

عبر الشرق الاوسط، هناك ملايين من الشباب العربي يناضلون من أجل كسر الركود في أسواق العمل. ويقول محللون سياسيون إن هذا التفاوت بـدأ في تـولـيـد ضـغـط قـد يـؤدي الى الاطـاحـة بـحـكـومـات اذا لم تنشأ في اصلاح اقتصادياتها المحكومة بتنظيم بيزنطي وسيطرة دولة جامدة.

المشكلة تبدو حساسة في بلد ثري كالسعودية التي يقطنها اكثر من ٢٥ مليون انساناً، حيث ظل ينظر كثيرون فيها الى العمل كشيء ما يقوم به آخرون. إن الحكومة تناضل الآن من أجل توفير فرص اقتصادية لأكثر من ٦٠ بالمئة من السكان تحت سنة الثامنة عشر.

بـعـد الـتـفـجـيرات والمواجـهـات المسلـحـة هذا العام والتي أدت الى مقتل نحو ٥٠ شخصاً في المملكة، فإن الحكومة السعودية قد توصلت الى رأي يقضي بزج مجاميع أكثر من الناس في العمل بوصفـه شأناً مرتبطاً بالأمن القومي. وفيما تـتـصـاعـد أسـعـار الـنـفـط بـحـيـث تصل الى ذروتـهـا خلال عقدين من الزمن، فإنها تضع بعضاً من العائدات الجديدة في حملة مضنية من اجل اعادة صـيـاغـة سـوق الـعـمـل بـحـيـث يـتـوافـق مـع الـوجـه السعودي.

يـقـول صـالـح ابـو رشـيد، مدير الـتـطـويـر في المؤسسة العامة للتعليم التقني والتدريب الوظيفي (اعتقد بـأن عدم الحصول على وظيفة بـالـنـسـبـة للشبان السعوديين سيؤدي الى كارثة سواء على المستوى الأمني أو المستوى الاخلاقي).

يقدّر الاقتصاديون بـأن الحكومة السعودية والـتـي تـتـلـقـى ٨٠ بـالمئة من دخلها العام من مبيعات النفط، ستحصل على زيادة تربو عن ٣٥ مليار دولار هذا العام، وكلها تقريباً ناتجة عن الارتفاع في اسعار النفط. في السنة القادمة، فإن كثيراً من ذلك المال سيتم استعماله لتسديد الدين الـعـام، واصـلاح الشـوارع والمدارس الـتـي بـنـيـت خلال فترة الطفرة النفطية، وشراء سندات الخزينة، وتمويل التكاليف المرتفعة للدفاع عن نظام الحكم إزاء تهديدات التيار الديني المتشدد.

ولكن يقول المسؤولون السعوديون بأن حصة كبيرة من المال ستخصص لصندق تنمية الموارد البشرية، والتي تعزز مرتبات أكثر من ٣٠ ألف سـعـودي كل عـام كـحـافـز لـلـشـركـات مـن أجل توظيفهم. إن المعاهد التقنية والتدريبية ستقوم بـبـنـاء ٥٩ مجـمـعـاً جـديـداً، ومضـاعـفـة عـدد المتـخـرجين سـنـويـاً في حـقـول مـثـل الجراحة التجميلية، والبرمجة الكمبيوترية، وقطع اللحام، والسباكة الى نحو ٢٠٠,٠٠٠ متخرجاً. إن هذه الـوظـائـف بـالـكـامل تقريباً مشغولة في الوقت الحالي من قبل الاجانب.

السعوديون يحاربون العنف بالوظائف

مشـدداً عـلـى الـتـزام الحكـومـة ببرنـامـج التوظيف، اعلن ولي العهد الامير عبد الله، الحاكم الـفـعـلـي لممـلـكـة، عن خطط من اجل سلسلة من المؤتمرات الـوطـنـيـة الـتـي تكشف عن (تطلعات الشباب). وأن كافة قضايا التوظيف قد تم نقلها وتعزيزها تحت سلطة وزير العمل غازي القصيبي، وهو اصلاحي بارز وكاتب ويعتبر حليفاً مقرّباً من الامير الحاكم، اي ولي العهد.

إن الحملة من اجل ادخال السعوديين في قوة العمل بدأ من الناحية الرسمية في عام ١٩٩٥ بـأمـر مـلـكي يقضي بـأن تقوم شركات القطاع الخاص بـاسـتـبـدال ٥ بـالمئـة مـن قـوة الـعـمـل الاجنبية كل عام بمواطنين محليين. وقد تضمن البرنامج بعض الاصلاحات من اجل خلق فرص عمل في القطاع الخاص، الذي ظل لفترة طويلة خاضعاً تحت سيطرة العائلة السعودية المالكة وعدد صغير من العوائل المستفيدة القريبة منها. وبخلاف ذلك، فإن الاهتمام بات منصباً الآن على ابـعـاد الاجـانب مـن الـوظـائـف الحالـيـة من أجل إتاحة المجال أمام السعوديين.

اليوم هناك ١٣ بـالمئة فقط من قوة العمل في

القطاع الخاص من السعوديين، او ما يقرب من نحو ٨٠٠,٠٠٠ شخصاً أي دون الـ ٤٥ بالمئة التي كانت الهدف لهذا العام، حسب ما يقول مسؤولون حكوميون الذين بدأوا في تعزيز القانون خصوصاً في بدايات هذا العام.

المساعدات المالية الحكومية، التي تقدّم كالتزام للمواطن متوفرة الآن فحسب لما بين ٢٥ الى ٣٠ ألف شاب سعودي كل عام، أو نحو ١٠ بالمئة من الناس الذين يدخلون سوق العمل كل عام. وحسب عبد العزيز ابو حمد مدير مشروع التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي (وهذا يجانف توقعاتهم ـ عمل مضمون مع حمل خفيف، وليس هناك من يريد العمل في القطاع الخاص).

إن سلوكاً كهذا ساعد على ابقاء معدل البطالة الرسمية في السعودية عند حد ١٠ بالمئة بالرغم مما يقوله خبراء الاقتصاد بأن هذا المعدل يفوق بثلاث مرات بالنسبة للسعوديين ما دون الـ ٣٥ عاماً وأعلى من ذلك بالنسبة للنساء السعوديات، اللاتي يبحثن عن دور اقتصادي أكبر في المجتمع فيما تنخفض المرتبات في فترات التضخم. ولكن الحكومة السعودية تقيس التوظيف في وسط السعوديين فحسب الذين يقولون بأنهم يريدون أعمالاً او أولئك الذين لديهم أعمالاً، وبحسب مسح مؤيد لحكومة قبل ثلاث سنوات ظهر بأن تلك المجموعة تتألف فقط من نصف المواطنين من البالغين سن العمل.

في غضون ذلك، فإن الحكومة تواصل جهودها من أجل تخفيض تعداد العمال الاجانب، وقد أعلنت مؤخراً عن اجراء يقلّص من عدد التأشيرات الجديدة التي تمنح للعمال الاجانب، الذين بلغ عددهم ٨,٨ مليون ويقومون بتحويل ما يقرب من ٢٠ مليار دولار سنوياً لعوائلهم في بلدانهم الاصلية. إن ثمة خططاً تنادي من أجل تخفيض عدد العمال الاجانب الى نحو مليونين خلال ثمان سنوات، وجميع هؤلاء المراد التخلص منهم يعملون في وظائف متدنية والتي لا يقوم بها السعوديون او في وظائف تقنية لم يكن المواطنون مدرّبين عليها.

لقد أثار القرار نقداً حاداً من قبل كثير من رجال الاعمال، الذين ظلوا يعتمدون على العمالة الرخيصة ومبدأ العمل الصارم بالنسبة للاجانب. ولكن دبلوماسياً غربياً يقيم في الرياض وصف خطة السعودية بأنها (تغيير كبير في طريق العمل). إن ذلك بات ملحوظاً في مكاتب استقبال الفنادق، وفي نقاط الدفع في المراكز التجارية، وهكذا اعمال الخدمات حسب ما يذكر الدبلوماسي.

كسر الجمود الثقافي

من مكتبه بالقرب من مسجد النساء في مركز العزيزية التجاري الجديد قام فهد الدغيثر بتطوير برنامج السعودة عبر شركة قابضة ضخمة تملك المركز التجاري شركة باندا العزيزية. ويعتبر هو نائب رئيس التنمية العقارية والتي يعتبر الامير الوليد بن طلال اكبر مساهم في الشركة.



هل تنجح أموال النفط في تقليص عدد العاطلين؟

وعقب صدور الامر السامي بالسعودة، بدأ الدغيثر الذي عمل في وظيفة كيّاس أو معلّب في محلات سيف ويه في بورتلاند بالولايات المتحدة خلال سني دراسته الجامعية، بدأ بالبحث عن سعوديين للعمل في وظيفة محاسبين في البقاليات التابعة للشركة، ولكنه لم يكن يجد أحداً يود ان يشغل هذه الوظيفة.

وفي يوم ما، أحضر الدغيثر ابنه البالغ من العمر ١٤ عاماً للعمل في وظيفة معلّب او كيّاس في البقالات وكان الهدف حسب قوله (كنت بحاجة أن أبدي لهم بأن ذلك من الصالح لابني. إن ذلك كان ثقافياً أكثر من أي شيء آخر. لم يكن يعتقدوا بأن هذه الوظائف من الاشياء التي يجب ان يقوموا بها).

يقول الدغيثر بأنه وظّف ٦٠ سعودياً هذا الصيف. ومن بين هؤلاء أصبح ٣٠ منهم مدراء مخازن وأن ثلاثة آخرين افتتحوا أعمالاً خاصة بهم وانهم يقومون بتزويد شركاته بالمواد. يقول الدغيثر (لدينا الآن جزّارون، وخبّازون، ومعلّبون، وهم سعوديون، وقبل ست سنوات لم تكن تسمع بذلك).

ومن بين ١٣٠ موظفاً في المجمع التجاري، فإن طاقم التنظيف والطاقم الفني فحسب، كلهم سعوديون. ومن اجل تعميق الجهد، فإن شركة الدغيثر افتتحت معهد تدريب خاص بها. وإن لدى مدير المعهد خلفية في علم النفس كمتطلب حسبما يقول الدغيثر لأن التحدي من اجل توظيف سعوديين قائم في جزء كبير منه على التغلب على الجمود الثقافي الملتصق بالعمل الحقير.

ولكن يبدي الدغيثر تفاؤلاً كبيراً حيث يقول بأن (يجب القول بأن العقبات أقل الآن بكثير، وأن السعوديين قادمون).

ولكن الاحباط واضح بين كثير من السعوديين الذين لا يجدون عملاً في حقولهم المختارة. بعد انحدار مداخيل النفط في التسعينيات انخفضت تبعاً لها ميزانيات التعليم، فالجامعات الضعيفة مالياً نادراً ما فتحت كليات علمية جديدة، وفضّلت برامج أقل تكلفة مثل الدراسات العربية، والجغرافيا والبرامج الادبية والفنية الاخرى.

فالسعوديون الذين درسوا هذه التخصصات واجهوا متاعب في العثور على موطأ قدم لهم في اقتصاد يدار الى حد كبير بالتكنولوجيا.

يقول منصور الذي يعمل في الحكومة في المنطقة الشمالية من الجوف (يجب القول بأن ليس هناك الكثير من الدرجات الجامعية التي تقودك الى الوظيفة). يضيف قائلاً (بعد الطفرة النفطية، فإن العمل لم يكن شأناً يعنينا كثيراً، ولكن الآن فإن العمل المتوفّر لا يوفر لنا أي قيمةشخصية).

والد منصور شأنه شأن كثير من السعوديين من جيله، عمل لحساب الحكومة وكان يشغل منصباً مطلوباً في شركة ارامكو المملوكة للدولة. ولكن منصور الذي يحمل شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية يقول: (إن الأفق بالنسبة له وللآلاف من السعوديين ممن لديهم شهادات مقاربة في الحصول على وظائف في مجالات تخصصهم مربوطة بارادة الحكومة في تبني اصلاحات سياسية). يقول منصور (في المدى البعيد، فإن السبيل الوحيد هو دستور جديد وديمقراطية هما الحل).

من خلال جولة في مركز العزيزية التجارية يكشف بوضوح بأن الفارزة بين ما يشاء السعوديون القيام بفعله الآن وما لا يشاءون. وفي سوبرماركت هايبرباندا، هناك سعوديون على صناديق المحاسبة والى جانبهم عمال هنود وباكستانيون ببدلات زرقاء يقومون بتعليب مشتريات الزبائن.

يقول ابو رشيد، رئيس برنامج التوظيف (لا نحتاج الى سعودة سوق العمل بالكامل، ولكن هدفنا هو توفير وظائف لأولادنا).

ارتفاع أسعار البترول رغم التعهد السعودي

هل تشهد الاسواق هزّة عنيفة؟

هناك شكوك حول قدرة السعودية على زيادة الانتاج كإحدى الضمانات الكفيلة للحفاظ على سقف الاسعار عند مستوى محدد.. فالسعودية التي تعهدت من أجل البحث عن كافة السبل الكفيلة من أجل تهدئة الاسواق النفطية المضطربة، حيث قدّمت السعودية في الحادي عشر من أغسطس عرضاً برفع معدل الانتاج اخفقت في الوفاء بالتزامها عملياً او بحكم الواقع.. فعقب اول تراجع للاسعار فإن تكلفة النفط ارتفعت ثانية في نهاية اليوم.

إن المحاولة الفاشلة التي قامت بها السعودية من أجل تخفيض الاسعار الى مستوى أدنى يؤكد لكثير من الخبراء والاخصائيين في مجال الطاقة بأن الشروط الراهنة ـ أي الانتاج الى مستوى قريب من الطاقة الكاملة، وتزايد الطلب والخوف من الارهاب ـ قد أدت الى تقليص نفوذ السعودية في الاسواق الدولية.

بندر بن سلطان، سفير السعودية في واشنطن نفى أن يكون صرح بأن السعودية ستتحكم بالاسعار قبل الانتخابات، حسب ما ذكر أحد مستشاريه.

يقول فريد محمدي، الخبير الاقتصادي الكبير في شركة استشارات محلية في مجال الطاقة (من جهة، فإن ما يجري يشبه الى حد كبير العاصفة، فهناك عوامل عديدة تظافرت في وقت واحد ودفعت بقدرة السعودية الى أقصاها).

إن ارتفاع اسعار البترول أصبح قضية في اعادة انتخاب الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش. فالاحتياطي الفيدرالي الاميركي قد ألقى باللائمة في مجال ارتفاع الاسعار النفطية على التباطؤ الحاد الأخير في الاقتصاد الاميركي.

لقد أثار المرشح الرئاسي الديمقراطي جون كيري قلقاً حول اعتماد الولايات المتحدة على نفط السعودية، المصدّر الأكبر في العالم، بما يجعل الولايات المتحدة مرتهنة للسعودية. ففي اجتماع الحزب الديمقراطي في يوليو الماضي حظي كيري بترحيب كبير بعد تصريحه (أريد أميركا التي تعتمد على قدرتها الابداعية وليس على العائلة المالكة السعودية).

إن مسألة تمايل السعوديين في الاسواق النفطية العالمية قد اكتسب دوراً في الانتخابات الرئاسية الاميركية هذا العام. فقد أثار الكاتب ومساعد مدير التحرير في جريدة الواشنطن بوست بوب وودوورد خلافاً سياسياً قبل عدة أشهر حين ذكر في كتابه بأن السفير السعودي في الولايات المتحدة بندر بن سلطان أخبر بوش بأن السعوديين سيتحكمون بأسعار النفط من أجل تعزيز الاقتصاد الاميركي قبل الانتخابات الرئاسية.

وقال عادل جبير مستشار الشؤون الخارجية لولي العهد الامير عبد الله في مؤتمر صحافي بأن الاعلان لم يكن يقصد به التأثير على الحملة السياسية. ووصف ما أورده وودوورد في كتابه بأنه (خيال). وقال بأن (سياستنا هي المحافظة على الاسعار عند مستوى معتدل). وقال مسؤولون سعوديون بأن التعهد برفع الانتاج كان محثوثاً بالقلق من كون اسعار النفط كانت عالية جداً وقد تؤدي الى كبح الاقتصاد العالمي وتالياً الى انخفاض حاد في الطلب.

اسطورة تحكم السعودية بالاسعار سقطت بفعل عجزها العملي عن رفع سقف الانتاج

في المقابل لم يكن المتحدث بإسم البيت الابيض ترنت دوفي ينوي مناقشة الاعلان السعودي مكتفياً بالقول بأن الادارة تعمل مع الدول المنتجة للنفط من أجل ضمان كميات كافية من النفط في الاسواق العالمية.



وذكر مسؤولون سعوديون بأن باستطاعتهم وعلى الفور انتاج ١.٣ مليون برميل اضافي في اليوم من النفط الخام الى جانب ٩.٣ مليون برميل يضخّون حالياً اذا ما دعت الضرورة. وذكرت الحكومة بأنها لن تتوسع في الانتاج في الوقت الراهن على الأقل لأن زبائننا لم يطلبوا المزيد من النفط.

وحال وصول الكلمات الاولى من الاعلان السعودي الوشيك الى التجار في سوق التبادل التجاري في نيويورك انخفض معدل سعر النفط الخام الاميركي بشحنات ايصال سبتمبر لأكثر من دولار للبرميل الواحد. وقال التجار بأنهم اعتقدوا ابتداءً بأن سيكون هناك فيضان من النفط في الاسواق.

ولكن الاسعار عادت للارتفاع في وقت لاحق حيث سقطت الهالة المحيطة بالاعلان السعودي وبدأ التجار يتساءلون عن الكمية المتوفرة والفعلية الباقية لانتاج نوع النفط الخام الذي يمكن بسهولة تحويله الى غاز. إن السعر الذي وصل اليه البرميل الذي تبلغ طاقته ٤٢ جالوناً قد ارتفع بنسبة ٢٨ سنتاً ليصل الى ٤٤.٨٠ دولاراً للبرميل الواحد بما يقارب المعدل النهائي. مع حساب التعديلات الضرورية للتضخم، فإن الاسعار كانت ادنى من المعدل في عام ١٩٩٠.

يقول بعض المحللين بأنهم يعتقدون بأن بإمكان السعوديين انتاج ١.٣ مليون برميل يومياً اضافياً، فيما يشكك آخرون في ذلك.

ولكن المحللون في كلا المعسكرين يقولون بأن كثيراً من النفط الاضافي سيكون من المحتمل أن يكون من النوعية التي من الصعب تحويلها الى غاز بسبب القدرة التصفوية المحدودة لدى السعودية.

في غضون ذلك، فإن ثمة أحداثاً اخرى ساهمت في رفع الاسعار، فقد تزايد الطلب، وبصورة رئيسية في الصين والولايات المتحدة. وقد صعّدت وكالة الطاقة الدولية ومقرها في العاصمة الفرنسية باريس والتي تقدّم نصائح للولايات المتحدة وخمسة وعشرين بلداً آخراً، من تقديراتها بالنسبة لزيادة الطلب على النفط لبقية هذه السنة والسنة القادمة. وذكرت الوكالة بأن تقديراتها كانت منخفضة بشأن استعمال النفط لسنوات عديدة. ويقول التقرير بأن الاسعار الحالية كانت مقلقة وتسبب (ضرراً اقتصادياً).

إن التجار خائفون من أي عطب قد يصيب إمداد النفط والناتج من العمليات الارهابية أو عدم الاستقرار في العديد من الدول المنتجة للنفط. فقد أعلنت شركة يوكوس النفطية وهي أكبر مصدّر للنفط في روسيا بأنها قد تضطر الى وقف انتاجها في إحدى وحداتها أو أكثر بفعل جمود الحكومة على الحسابات البنكية، وهي جزء من الخلاف المتواصل. وأكثر من ذلك، وفيما يصل السعوديون الى طاقتهم الكاملة، فإن التجّار يصبحوا أكثر قلقاً لأن هناك كمية أقل احتياطية من النفط ستكون متوفرة في الحالات الطارئة.

إن السعر المتزايد من النفط الخام في الشهور الأخير قد دفع أيضاً الى زيادة سعر الغاز، وبالرغم من أن الاسعار القطاعية قد اعتدلت مؤخراً فإن المحللين يتوقعون أن تبدأ الاسعار بالارتفاع ثانية. إن معدل السعر القومي للجالون الواحد من الغاز العادي كان ١.٨٦٥ في نهاية اغسطس الماضي حسب استطلاع شركة متعاقدة تعمل لحساب شركة نادي السيارات تربل أيه. وهذا يعني انخفاض لعدة سنتات قبل شهر ولكنه أعلى بالقياس الى سنة سابقة.

وقد ذكر محللون وتجّار بأنهم أصيبوا بخيبة أمل لاعتقادهم بأن الاعلان السعودي يفتقر الى أشياء محددة. ففي المؤتمر الصحافي، على سبيل المثال، بحضور عدد من الصحافيين الذي عقده عادل جبير مستشار الشؤون الخارجية لولي العهد السعودي الامير عبد الله لم يفلح في تحديد الحقول التي سياتي منها النفط الاضافي الخام. بالاضافة الى ذلك، فإنه لم يستطع تحديد نوع النفط الخام الذي يمكن انتاجه. كما أن شركة علاقات عامة اميركية تعمل لحساب السعوديين (كورفيس للاتصالات إل إل سي) عجزت هي الاخرى عن تزويد معلومات بهذا الصدد.

إن السعوديين لم يوفروا أية معلومات تفصيلية حول انتاج النفط والقدرة الانتاجية، وقد قام المحللون بترقيع التقديرات القائمة على أساس الملاحظات حول مرور وحمولة الشاحنات النفطية الى جانب تدابير اخرى.

وذكر ماثيو آر. سيمونز، الرئيس والمدير التنفيذي لسيمونز وشركاه الدولية وهو بنك للاستثمار في مجال الطاقة ومقره في هيوستن، ذكر بأنه لا يؤمّن بالارقام السعودية. يقول سيمونز بأن (هؤلاء ـ أي السعوديين ـ من الناحية المبدئية يهدأون الكثير من الناس بالقول بأن: ليس لدينا أي شيء نقلق بشأنه).

يقول سيمونز بأن استنتاجاته مؤسسة على تحليل لمعلومات مستقاة من أوراق فنية وتقارير سنوية من شركة ارامكو السعودية، وهي الشركة النفطية الوطنية، اضافة الى معلومات اخرى.

ولكن جيمس بوكارد، مدير في الاسواق النفطية العالمية لشركاء في بحث الطاقة في كامبريدج في ماساتشوستس ذكر بأن شركته تعتقد بأن السعوديين قادرون على انتاج ١.٣ مليون برميل يومياً اضافياً وأن نصف هذه الكمية الاضافية قد تكون من النوعية المرغوبة جداً.

العائلة المالكة خيّبت الجمهوريين بوقف تدهور السوق النفطية حتى موعد الانتخابات الاميركية

إن حقيقة أن السعوديين لم يكشفوا عن معلومات محددة حول الانتاج المحتمل يثير حذر التجار. يقول رايموند كاربون رئيس شركة أوبشنز بارامونت (إن ذلك يحدث شكوكاً في أذهان الناس). ويقول (إنني في حالة شك مما يقوله السعوديون، وأعتقد بأن السوق ستتخذ موقفاً صلباً).

في التحليل النهائي فإن تصريحات علي النعيمي وزير النفط السعودي في مطلع سبتمبر تكشف بأن السعودية لم تعد متحمسة للحفاظ على سقف الاسعار عند ٢٧ دولاراً للبرميل، فقد ذهبت الى صف اعضاء المنظمة في تأييد سعر ٤٥ دولارا للبرميل باعتباره سعراً عادلاً.

من (كآبة السجن) الى (سحابة الوطن)

علي الدميني

(طلّي) على نصف وقتي إنني ثملُ
بالفقدِ، مستوحشٌ من ذا يناديني
ومنْ يلمُ على الذكرى ملابسنا
ومنْ سيشربُ، في الظلماءِ، من شجني
أمسيتُ ظلاً على الأشياءِ، أذكرُها
حيناً، وحيناً، أنسّي مَنْ يُجاذِبُني
مجازُ شعري، وما كنّا نُخايلهُ
مِنْ ضفّةِ الحُلْمِ حتى وجهنا الوطني
يا أمّ عادلَ، يا صُبْحاً أهشُّ بهِ
كآبةَ السجنِ، والآلامِ في بَدَني
أشْرَعْتُ بابي على الأحبابِ فانهدمتْ
معابدُ الشوقِ في عمري بلا ثمنِ
واستوحشَ القلبُ منْ صمتِ الأحبّةِ منْ
منامهمْ، مثلما الأحجار في المدنِ
ورحتُ أسألُ هلْ صوتي بهِ صممٌ
أمْ أنّ (رَبْعي) مضوا للشامِ أو عَدَنِ
نهرُ الغيابِ، غيابُ النّهرِ، وا أسفي
لبارقٍ غابَ في سيمائهِ الوثني

* * *

أغلقتُ بابي على بابي فحطَّ بهِ
وجهُ الحبيبةِ، ملهوفاً يعانقني
يا فوزُ .. يارفةَ الأفلاكِ، يا شجراً
يَحُطُّ في الأرضِ ما أهواهُ مِنْ سنني
يا طائراً لا يخافُ الريحَ إنْ عَصَفَتْ
ولا يهابُ المنايا في خُطى الزمنِ
أسرى بكِ الشوقُ منْ شرقِ البلاد إلى
غروبها، موجةٌ حمراء تسندني
لله ..هذا العناءُ الخصبِ يا فَرَحي
ويا جنوني، ويا سرّي ويا عَلَني
تجمّلي بأريجِ الحلمِ وانتشري
سحابةً تحملُ الأمطارَ للوطنِ

علي الدميني
١٠ /٧/ ٢٠٠٤

لجنة للدفاع عن المعتقلين السعوديين في العراق


حيدر المزرع: معتقل سابق في العراق

تشكلت في المملكة: (لجنة الدفاع عن المعتقلين السعوديين في العراق) نشط من خلالها المحامي المحامي نوار بن محمد ثامر المهيدلي العتيبي. وقد اتصلت اللجنة بمنظمات حقوقية وسياسية لمساعدتها في إطلاق سراح سعوديين دخلوا الأراضي العراقية لأسباب تجارية وعائلية، حيث لم تجرِ محاكمتهم حتى الآن ولم يمكنوا من تعيين محامين لهم. تشكيل اللجنة جاء بعد محاولات إقحام الحكومة السعودية للدفاع عن رعاياها المعتقلين، ولكن الخارجية السعودية لم تبد حماساً في ذلك، خاصة وأن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين البلدين ولم تفتح السفارة السعودية في العراق بعد. وقد أوردت اللجنة أسماء ثمانية من المعتقلين الذين لا تعرف تهمهم حتى الآن، ولكن يعتقد بأن كل سعودي في العراق متهم، بالنظر لمشاركة سعوديين متطرفين في هجمات أودت بحياة المآت من العراقيين المدنيين. أسماء المعتقلين هم: إبراهيم ظاهر عاصي العنزي؛ إسماعيل إبراهيم محمد الميقيل؛ تامر عبد الله عبد الرحمن الخالدي؛ خليفة رخيم سويعي الظفيري؛ سلمان ظافر شطي الضبعاني؛ عبيد سعد داخل العتيبي؛ مزيد محمد مهند المطيري؛ محمد بن مزيد بن فائز البيشي.

المعتقلون الإصلاحيون يصومون تضامناً مع أسرى فلسطين

عبر المعتقلون الثلاثة، الدكتور أبو بلال عبد الله الحامد ، والدكتور متروك الفالح، والشاعر علي الدميني ـ وهم من دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري لازالوا معتقلين منذ ١٦ مارس الماضي ـ عن تضامنهم مع إخوانهم الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وقال المعتقلون بأنهم لا يجدون ما يعبرون به عن تأييدهم للأسرى الفلسطينيين سوى الابتهال إلى الله والصيام، ولذا فقد صاموا الأيام الثلاثة ٢٦ـ٢٨/٨/٢٠٠٤. ودعا الإصلاحيون المعتقلون المهتمين بتحقيق العدالة في كل مكان، والمهتمين بالحقوق الفلسطينية، أفراداً وهيئات، عربياً وإسلامياً وعالمياً، أن يبذلوا كل دعم ممكن، معنوياً، ومادياً، من أجل الإسهام في حملة رفع المعاناة عن المجاهدين والمناضلين الشرفاء في فلسطين السليبة.

وزير التعليم والسلام الملكي


وزير التعليم: هل يعلم أن الوطنية والوهابية نقيضان؟

حضر مؤخراً الدكتور محمد الرشيد وزير التعليم لقاءً مع منسوبي التعليم في كل من جدة ومكة المكرمة، وحين بدأ الحفل بالسلام الملكي، رفضت مجموعة غير قليلة من منسوبي التعليم الوقوف تحية للنشيد، باعتباره مخالفاً للدين، الأمر الذي أثار غضب الوزير، الذي قال بأن وزارته لن تتسامح مع هذه الظاهرة، مشدداً على ضرورة محاربة التشدد والغلو والتطرف، مشيراً الى أن عدم الوقوف للسلام الملكي هو نوع من الغلو وإحداث الفتنة. والحقيقة فإن ظاهرة عدم إحترام النشيد والسلام الوطنيين قديمة جداً، تعكس ضعف الهوية الوطنية، وغلبة الروح المتطرفة دينياً. وبدل أن تكافح الحكومة الأمر من جذره، فإنها تعتمد التعميمات في الحضّ على الولاء للأسرة المالكة، في حين أن هناك فتاوى واضحة من قبل مفتي المملكة وكبار العلماء فيها (تحرم) السلام الوطني كما العيد الوطني (اليوم الوطني) وغيرهما. فعلى سبيل المثال أصدرت اللجنة الدائمة للإفتاء وهي أعلى سلطة مخولة بالفتيا، فتوى رقم ٢١٢٣ تحرم الوقوف للسلام الملكي وترى فيه منافاة لكمال التوحيد، وأنه ذريعة الى الشرك!.

التسامح الديني: القبض على ٥ عمال هنود أقاموا حفلا دينياً

تدخلت هيئة الأمر بالمعروف بمحافظة بقعاء لإيقاف حفل ديني أقامه أكثر من ٤٠٠ عامل هندي في أحد قصور الأفراح بالمحافظة، قالت أنه مناف للتعاليم الإسلامية شمل احتفاءً بالمطر (عيد المطر) إضافة الى بعض الطقوس الأخرى التي قالت أنها غريبة. وقالت الوطن (٦/٩/٢٠٠٤) أن العمال وضعوا لافتات ترحيبية تم توزيعها على جنبات المكان مكتوبة باللغة الهندية، كما جرى تقديم أنواع مختلفة من المأكولات، مع وجود أوراق وأغصان لبعض الأشجار، واعتبر هذا الأمر مخالف للتعاليم والأنظمة السعودية، خاصة وأن المحتفلين هم في جلهم من الديانة الهندوسية، بالرغم من مشاركة بعض (النصارى) و (المسلمين). وقد أُلقي القبض على خمسة من العمال، كانوا قد أعدوا للإحتفال، من قبل شرطة هيئة الأمر بالمعروف التي قالت بأن هذه الإحتفالات ممنوعة تنفيذاً لتوجيهات وزارة الداخلية. ويتوقع أن يتم طرد العمال الخمسة الى بلادهم كعقاب لهم. والمعلوم ان الحكومة السعودية تواجه ضغوطاً متزايدة بشأن الحريات الدينية حيث يوجد ما يزيد عن سبعة ملايين عامل أجنبي ينتمون الى ديانات مختلفة، فضلاً عن النقد المتزايد للحكومة السعودية بشأن الحريات الدينية المتعلقة بمواطنيها أنفسهم ممن لا يدينون بالمذهب الرسمي (الوهابي).

منظمة العفو الدولية تدعو لمحاكمة عادلة وعلنية



رحبت منظمة العفو الدولية في بيان لها في ٢٥/٨/٢٠٠٤ قرار الحكومة السعودية محاكمة معتقلي الإصلاح الدستوري في البلاد بشكل علني، لكنها قالت بأن (عدم السماح لمنظمات مثل منظمة العفو الدولية بإرسال مندوبين عنها لحضور المحاكمة يلقي ظلالاً من الشك على مثل هذه المبادرات. فبعدم إتاحتها الفرصة لمراقبين مستقلين؛ كي يتحققوا من نزاهة هذه المحاكمات، تكون السلطات السعودية قد حرمت نفسها من فرصة إظهار أنها تفتح الأبواب أمام تقدم حقوق الإنسان).

واستندت المنظمة في شكوكها الى تأجيل الجلسة الثانية من المحاكمة، ورفض السماح لمندوبها السيد هاشمي جيغام وهو محام تونسي مراقبة سير محاكمة الرجال الثلاثة؛ وقالت أن عدم وجود مراقبين مستقلين يجعل التحقق مما حدث في قاعة المحكمة كمبرر مستحيلاً. واستغربت المنظمة بأن الجلسة المقبلة للمحاكمة المؤجلة لم يعلن على الملأ. وأشار بيان منظمة العفو الدولية الى قلقها بشأن احتجاز ثلاثة رجال من عائلة الزعير لانتقاد الدكتور سعيد الزعير الحكومة ودعوته الى الإصلاح، والذين لم تتح لهم محاكمة عادلة أو توجه لهم تهمة. وطالبت المنظمة توجيه التهم لسعيد بن زعير أو إطلاق سراحه وإبنيه، كما طالبت بأن (يُقدَّم جميع الرجال الستة لمحاكمة نزيهة على وجه السرعة وفقاً للمعايير الدولية للنزاهة، وينبغي على

سلطات المملكة العربية السعودية تيسير قيام منظمات من قبيل منظمة العفو الدولية بدور المراقب لهذه المحاكمات. وعلاوة على ذلك، يتوجب حماية الرجال جميعاً من التعذيب والمعاملة السيئة، والسماح لهم بالالتقاء بصورة منتظمة مع محامين من اختيارهم، والسماح لعائلاتهم بزيارتهم، وتوفير المساعدة الطبية لهم إذا ما احتاجوا إليها). واعتبرت المنظمة المعتقلين الستة، سجناء رأي ولم ترَ سبباً وجيهاً لاحتجازهم، ودعت الحكومة السعودية (الى الإفراج عنهم فوراً وبلا قيد أو شرط).

ضحية الإنقلاب السعودي في قطر

بعد سبع سنوات من اعتقاله، أوكلت السفارة السعودية في قطر مكتب راشد النعيمي للمحاماة ليتولى الدفاع عن معتقل سعودي إسمه وبران هادي آل كليب قالت الصحافة السعودية أنه أوقف دون وجه حق، وأنه كان يعمل في جوازات منفذ سلوى (المنفذ السعودي على الحدود القطرية). وقد جرى اعتقال المذكور عقب محاولة الانقلاب التي شهدتها دولة قطر ولم يكتب لها النجاح، وتم وضعه على قائمة المطلوبين لدى قطر بتهمة مساعدة مجموعة من أعضاء الانقلاب على الدخول. قالت السلطات السعودية أن ذلك لم يحدث على الإطلاق، بل أن الحكومة القطرية وضعت جميع الموظفين الذين كانوا يعملون في يوم الإنقلاب موضع الشك. ولكن الصحافة لم تتطرق الى حقيقة تدبير الحكومة السعودية للإنقلاب في قطر، بالتعاون مع الحكومة البحرينية، وأنها أعدت معسكرات ومولت الإنقلاب، الأمر الذي أدى الى توتر العلاقات بين البلدين الى ما يشبه القطيعة الى هذا اليوم. وتقول الأنباء ان الحكومة القطرية تحتفظ بشرائط مصورة عن الدور السعودي، وتحريضه للأمير السابق على الإنقلاب، وأنها قد تكشف عن أسرار الإنقلاب في حال ساءت العلاقات أكثر مما هي عليه. وقد يكون وبران السعودي المعتقل، ضحية أكثر من كونه متهماً بتسهيل تسلل مجموعات من السعودية لتنفيذ الإنقلاب، لكن المدهش حقاً أن الحكومة السعودية لم تبادر للدفاع عن الرجل إلا بعد مرور سبع سنوات، مما يشي بأنها ضالعة في الإنقلاب، وقد تكشف المحاكمة العلنية لوبران بعض التفاصيل عن دور الحكومة السعودية أو تبرئه ساحته مما يُنسب إليه، أو الإثنين معاً، مع العلم أن والده صرح للصحافة السعودية (الوطن، ٢٠٠٤/٨/٣١) بأنه (مع مرور الوقت اضطر للاعتراف بأشياء لم يفعلها).

ويأخذ السعوديون على حكومتهم أنها لا تدافع عن المواطنين الذين يعتقلون في الخارج، أو حتى أسرى الحرب، كما حدث في العراق أثناء حرب الخليج الثانية، وكما حدث أيضاً في موضوع تلكؤها فيما يتعلق بمعتقلي غوانتنامو ودول أخرى.



الإنقلاب السعودي لن يُنسى!

الداخلية تلاحق كتاب الإنترنت وتعتقلهم!

السعودية مهووسة على الدوام بالرقابة منذ زمن سحيق، وكلما تطورت التكنولوجيا قفز المهووسون ليشتروا آخر ما توصلت له أجهزة الرقابة التي يثبت في النهاية عدم فائدتها كثيراً. نتذكر الرقابة على الآلات الكاتبة، وعلى أجهزة الإستنساخ، وعلى الهواتف المحمولة والأرضية، وعلى الفاكسات خاصة بين ١٩٩٠-١٩٩٥، والآن جاء دور الإنترنت. بعض المقربين من أجهزة الداخلية أكدوا مراراً أن بعض كتاب النت قد أعتقلوا أو جرى التحقيق معهم، بل أن محسن العواجي حذر معارضي الحكومة بأن الأخيرة تراقب ما يُكتب. المعروف أن الحكومة تضع رقابة صارمة على استخدام النت لا تمارسها إلا القليل من البلدان في العالم، وكانت الحجة دائماً: ان الرقابة موجهة ضد المواقع الإباحية أو المنافية للدين أو تلك التي تتعرض لرموز السلطة بالنقد من صحف ومجلات وغيرها، وسواء كانت بالعربية أو بالإنجليزية.

ويبدو أن تطوراً أكبر في مراقبة النت قد جاء بعد استقدام محققي الـ F.B.I الذين افتتحوا لهم مكاتب دائمة في مدن عديدة من المملكة وليس في الرياض وحدها، إذ تشير الأنباء بأن عدداً من أفراد الجماعات المسلحة قد اصطيدوا عبر مساهماتهم في الإنترنت، وخصوصاً موقع (الساحات) وهو الموقع الذي يحوي أكبر عدد من المتطرفين، وأكبر عدد من المساهمين من رجال المباحث، وهو الموقع الذي لم يحجب في حين حجب ما دونه بكثير، كونه مصيدة لمعارضي السلطة، خاصة وأنه الموقع الأول من حيث الزوار في السعودية.

وبالرغم من النقد المتكرر للموقع كونه يروج للتطرف والعنف، إلا ان الفوائد الأمنية فيما يبدو كانت تدفع لإبقائه مفتوحاً.. ومع ازدياد حكايات الأفراد الذين اعتقلوا أو الذين حقق معهم، صار الخوف هاجس الكثير من المواطنين الذين يترددون على الموقع، وأصبحت الكتابات في أكثرها تميل الى تدبيج المديح للسلطة، وخاصة ـ لسخرية الأقدار ـ لوزير الداخلية ونائبه إبنه محمد! أما النقد فيأتي إما من الخارج، أو من الأماكن العامة وليس من أجهزة كمبيوتر في المنازل.

ناطق بإسم الداخلية (العميد منصور التركي) نفى للصحافة مؤخراً ملاحقة الوزارة لكتاب النت، ولكنه استثنى أولئك الذين قال عنهم بانهم (يسيؤون للحريات الشخصية أو يمس كرامة أشخاص معينين) وفي هذا تأكيد على ممارسة الرقابة والمتابعة، خاصة لمن ينقد الأمراء. وقال التركي بأن الحكومة تمتلك أجهزة حديثة مختصة بملاحقة المجرمين.



منتدى سعودي متطرف

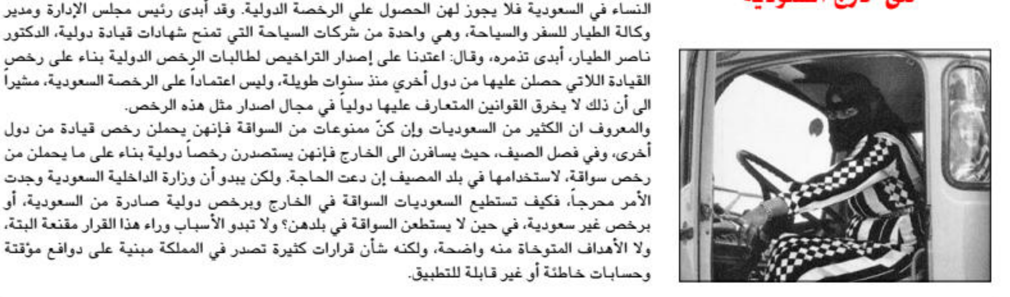
لعن الله الفقر ومن تسبب فيه: كارثة آيكيا في جدة

في ٢٠٠٤/٩/١، تزاحم الآلاف من المواطنين على فرعي شركة آيكيا السويدية للأثاث في جدة والرياض، أملاً في الحصول على قسيمة مجانية بخمسمائة ريال (نحو ١٥٠ دولاراً) لأول خمسين شخصاً، وقسائم بـ (١٠٠) ريال (أقل من ٢٧ دولاراً) لأول مائتي شخص يأتي بعدهم. وبسبب الفقر تزاحم المواطنون والأجانب على موقعي الشركة، وبعضهم سهر ليلاً ليحصل على الإمتياز. آلاف الأشخاص تزاحموا رجالا ونساءً أدت مضايقات للنساء، والإعتداء على الصحافيين الذين جاؤوا لمشاهدة هذه الظاهرة الغريبة، والتي أدت في النهاية الى تزاحم وتدافع أوقع كارثة في فرع الشركة بجدة حيث قتل ما لا يقل عن ١٤ شخصاً، بينهم شابان سعوديان، كما جرح العشرات بينهم عدد من الفتيات والشبان السعوديين إضافة الى جنسيات عربية وأجنبية. ويضاف الى هذا ما خلفه الإزدحام من حوادث سيارات عديدة.

بحساب بسيط، فإن ما دفعته الشركة، لا يزيد في قيمته عن ١٤٣٠٠ دولاراً فقط! في كلا الفرعين، مع أن

بعض القسائم أعطيت كبضائع هدايا، بدل أن يختار الفرد ما يرغب في شرائه. أيستحق هذا المبلغ مقتل ١٤ شخصاً فيكون مقابل كل ضحية قتيل الف دولار دعاية، ونحو دولارين لكل جريح؟ ألا يدل ذلك على أن الفقر ضارب بجذوره في السعودية؟ كان يمكن تفهم الأمر لو أن القضية اختصت بالعمال الأجانب من ذوي الأجور المتدنية، أما السعوديون فيموتون من أجل ٢٧ دولاراً، فهذا لا يمكن تفسيره بغير الفقر، في بلد فائض ميزانيته السنوي هذا العام ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار كما هو متوقع!

تضييق جديد على سواقة المرأة حتى خارج السعودية



حذرت الإدارة العامة للمرور في السعودية وكالات ومكاتب السفر في المملكة من منح النساء السعوديات والمقيمات رخص قيادة دولية. وتم التشديد على ممثلي المكاتب والوكالات بعدم منح السعوديات والمقيمات رخص قيادة دولية لعدم انطباق شروط إصدار الرخص الدولية عليهن. وقال مصدر في إدارة المرور بأن شروط إصدار شهادة القيادة الدولية مقترنة بشهادة القيادة السعودية، ونظراً لعدم انطباق هذا الشرط على النساء في السعودية فلا يجوز لهن الحصول علي الرخصة الدولية. وقد أبدى رئيس مجلس الإدارة ومدير وكالة الطيار للسفر والسياحة، وهي واحدة من شركات السياحة التي تمنح شهادات قيادة دولية، الدكتور ناصر الطيار، أبدى تذمره، وقال: اعتدنا على إصدار التراخيص لطالبات الرخص الدولية بناء على رخص القيادة اللاتي حصلن عليها من دول أخري منذ سنوات طويلة، وليس اعتماداً على الرخصة السعودية، مشيراً الى أن ذلك لا يخرق القوانين المتعارف عليها دولياً في مجال اصدار مثل هذه الرخص.
والمعروف ان الكثير من السعوديات وإن كنّ ممنوعات من السواقة فإنهن يحملن رخص قيادة من دول أخرى، وفي فصل الصيف، حيث يسافرن الى الخارج فإنهن يستصدرن رخصاً دولية بناء على ما يحملن من رخص سواقة، لاستخدامها في بلد المصيف إن دعت الحاجة. ولكن يبدو أن وزارة الداخلية السعودية وجدت الأمر محرجاً، فكيف تستطيع السعوديات السواقة في الخارج وبرخص دولية صادرة من السعودية، أو برخص غير سعودية، في حين لا يستطعن السواقة في بلدهن؟ ولا تبدو الأسباب وراء هذا القرار مقنعة البتة، ولا الأهداف المتوخاة منه واضحة، ولكنه شأن قرارات كثيرة تصدر في المملكة مبنية على دوافع مؤقتة وحسابات خاطئة أو غير قابلة للتطبيق.

عصابات الخطف والقتل والجرائم المسلحة في تزايد

في كل عام يحفل الكتاب الإحصائي السنوي السعودي بأرقام جديدة عن تزايد حالات الجريمة، ورغم أن الأرقام المنشورة لا تخلو من تأثيرات السياسة عليها، إذ يجري تخفيض النسب لتبدو متدرجة وليس صاعقة الإرتفاع، فإن ما تنشره الصحافة اليومية عن هذه الأحداث ليس قليلاً. هنك قضية تشغل بال الرأي العام هذه الأيام، وهي أن فتاة (عائشة الحويطي/ ١٨ عاماً) اختفت في مكة المكرمة أثناء تأديتها العمرة يرجح أنها اختطفت أو وقعت ضحية نصب واحتيال كونها كانت تحمل حقيبة تحوي ذهباً بثلاثين ألف ريال. وكشفت الصحف المحلية أن أسرة عائشة الحويطي قد رصدت مبلغ ٥٠ ألف ريال لكل من يدلي بمعلومات مفيدة قد تساعد على معرفة مكانها أو شيء عن سر اختفائها. وكانت عائشة البالغة من العمر (١٨ عاما) قد أنهت مراسيم زواجها في مدينة تبوك، وغادرت مع زوجها إلى مكة المكرمة لتأدية العمرة، وقضاء جزء من شهر العسل في جدة، غير أنها اختفت فجأة بعد تأديتها الشوط الثالث للطواف.

مرض حمى الوادي المتصدع يعود من جديد

منطقة جنوب المملكة من أكثر المناطق بؤساً وأكثرها كثافة سكانية. وهي المنطقة التي شهدت ظهور أمراض خطيرة اندثرت من العالم، بل وظهر فيها وفي غيرها أمراض جديدة تستحق ان تسجل في موسوعة غينيس، كمرض (التدويد!). حمّى الوادي المتصدع، مرض يصيب الأغنام وينتقل الى البشر، وقد قتل الكثيرون بسببه، وأغلقت المنطقة الجنوبية عن باقي مناطق المملكة قبل بضعة سنوات لأجل محاربته، ولكن يبدو أن الحلول سطحية، وقد قضت تلك الحلول ردم المستنقعات، والقضاء على قطعان كثيرة ـ على شاكلة قطعان البقر في بريطانيا والتي أصيبت بمرض ـ ولكن في السعودية كان تعويض الفقراء عن خسائرهم قليلاً، ويأتي متأخراً، فلجأ الكثيرون الى الحيلة والغش والرشوة من أجل تفادي القضاء على قطعانهم من الأغنام. المرض ظهر مرة أخرى بعد خفوت دام نحو عامين ونصف، قالت الحكومة ممثلة في وزارة الزراعة انها قضت عليه. وحسب المعلومات الجديدة المنشورة فإن وزير الزراعة تحدث عن اكتشاف خمس من الحالات لمرض حمى الوادي المتصدع بجيزان.
والمعروف ان المنطقة الجنوبية هي التي خرّجت مجموعة من السعوديين الذين هاجموا نيويورك وواشنطن في أحداث سبتمبر المعروفة، كما أن بينهم عدد غير قليل شارك ويشارك الآن في الحرب في العراق وفي الشيشان وغيرها. ورأى الكثيرون أن الحالة الإقتصادية المتردية لعبت دوراً كبيراً في شياع الفكر المتطرف، إضافة الى أن المذهب الرسمي (الوهابية) لم يستطع إيجاد أتباع جدد له إلا في تلك المناطق الفقيرة والتي لم تحصل على ضالتها في التعليم، فضلاً عن كونها بعيدة عن المراكز الحضرية ذات الشخصية الفكرية والمذهبية المستقلة عن الوهابية.


الفقر في الجنوب وفي كل المدن

ثلثا رجال الأعمال السعوديين يعتمدون الرشوة والواسطة

رغم تشديد النكير على الرشوة والواسطة دينياً، إلا أنها منتشرة بشكل كبير كأحد مظاهر الفساد في المملكة، والتي يمارسها كبار رجال السلطة كما المواطنون العاديون، حتى صارتا جزءً (مقبولاً) في الثقافة الشعبية، بغض النظر عن الحرمة الدينية. وقد وقعت الشهر الماضي حادثة نادرة من حيث إعلانها لا من حيث وقوعها، وهي القبض على أكبر مالك للصيدليات في المملكة بتهمة الرشوة قدرت بعشرة ملايين ريال، وكانت أكثر التعليقات بأن الرجل لم يكن له (ظهر مسنود جيداً) وأنه (لم يضبط شغله جيداً) فالأصل أن تقوم بالفعل دون أن تترك آثاره!، أما موضوع الحلية والحرمة الدينية فشأن آخر، فضلاً عن أن النظام والقانون



الرشوة ثقافة وضرورة!

شبه معطل في هذه المسائل، بل لا يعتبر من يقوم بمثل هذه الأمور عيباً اجتماعياً بالضرورة، رغم أن هناك أصوات تتحدث عن الموضوع وكأن المجتمع السعودي (صاحب الخصوصية إياها) لم يألف مثل هذه الممارسات.

في إحصاءات لغرفة التجارة بالرياض، فإن ثلثي رجال الأعمال يعمدون الى الواسطة والرشوة (فيتامين واو) بسبب التعقيدات البيروقراطية، وسوء الأنظمة، وعدم وجود مخارج للمشاكل التي يواجهها رجال الأعمال كما المواطنون العاديون أنفسهم، الأمر الذي يضطر الجميع الى اللجوء الى مثل هذه الحلول التي بدت في أولها مستنكرة حتى اعتاد الجميع تقريباً على ممارستها.

بيد أن الفساد عدا عن كونه صار ثقافة تجاوزت قيم المجتمع، وعدا عن وجود ضعاف نفوس وأنظمة مقيدة وبيروقراطية قاتلة، فإن ظاهرة الفساد في المملكة هي جوهر الحياة الإقتصادية والسياسية، ولا يمكن القضاء عليها بدون القضاء على الفساد في أماكن أخرى، ولدى أشخاص متنفذين خاصة من أمراء العائلة المالكة الذين يتجاوزون كل قانون وكل محظور شرعي ونظامي. وإذا ما كان رأس الدولة فاسداً، فلا يظنّ بأن الفساد في الدوائر الدنيا سينخفض أو ينتهي، خاصة مع عدم وجود رقابة أو محاسبة، فضلاً عن غياب التشريعات، وضعف استقلالية القضاء بل وفساد الكثير من القضاة (المشايخ)!

عائلات معتقلي الإصلاح يندّدون بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية

خرجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة من عباءة السلطة وبأوامرها، وعيّنت أعضاءها ورئيسها الذي هو رجل عسكري في الأساس. وقد وضعت السلطة للجمعية مبادءها ونظامها الداخلي، وكان الغرض الرئيس من ذلك هو قطع الطريق أمام دعوات شخصيات سعودية متعددة لتأسيس لجنة أهلية للدفاع عن حقوق الإنسان، وحين تقدم بعض منهم بذلك الطلب لم يجابوا. وكانت الحكومة السعودية ومنذ ثلاث سنوات وعدت الغرب ومؤسساته الحقوقية بتأسيس لجنتين لحقوق الإنسان، واحدة أهلية والأخرى رسمية. والآن لدينا ـ كما هو مفترض ـ جمعية أهلية، ولكنها في الحقيقة رسمية، وحتى رئيس اللجنة العبيد يعترف بأنها في حالة وسط بين الرسمية والأهلية. وقد جاء إعلان الموافقة الرسمية على تأسيس اللجنة عشية اعتقال الإصلاحيين فكان ذلك اختباراً عنيفاً لها. وبالفعل سقطت في الإختبار فلم تفعل شيئاً تجاه المعتقلين وكانت في الواقع أقرب الى السلطة، بل وبرر رئيسها حق الحكومة في الإعتقال العشوائي وبدون مذكرة وبدون لائحة اتهام. جاء ذلك في مقابلة له مع قناة (العربية) في شهر يوليو الماضي.

ومع ذلك، وإزاء الإنتقادات التي وجهت للجنة ولرئيسها، تم ترويج مزاعم عمّا قامت به اللجنة تجاه المعتقلين وأهليهم. ولكن ذلك كان كله كذب. وقد أصدرت عوائل المعتقلين الإصلاحيين بياناً في ٢٠٠٤/٨/١٨ يشكون فيه اللجنة ويفضحونها. ومما جاء في البيان: (نحن أسر المعتقلين، دعاة الاصلاح الدستوري والمجتمع الاهلي المدني، والمعتقلين منذ ٢٠٠٤/٣/١٦م، نعلن شكوانا من تقصير الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في السعودية، التي تمارس التدليس في المعلومات، وتدعي أدوارا لها في الدفاع عن الإصلاحيين الثلاثة. وقد كنا نبهنا مرارا، بإن من واجبها زيارتهم والدفاع عنهم، ولكن لم تفعل ذلك، واخذت امام إحراجها امام الرأي الداخلي والخارجي، تنسب لنفسها أدوارا، وتحب أن تحمد بما لم تفعل).

وأوضح البيان نماذج من ادعاءات الجمعية وما أسمته (تدليسها) ومن ذلك: (أوحت في تصريحاتها انها تقدم عونا لنا نحن اسرهم، وهذا غير صحيح) وأنها (زعمت ان تعيين محامين للاصلاحيين من جهدها، والواقع ان هذا حق كفله نظام الإجراءات الجزائية، وقد حاولت هيئة التحقيق والإدعاء العام حرمانهم من هذا الحق، فرفضوا التحقيق، وهددوا بالإضراب عن الطعام ولم يتيسر لهم توافر المحامين إلا بعد٤٠ يوما من اعتقالهم). وأضاف البيان أن (آخر إدعاء فارغ زعمها انها هي التي كانت وراء ظهور اول محاكمة سياسية علنية في السعودية، كما في تصريح عضوها يوم الاربعاء ٢٠٠٤/٨/١٠م في جريدة اليوم، والشرق الاوسط، والواقع ان العامل الاساسي في ذلك هو ما كتبناه وطالبنا به نحن الاسر من نشرات وتصريحات، من خطاب الى ولي العهد. وما كتبه وطالب به الاهالي والمناصرون والمحامون المحتسبون، بيد ان العامل الحاسم في ذلك هو ان الثلاثة المعتقلين قرروا انهم اذا لم تتوافر لهم محاكمة علنية فانهم سيقومون بأمرين: عدم حضور المحاكمة، وان اجبروا سكتوا؛ والاضراب عن الطعام حتى يلقوا وجه الله شهداء عند ربهم يرزقون).



عبد الله العبيد: واجهة حقوقية لوزير الداخلية

واعتبر بيان زوجات المعتقلين أن ما ذكروه لا يدخل في باب (التشهير بالهيئة. ولكن: لا يحب الله الجهر بالسوء الا من ظلم).. وإنما كونها غير مستقلة (وارتباطها بالداخلية التي هي أكثر ما يخشاه الناس على حقوقهم). وطالب البيان أعضاء الهيئة بأن يتقوا الله في أنفسهم (وعليهم اذا عجزوا عن وظيفتهم ان يجاهروا بأسباب الإعاقة، وإن لا يحولوها الى هيئة حكومية ليوافق وصفها، أو أن عليهم أن يستقيلوا. واذا تكررت منهم الاخطاء الصريحه المتعمده، فسنلجأ الى مقاضاتهم. وقد نضطر الى عرض الامر على الهيئات الدولية التي اعترفت بها لإعادة النظر في الاعتراف بها).

عودة العنف الى مستوياته السابقة

حاولوا القضاء على الثمرة، وتركوا الشجرة تنبت لهم المزيد من الثمار. تصورت السلطات الأمنية أن الخلايا جميعاً قضي عليها، وفاخر الأمير عبد الله في لقاء له مع جريدة السياسة الكويتية بأن أجهزة الأمن اتجهت الى الرؤوس فقطعتها! نسي الأمير أن رؤوساً أخرى طلعت وستطلع، وأن الحلول الجذرية لا يحققها الأمن والسيف الأملح. العنف نتاج بيئة يساهم فيها الفكر المتطرف والأحادي والإقتصاد والنظام السياسي المستبد والظلم الإجتماعي، معالجة هذه البيئة يحل العنف وينهيه تدريجياً. أما العصا، فنتاجها القريب التالي:

ـ ٢٠٠٤/٨/٢٤، أطلقت السلطات السعودية سراح زوجة وأبناء صالح العوفي، زعيم القاعدة في المملكة. وقد واجهت الحكومة نقداً واسعاً من قبل المجتمع المحلي واعتبرت فعلها تعدياً وخرقاً للأعراف الإجتماعية فضلاً عن النصوص الدينية، خاصة وأن الزوجة حامل ولم يثبت أنها ضالعة في أعمال العنف، فضلاً عن أن الأطفال صغار السن. وقد جاء الإعتقال في يوليو الماضي، بهدف الضغط على الزوج، وهو عمل كانت

الحكومة السعودية تتعفف عن فعله لنتائجه المضرة على سمعة الحكومة وأجهزتها الأمنية بشكل لا يمكن معها القول أنه يخدمها.

ـ ٢٠٠٤/٨/٢٨، في مكة ضبطت الاجهزة الامنية اسلحة واجهزة لا سلكي في استراحات بمحافظة الجموم وذلك خلال حملة تمشيطية استمرت خمس ساعات.

–٢٠٠٤/٨/٢٩، السلطات تعتقل ثلاثة (سعوديان وباكستاني) عند وصولهم الى بريدة، التي تعتبر العاصمة الدينية للمذهب الرسمي (الوهابي).

– في الأحساء، شرق المملكة، قامت قوى الأمن بحملة تفتيش ومداهمة موقعين يوم ٢٠٠٤/٨/٢٩م، استمرت أكثر من يوم!، لم تسفر عن اعتقال أحد، وقالت السلطات أن المطلوبين انتقلوا من موقعهم قبل أيام من وصول قوى الأمن، وأنه لم يعثر على سلاح وإنما على سيارتين غير (مشركتين). وأدت العملية الى مقتل شخص وجرح ثلاثة عن طريق الخطأ! وقال العميد منصور التركي، المتحدث بإسم وزارة الداخلية مبرراً الأمر بأنهم (اقتحموا) بسيارتهم منطقة العمليات. فيما قال آخرون، بأنه لم يكن هناك وضوح بوجود منطقة عمليات. وكان القتيل وهو جندي (لافي بن ضاوي العتيبي ـ ٢٣ عاماً) ورفيقه الجندي في الحرس الوطني أحمد بن عزيز العتيبي، وإثنان آخران عسكريان من قبيلة شمر (خويلد سالم الشمري، وسلطان مطر الشمري الذي يعتقد أنه قتل هو الآخر)، في زيارة لأحد الأقارب (جهز العتيبي).

– في جدة في ٢٠٠٤/٨/٢٩، تعرض مقيم أميركي بشارع الأندلس بحي الرويس الى إطلاق نار بغية قتله، وقيل أن العمل يحتمل أن يكون جنائياً. وقد اعتقلت السلطات عدداً من الأشخاص بينهم سائق المقيم الأميركي وهو يحمل الجنسية الأثيوبية، ما لبث أن أطلقت سراحه فيما بقي آخرون في السجن للتحقيق.

ـ في جدة في الثلاثين من أغسطس الماضي، تعرضت سيارة تابعة القنصلية الأميركية بالقرب من القنصلية لهجوم بالقنابل، وقد فرّ المهاجمون دون عناء. وقد أسفر الهجوم حسب شهود عيان عن جرح إثنين أحدهما أميركي الجنسية. فيما قال دبلوماسيون غربيون أن أحدا لم يصب بأذى. وقد اعلنت القنصلية الامريكية في جدة إثر ذلك اقفال ابوابها كإجراء احترازي. وقال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم البيت الابيض إن القنصلية في جدة اصدرت بيانا دعت فيه المواطنين الامريكيين إلى مغادرة السعودية إذا كان بامكانهم ذلك، وناشدت من يبقى منهم اليقظة والانتباه والحذر في تحركاتهم اثناء وجودهم.





ـ في ساعة مبكرة من صباح يوم الجمعة ٢٠٠٤/٩/٢، رجال الأمن يطاردون سيارة في أحياء بريدة، مما اضطر سائقها إلى الترجل عنها فتمت محاصرته وتبادل إطلاق النار معه مما أدى إلى مقتله، قالت السلطات أنه كان مشاركاً في الحادث، كما أُلقي القبض على آخر.

ـ ٢ سبتمبر ٢٠٠٤م، قال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية بأن المطلوب في قضايا أمنية /عبدالله بن عبدالعزيز بن أحمد المقرن قد سلم نفسه للجهات الأمنية عبر توسط بعض أقاربه حيث كان مطلوبا لقيامه بتأسيس خلية في المنطقة الشرقية سبق وأن تمكنت أجهزة الأمن من إلقاء القبض على ثلاثة من أعضائها اثنان منهم سعوديان والثالث مقيم وهذه الخلية تولت التهيئة والإعداد للحادث الإجرامي الذي ارتكب في مجمع واحة عبدالعزيز بمحافظة الخبر بتاريخ ١١ / ٤ / ١٤٢٥هـ إضافة إلى اتصاله بأطراف داخلية وخارجية بقصد تنفيذ مخططات مشبوهة في الداخل والخارج، كما قال المسؤول الأمني.

– في ٢٠٠٤/٩/٣، في بريدة، تعرضت دوريتين أمنيتين لإطلاق نار قتل فيها رجل أمن (يوسف بن عائض الحربي) وأصيب ثلاثة. وفتشت السلطات منزلاً وجدت به أسلحة رشاشة وذخائر وقاذفات آر بي جي، ومواد متفجرة وقنابل جاهزة للإستخدام، إضافة الى مبلغ مالي.

– فجر الأحد ٢٠٠٤/٩/٤، قامت السلطات بحملة أمنية في الأحياء التي تقع جنوب مدينة بريدة أسفرت عن إلقاء القبض على سبعة من المشتبه بهم. وقال بيان من الداخلية أن سيارة يستقلها رجال أمن أطلق النار عليها خطأ وأنها انفجرت وأدت الى مقتل ثلاثة من رجال الأمن، بطريق الخطأ.

– صباح ٢٠٠٤/٩/٤ ضبطت أجهزة الأمن في مكة المكرمة سيارة عثر بداخلها على اسلحة ومتفجرات واجهزة لاسلكية.

ضوابط جديدة للعاملات في الحقل الصحي (سعوديات وأجنبيات)

اصدرت وزارة الداخلية في ٢٠٠٤/٩/٥، توجيهات مشددة بالتنفيذ للعاملات في المستشفيات والوحدات الطبية الحكومية والخاصة تتعلق بالزي. ومن الضوابط لبس الملابس المحتشمة حسب الرؤية الدينية السائدة في المملكة، او على الأقل في نجد، ومنع لبس الجينز، وتغطية الرأس كاملاً بغطاء غير شفاف وغير مزخرف، ومنع التجول في المرفق الصحي أو خارجه بلباس العمليات، وتعليق البطاقة الرسمية التي تشمل اسم وجنسية ووظيفة وتخصص المعني، ومنع لبس الذهب والإكسسوارات ويسمح فقط بلبس الساعة والخاتم. ومن الضوابط منع طلاء الأظافر ووضع مساحيق التجميل، وأن يكون المعطف الطبي واسعاً ويصل الى منتصف السابق على الأقل، وبأكمام طويلة الى مفصل الكف.. وطالبت وزارة الداخلية بمعاقبة المخالفين لهذه الضوابط بالإنذار ثم اللوم ثم الحسم من الراتب بحيث لا يتجاوز مرتب ثلاثة أشهر، ثم الحرمان من العلاوة الدورية ثم الفصل!

مصنع جديد لتفريخ التطرف والإرهاب

صدر أواخر شهر اغسطس الماضي أمر سام بإنشاء معهد عال للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتبع جامعة أم القرى. ويعتبر المشروع من جهة ضبطاً وترشيداً لممارسي ما يسمى بـ (الحسبة) من حيث الوسائل واللغة المستخدمة وطرق التعامل مع المواطنين، بالشكل الذي يؤدي في النهاية الى تخفيف غلواء هذه المؤسسة (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والتي يشتكي من تجاوزاتها الأكثرية من السكان. ومن جهة ثانية فإن تأسيس المعهد يمكن أن يُنظر إليه كإشارة الى التيار السلفي المسيطر دينياً على البلاد، بأن حكومة آل سعود لا تسعى وليس في نيتها التخلي عن (الهيئة) ولا تقليص نشاطها. وهذه الرسالة وصلت فعلاً لزعماء التيار، فأشادوا بقرار تأسيس المعهد، واعتبروه صفعة لمن يعتبرونهم أعداءً ممن يتهمونهم

بالعلمانية والكفر والإلحاد والمروق عن الدين مثل المتصوفة والشيعة.
بيد أنه ثبت أن وجود هذه المؤسسات واحتكارها من قبل الفئوية الدينية كانت على الدوام تمثل أزمة مولدة للعنف والتطرف. فالمشكلة ليست في تأسيس المعهد، ولا غيره من المؤسسات الدينية، إلا لكونها ذات لون واحد، جرى تغليبه بالقوة على الآراء الفقهية الأخرى، ووضع مقابلها بحيث أصبح هذه المؤسسات بيد توجه أحادي لا يقبل رأياً ولا انتقاصاً من صلاحياته، كما لا يقبل مشاركة من نظرائه في الدين والمواطنة.


أغلقوا مصانع الإرهاب!

٥١ ألف حالة إجهاض في السعودية بزيادة ٢٦٪

وجه وزير الصحة السعودي حمد المانع مؤخرا تحذيرا إلى كافة المستشفيات الحكومية والخاصة في مختلف مناطق المملكة، بضرورة التقيد بالضوابط والتعليمات المبلغة لها من الوزارة والمتعلقة بالإجراءات الخاصة للتعامل مع النساء الحوامل، مبينا أن الوزارة ستطبق عقوبات صارمة على المتجاوزين والمخالفين في تطبيق التعليمات، تصل إلى إغلاق المنشأة وترحيل الأطباء المتورطين بعد التحقيق معهم، وتطبيق العقوبة ضدهم إذا قاموا بإجهاض الحوامل لأي سبب كان. وتأتي توجيهات الوزير السعودي متسقة مع إحصائيات وزارة الصحة التي كشفت عن حدوث ٥١.٢ ألف حالة إجهاض خلال العام الماضي، وبنسبة زيادة مقدارها ٢٦.٩ ٪ عن الأعوام الستة الماضية. وطالب المانع إدارة المستشفيات بضرورة مخاطبه الوزارة في حالات الإجهاض قبل إجرائها لاتخاذ اللازم من تشكيل لجان موثوق بها للسماح بإسقاط الجنين من عدمه استجابة لقرار هيئة كبار العلماء المبلغ للوزارة في وقت سابق، وتحقيقا لما تضمنته اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان، حيث لا يجوز إسقاط الحمل في مختلف مراحله إلا لمبرر شرعي وفي حدود ضيقة جدا.


الإجهاض ما وراءه من أزمات اجتماعية؟

عريضة بحرينية تطالب بإطلاق سراح الإصلاحيين في المملكة

ناشدت مجموعة من قيادات الجمعيات السياسية والحقوقية في مملكة البحرين وكذلك أدباء ومثقفين السلطات السعودية باطلاق سراح الاصلاحيين الثلاثة المعتقلين في العاصمة السعودية، الرياض، الدكتور عبدالله الحامد والدكتور متروك الفالح والشاعر والاديب علي الدميني الذين تم اعتقالهم في شهر مارس الماضي ضمن مجموعة من الشخصيات الاصلاحية إثر مطالبتهم بالاصلاحات السياسية عبر العرائض والبيانات والخطابات الموجهة الى القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية، وقد نتج عن تلك الخطابات لقاءات مع ولي العهد السعودي، صاحب السمو الملكي، الامير عبدالله بن عبدالعزيز ، الذي أكد في لقاءاته معهم بأن تلك المطالب هي مشروعه الخاص للاصلاح، كما تناولتها الصحف السعودية والعربية بالايجاب، حتى فوجئ الجميع باعتقال ما يزيد عن ١٠ من الشخصيات الاصلاحية المرموقة.
ومما جاء في العريضة البحرينية التي وجهت لكل من الملك فهد وولي عهده ووزير الدفاع الأمير سلطان، بأنهم يرون في (كافة أنشطتهم المطلبية انها تنطلق من الثوابت المتفق عليها بين القيادة والشعب والتي تمثل الالتزام بالعقيدة الإسلامية السمحاء ، والتمسك بثوابت الوحدة الوطنية ، والالتفاف حول القيادة واعتبار الأسرة المالكة صمام أمان وحدة الوطن. كما أن مطالبهم تنطلق من حرصهم على ضرورة البدء في مسيرة الإصلاح الشامل ، وتعبر عن رفضها للعنف والإرهاب ، ولكافة أشكال التدخلات الأجنبية في شئون المملكة). واعتبر الموقعون أن خطابات وبيانات معتقلي الإصلاح في المملكة (قد انتهجت أسلوبا حضاريا وسلميا لمخاطبة القيادة ، وتنم عن شعور وطني مخلص). وأضافوا بأن اعتقال الإصلاحيين من قبل الأجهزة الأمنية يقع (ضمن حقوقهم المشروعة للتعبير عن آرائهم كمواطنين والتي كفلتها لهم الشريعة الإسلامية السمحاء، والنظام الأساسي للحكم ، وما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه المملكة وكذلك ما ورد في وثيقتي العهد والإصلاح التي وقعتها المملكة في مؤتمر القمة العربي الأخير في تونس ولذا فأننا نناشدكم يا خادم الحرمين وأصحاب السمو بالإفراج عن الأخوة المعتقلين باعتبارهم سجناء رأي وضمير ودعاة للإصلاح).
وكان من ابرز الموقعين على العريضة البحرينية والتي أرسلت عبر البريد المستعجل: الاستاذ عبدالرحمن النعيمي، رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي، والدكتور حسن مدن، رئيس جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، والاستاذ ابراهيم كمال الدين، رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، والدكتورة سبيكة النجار، رئيس الجمعية البحرينية لحقوق الانسان، والاستاذ نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان، والاستاذة هدى مرهون، رئيسة جمعية المرأة البحرينية، والشاعر عبد الحميد القائد، الرئيس السابق لأسرة الادباء والكتاب في البحرين .. وغيرهم من الشخصيات التي ناهزت المائتين.


عبد الرحمن النعيم: ناشط سياسي بحريني

ووزير العمل البحريني يهدد الموقعين بعدم التدخل في الشأن السعودي

حذّر وزير العمل البحريني الدكتور مجيد العلوي في بيان له (٢٠٠٤/٨/٢٩) الجمعيات الأهلية من مغبة التدخل في شؤون الدول الأخرى، وشدّد على ضرورة احترامها القانون وإلا تعرضت لتجميد نشاطها، بعدما طالبت بإطلاق سراح معتقلين في السعودية.
وقال العلوي في بيانه: (إن إرسال عدد من الجمعيات الأهلية البحرينية عريضة الى السلطات المعنية في دولة شقيقة للمطالبة بالإفراج عن بعض المعتقلين مخالف للقانون وتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى).
واضاف: (ان هذه الخطوة مخالفة صريحة لقانون الجمعيات، وأنظمتها الأساسية التي تنص صراحة على ان نطاق عملها داخل البلاد وليس خارجها)، مشيرا إلى انها قامت بالتدخل لدى سلطات دولة شقيقة للإفراج عن بعض المعتقلين (وهو تصرف يتعارض مع أهدافها التي تأسست من أجلها). وحذّر الجمعيات من انها قد تتعرض إلى (جزاءات أو إجراءات قانونية قد تؤدي إلى تجميد نشاطها وتعليق عملها)، ما لم تراع القانون. ووصف ما قامت به الجمعيات بأنه (انتهاك صارخ للقوانين واللوائح السارية في البحرين)، واعتبره (تصرفاً مخالفاً لقواعد القانون الدولي).

عندما يكون (الإصلاح) جرماً

قراءة في محاكمة الإصلاحيين في السعودية

عبدالرحمن اللاحم

لقد غدت مفردة (الإصلاح) من أكثر المفردات استخداماً لدى النخب المثقفة في السعودية بعد تفشي أجواء الانفتاح وروح النقد والشفافية التي سادت خلال السنتين الماضيتين في السعودية وشهدت حركه سياسية غير مسبوقه، وتم خلالها تقديم العديد من الرؤى الإصلاحية للقيادة السياسية، شارك في بلورة أفكارها والتوقيع عليها رموز وطنية من كافة الطوائف الفكرية و المذهبية. هذه الطوائف اعتمدت المطالبة بالحقوق السياسية المشروعة، والدعوة إلى دور شعبي فعال، وتحفيز الدخول في المعادلة السياسية، والمطالبة– بأسلوب سلمي وحضاري – بحقوقها من توسيع لهامش المشاركة السياسية في صناعة القرار، وإزالة القيود على حرية التعبير، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والرقابة الشعبية على أداء المؤسسات الحكومية، وإيقاف عمليات هدر المال العام، والسيطرة على تورم الدين العام الذي يهدد مستقبل الأجيال القادمة. وهذا التنوع في الخارطة الفكرية والمذهبية والجغرافية لدعاة الإصلاح يعطي مؤشراً بأن مطلب التغيير والإصلاح أصبح مطلباً وطنياً شاملاً، وأن أية خطوات في إتجاه الإصلاح لا بد أن يكون الشعب جزءً فيها ومشاركاً أساسياً في برمجة خططها.

لكن يبدو أن (ربيع الرياض) لم يعمر طويلاً، ولم يكن سوى فجراً كاذباً سرعان ما تلاشت أنواره وعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه، حيث ضاقت المؤسسة السياسية السعودية من دعوات الإصلاح الجادة، فأقدمت على إعتقال رموزه وكبار دعاته، ومن ثم أفرجت فيما بعد عن مجموعة منهم بعد تجريدهم من حقوقهم السياسية والمدنية، وأصرت على تقديم ثلاثة منهم (الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح والشاعر علي الدميني) والذين رفضوا التنازل عن حقوقهم السياسية المشروعة، إلى المحاكمة، وكانت التهمة الموجهة لهم (الدعوة إلى الإصلاح) بعد أن حورها الإدعاء العام إلى أنها (دعوة إلى الفتنة، ونزع يد الطاعة، والتأليب على ولاة الأمر ومناهضتهم، وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب، وإثارة التحزب المذهبي والطائفي).

لا يمكن تكييف (البيان) الذي تلاه المدعي العام في الجلسة الإفتتاحية لمحاكمة الإصلاحيين على أنه (لائحة اتهام) بالمعنى القانوني للمصطلح، ولا اعتقد أنه يمكن قبوله بهذه الصفة في أي نظام قضائي على هذا الكوكب، حيث لم يرد في تلك اللائحة أي نص شرعي أو قانوني يسند التهم المدعى بها، ولم يتم تأسيسها من الناحية الشرعية أو

(ربيع الرياض) لم يعمر طويلاً، ولم يكن سوى فجراً كاذباً سرعان ما تلاشت أنواره وعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه

القانونية، الأمر الذي يجعل الرد عليها ضرباً من ضروب العبث. فهي ـ أي اللائحة– قد حُشيت بإدعاءات مرسلة مبنية على إفتراضات ومحاسبة للنيات، ومبنية على منطق سياسي عفا عليه الزمن سيعوق في حالة الاستمرار عليه الخطوات نحو التنمية والتحديث، وسيرسخ مفهوم الأحادية السياسية ومصادرة الحريات وحرمان الشعب من التعاطي مع الشأن العام، في وطن الجميع شركاء في حاضره ومستقبله.

إن كل الممارسات التي زعم الإدعاء بأنها أفعال مجرمة وطالب (بإنزال العقوبة الشديدة عليها) ما هي إلا ممارسات مباحة لا يوجد نص شرعي (صريح صحيح) يجرمها، ولم يرد ثمة نص قانوني في أي وثيقة قانونية في المملكة العربية السعودية يمنع مثل تلك الأفعال، بل على العكس من ذلك، فقد ضمنت النصوص القانونية السارية في السعودية حرية التعبير، وجعلتها حقاً أصيلا من حقوق المواطن، ومن ذلك ما نصت عليه المادة الثامنة من نظام المطبوعات و النشر بأن (حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية). لذا فإن الإصلاحيين الثلاثة وغيرهم إنما يركضون في منطقة مباحة لم يطلها التحريم، وبالتالي فلا يوجد مبرر قانوني لمساءلتهم قضائياً عن تلك الأفعال.

بل أن الخطاب السياسي الرسمي للقيادة السعودية تبنى أطروحات الإصلاح وأكد على ضرورة (المشاركة الشعبية) وإطلاق الحريات في تناول الشأن العام، ووعد بجملة من الإجراءات الإصلاحية التي تصب في ذلك السياق، الأمر الذي يجعل ممارسة تلك الأفعال أو الدعوة لها، والتي تستند عليها وزارة الداخلية في الادعاء على هؤلاء، ما هي إلا واجبات وطنية تجاه الوطن والمواطن، على الجميع المشاركة فيها، والتفاعل معها دفعاً لعملية التحديث السياسي والحقوقي في السعودية، بل أن العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز وعبر خطابه الشهير في مجلس الشورى بتاريخ (٢٠٠٣/٥/١٧) استخدم ولأول مرة مفردة لم تكن دارجة في القاموس السياسي السعودي وهي مفردة (المشاركة الشعبية) وأكد على أن الجميع شركاء في الوطن، وبالتالي فللمواطن الحق الكامل في تناول القضايا المتعلقة بهذا الوطن.

كما أن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز – الرجل الثاني في الدولة – كان قد استقبل الإصلاحيين وتسلم منهم وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) والتي وردت كإحدى التهم الجنائية في لائحة اتهام الإصلاحيين، وأكد بأن تلك المطالب هي مطالبه هو شخصياً، ومن ثم نفاجأ

بأنها أدرجت في (القاموس الجنائي السعودي) على أنها جريمة تستحق أشد عقوبة، كما ورد في لائحة الاتهام.

إضافة إلى ذلك، فإن مجريات المحاكمة أبانت مدى تدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية، حيث استجابت المحكمة لقرار وزير العدل الذي يعد جزء من السلطة التنفيذية باستبعاد ثلاثة من محامي الدفاع عن المعتقلين، مع أن اختصاصات وزير العدل لا تعطيه الحق في إصدار مثل هذا القرار، كما أنه ينال من استقلالية القضاء الذي طالب ولا زال يطالب به الإصلاحيون، حيث أن ذلك الإجراء يعد تدخلاً في مجريات المحاكمة، وإدارة الخصومة التي تنفرد بها المحكمة ولا سلطان عليها في ذلك إلا سلطان الشرع والأنظمة السارية، كما ينص على ذلك النظام الأساسي للحكم. ولا ريب أن استقلال القضاء هو أحد الركائز الأساسية في المطالب الإصلاحية التي اعتقل هؤلاء الإصلاحيون من أجلها.

إن محاكمة الإصلاحيين السعوديين أعادت المطالبة بضرورة إيجاد قانون جنائي مكتوب يحدد سلفاً القاعدة الجنائية بشقيها (السلوك والعقوبة) بشكل دقيق، حتى لا يكون هناك كوة تنفذ منها الأجهزة الأمنية لتكميم الأفواه وتجريم المطالبين بالإصلاح والتحديث السياسي، تحت ذريعة المساس بالوحدة الوطنية، أو نزع يد الطاعة أو التأليب على ولي الأمر، أو إثارة الفتنة، وغيرها من التهم المعلبة التي لا تنتهي ولا يحكمها قاعدة أو نص مكتوب يمكن التحاكم إليه. كما أن غياب مثل هذا التقنين يُغيب المواطن عن معرفة مركزه القانوني بشكل واضح، ويعيق في الوقت ذاته إنضمام السعودية إلى الوثائق والصكوك والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تعتبر (المشروعية الجنائية) إحدى محدداتها الأساسية حيث (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) خصوصاً وأن المملكة العربية السعودية شهدت في الفترة الأخيرة انفتاحاً على المؤسسات والمنظمات الحقوقية الدولية، بما يرسخ قناعة الحكومة بإحداث توازن بين الإصلاح السياسي الداخلي، وأفكار المنظمات الدولية في الخارج.

لقد سمحت السعودية بزيارة وفود منظمات حقوقية دولية، من أبرزها ممثل للجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، ووفد لمنظمة هيومن رايتس والتقوا بمجموعة (منتقاة) من القضاة والمحامين واطلعوا على (بعض) السجون والمنشآت التابعة لها.. إلا أن تلك الخطوات لا بد أن تتبع بإصلاحات تشريعية من خلال مراجعة شاملة للبنية التشريعية للدولة، ومواصلة حركة التقنين في كافة المجالات، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالجانب الجنائي.. لاسيما وان تجربة تقنين المواد الجنائية في السعودية نجحت بشكل كبير من خلال تقنين الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة (الرشوة - التزوير– العدوان على المال العام) وكان من المفترض مواصلة حركة التقنين في ظل التحديث الشامل للنظام القضائي السعودي من قبل المؤسسة التشريعية، والتي كان من مظاهرها صدور الأنظمة القانونية (نظام المرافعات الشرعية - نظام الإجراءات الجزائية - نظام المحاماة) حيث مثلت خطوة إيجابية في ترسيخ قيم حقوق الإنسان في النظام التشريعي، لكنه لن يكتمل ما لم تقنن جرائم التعازير، وتقييد سلطة القاضي من حيث تحديد الأفعال المؤثمة، وتحديد العقوبة عليها سلفاً. بدون ذلك يكون القاضي قد مارس اختصاصاً مزدوجاً يتمثل في التشريع والقضاء وخصوصاً وأن النظام الأساسي للحكم (الدستور المكتوب للدولة) قد نص في مادته الثامنة والثلاثين على أن: (العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء علي نص شرعي أو نص نظَامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظَامي).

لا يمكن تكييف (البيان) الذي تلاه المدعي العام على أنه (لائحة اتهام) بالمعنى القانوني، ولا يمكن قبوله بهذه الصفة في أي نظام قضائي على هذا الكوكب

إن قبول مثل تلك التهم الموجهة للإصلاحيين المعتقلين والتسليم بها سيرسخ احتكار السلطة السياسية للفضاء الاجتماعي والسياسي، وسيحرم المواطن من حقه في ممارسة المواطنة من خلال المشاركة السياسية بالوسائل السلمية، وسيساهم بشكل مباشر في ضمور الإنتماء الوطني في وقت تحتاج السلطة السياسية إلى تعميق روح المواطنة لدى قطاعات الشعب المختلفة وتجسير العلاقة والثقة المتبادلة بين دعاة الإصلاح والمؤسسة السياسية.. وذلك لا يكون إلا عبر إطلاق الحريات، وحماية الحقوق، وليس عن طريق الخطب والأهازيج الوطنية واستقبال وفود القبائل والأعيان؛ وبالتالي فإن نتيجة هذه المحاكمة ستكون (البوصلة) التي ستحدد مستقبل الإصلاح السياسي في السعودية، حيث أن إدانة هؤلاء الإصلاحيين بأي صورة سينعكس بشكل سلبي على الحريات، وسيوقف الحراك الشعبي نحو الإصلاح والتحديث، وسيؤكد بأن (حركة الإصلاح الحكومي) لا تعدو أن تكون جرياً في المكان.

إن هذا التصعيد يؤكد بأن الحكومة اختارت - إزاء الاختناقات والمشكلات المستفحلة التي تواجه الوطن على كافة المستويات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية - الأسلوب الأمني لتدوير الأزمة، وممارسة الهروب للأمام، وتجاهل الاستحقاقات الوطنية الملحة وترسيخها (دستورياً) من خلال تدشين إصلاحات دستورية حقيقية من أهمها إقامة سلطة تشريعية منتخبة مباشرة من الشعب تكون لها سلطة رقابية على كافة السلطات في الدولة، والعمل على معالجة المرجعية الفردية للبنى السياسية للدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) والفصل بينها حتى يمكن الحديث عن دولة (المؤسسات) وسيادة القانون.

إن (حرية التعبير) بكل مكوناتها هي الحبيسة في قفص الاتهام في محاكمة الإصلاحيين في السعودية، وليس أولئك الشرفاء الثلاثة الذين حملوا هم وطنهم ومستقبله وضحوا بحريتهم في سبيله، وستكون هذه المحاكمة المحك الحقيقي للقضاء السعودي ومدى كونه سياجاً لحريات المواطن وحقوقه من عدوان السلطة، ومدى استقلاله عن كافة المؤثرات السياسية.

لقد كان من بين الصور المعبرة في أولى جلسات محاكمة الإصلاحيين في السعودية صيحات (مالك) و(غيداء) الرضيعين اللذين مزقا حجب السكون في المحكمة، حيث ضجت قاعة المحكمة بصرخات ذينك الرضيعين، وكأنهما يريدا أن يسجلا رفضهما وإستنكارهما لمحاكمة دعاة الحرية والإصلاح وأن يعترضا على أن توضع (الحرية) في قفص الإتهام، وكأن (غيداء) و(مالك) يعلنان ميلاد جيل جديد يعتز بكرامته ويعي حقوقه ويناضل من أجلها، ويرفض كل صور ومظاهر الاستبداد وتكميم الأفواه.. جيل يستشعر إنسانيته وحريته ويدرك أنها حق أصيل لا يوهب له بأمر ولا يسلب منه بنهي.

نقلاً عن الجزيرة نت

السعودية تواجه طريقاً مسدوداً

الإصلاحات السياسية هي الحل الأمثل، وغيابها سبب المشكلة

أعمال العنف التي تشهدها المملكة العربية السعودية منذ شهر مايو من العام الماضي لن تتوقف. بل هي مرشحة للتصاعد والتفاقم. فالطريق الذي تواجهه المملكة يبدو مسدوداً في ظل غياب الحل السياسي وأزمة الحكم على قمة الهرم السلطوي. ولأن الحل يبدو غائباً فأن مفهوم الهوية والولاء الوطنيين تراجعا لتبرز بعد كبت الانقسامات المناطقية مهددةً وحدة الصف السعودي. هذه هي الخلاصة التي يخرج منها القارئ لحديث الباحثة السعودية الدكتورة مي يماني، الأستاذة في المعهد الملكي للعلاقات الدولية الذي مقره لندن، والحاصلة على درجة زمالة، والمتخصصة في الشأن الخليجي عامة والسعودي خاصة. سويس إنفو أجرت معها هذا الحوار، وفيما يلي نصه:



مي يماني: لا مستقبل للدولة بدون إصلاحات

سويس إنفو: خلال الفترة التي حاولنا أن نحدد فيها موعداً لهذا الحوار، والتي تواصلت على مدى أكثر من ستة أسابيع، كنتِ على ثقة من أن تأجيل الحوار ممكن لأن الأحداث ستتواصل في المملكة العربية السعودية. لماذا؟

الدكتورة مي يماني: لأن قناعتي هي أن ظاهرة العنف هي في ازدياد في المملكة العربية السعودية، وأنه ليس لها إلا حل سياسي. الأسلوب المستخدم حاليا يعتمد على مبدأ القوة، أي أنهم يأخذوهم ويسجنوهم ويقتلونهم. هذا هو الحل الوحيد الموجود الآن.

أما الإصلاحات التي كانوا يتحدثون عنها، وكان يطالب بها مجموعة من المثقفين، فقد انتهت بعد أن قبضت السلطات السعودية عليهم وسجنتهم. هذا رغم أن تلك المجموعة من المثقفين، والتي تدعو إلى الإصلاح منذ سنتين، التقت بولي العهد الأمير عبد الله. فإذا لم يكن هناك حل سياسي فإن هذا يعني أن ظاهرة العنف ستزداد. فهؤلاء الشباب ليست لديهم أية فرصة. هم يواجهون مشكلة البطالة وعدم المقدرة على التعبير عن أنفسهم أو عن مشاكلهم، فأخذوا يسمعون للكلام الذي يقوله بن لادن والمجاهدون الآخرون. وعلى صعيد آخر، لا ننسى أن العنف وحالة عدم الاستقرار القائمة في العراق تؤثر على المنطقة ككل وخاصة السعودية.

سويس إنفو: أشرتِ في حديثك الآن إلى تيارين من التيارات المعارضة المتواجدة داخل المملكة العربية السعودية. تيار إصلاحي يسعى إلى إيجاد حل من خلال الحوار مع السلطة، وتيار ثان يلجأ إلى أسلوب العنف؟

> عندما يقولون للإنسان أنت سعودي، وهو لا يتمتع بأي حق، وهم أولو الأمر، وليس له هو مكانة، سيقول: لماذا أنا سعودي؟

الدكتورة مي يماني: نعم. هناك عدة تيارات معارضة داخل المملكة العربية السعودية. هناك الذين حاولوا إجراء الحوار مع السلطة وتعرضوا للسجن (في الشهور الأخيرة). وعدد منهم وقعوا على تعهدات بعدم المطالبة بالإصلاحات أو التوقيع على عرائض، أي أن لا يكون لهم حق وطني. وقد أفرج عمن وقع على تلك التعهدات. لكن لازال هناك ثلاثة من الإصلاحيين مسجونين لرفضهم التوقيع (الدكتوران متروك الفالح وعبد الله الحامد والشاعر علي الدميني). وهم أكاديميون ومثقفون معروفون.

التيار الثاني هو الأغلبية الكبرى من المجتمع. وهي أغلبية خائفة مكتومة. ونسمعها في مواقع الحوار على الإنترنت وهي تقول: نحن خائفون. أين الرجال؟ نحن خائفون من الموت، خائفون على أولادنا، وخائفون أن نتكلم. هؤلاء قرروا أن يصمتوا وينتظروا حدوث تغييرات في البلاد كي ينالوا حقوقهم.

التيار الثالث هو تيار الشباب الذي اندفع وصار من الـ(جهاديين). طبعا في الغرب يتم التعامل معهم على أنهم من تنظيم القاعدة. بمعنى أن الجميع اصبح يرمى في سلة واحدة إسمها القاعدة. لكن ليس كل منهم يؤمن بتلك الأيديولوجية. وطبعا هي أيديولوجية عنف، لكن بدايتها كانت في الحكم السعودي.

التيار الرابع، يضم أشخاصاً مثلي، الذين قرروا الكتابة والبحث خارج المملكة. أنا كنت أُدرّس بجامعة الملك عبد العزيز لمدة ثلاث سنوات، ثم أكملت الدكتوراه في بريطانيا. غير أني تعرضت إلى التهديد في كل مرة كنت أكتب فيها بحثاً أو مقالاً. ولذا قررنا أن نحيا في الغرب ونكتب ونبحث ونتمتع بحرية التحليل والتعبير

كأكاديميين في الغرب. لكننا لا نستطيع العودة إلى البلد.
سويس إنفو: كل هذا يدل على أن هناك أرضية تختمر وقد تصل إلى مرحلة الغليان، والمتسبب في هذا الوضع كما أشرت في حديثك هو نظام الحكم في المملكة العربية السعودية. لقد ذكرت في بداية الحوار أن الطريق أصبح مسدوداً. ما الذي سده، رغم المواقف المعروفة لولي العهد؟
الدكتورة مي يماني: ولي العهد الأمير عبد الله معروف بمواقفه المؤيدة للإصلاح. وكان يقابل أي إنسان كان. على سبيل المثال، بعد الحرب على العراق ذهب إليه وفد من الشيعة من المنطقة الشرقية، وقابلهم وسمع لهم، وحاول أن يساعدهم. كما قابل وفداً من الذين وقعوا على عريضة المطالب قبل سنتين، وكانوا من جميع مناطق المملكة، من الحجاز وعسير والمنطقة الشرقية، من الشيعة وسلفيين وصوفيين، بكلمة واحدة.. الجميع.
الأمير عبد الله معروف بأنه كان دائماً يستمع ويتقبل الانتقادات. ولكن مع الأسف مؤخراً وجدنا أن الأمراء المتشددين هم الذين فازوا في هذه الحالة. يدل على ذلك حملة الإعتقالات التي طالت تيار المثقفين والإصلاحيين، فالسجن شئ رمزي. ورغم أنهم يقولون لنا إن الإصلاحات قادمة، إلا أننا لا نرى أي خطوات عملية في هذا الاتجاه أو أي إطار زمني محدد له.
وبطبيعة الحال عندما أتحدث عن العائلة المالكة لا أقصدهم جميعاً. فنحن نعرف أن أعدادهم بالآلاف. وأنا دائما يقولون لي إن عدد العائلة المالكة يصل إلى ٢٢ ألف شخص. وهذا يعني أنه في داخل العائلة المالكة تجد الليبراليين والمحافظين وأيضا الراديكاليين. إذن ستجد أن تيارات واتجاهات عديدة متواجدة داخل العائلة المالكة.
المشكلة الحقيقية تتمثل في وجود أزمة حكم في السعودية. بكلمات أخرى، هي مملكة لكن من غير المعروف من هو الملك. هل هو الأمير عبد الله، الحاكم الفعلي؟ لكن السلطة داخل المملكة يمسك بها وزير الداخلية الأمير نايف وبعض اخوانه المعروفين بالسديريين أكثر من ولي العهد نفسه.
سويس إنفو: ذكرت أن المشكلة مشكلة حكم. كما أن هناك مشاكل أخرى يعاني منها الكيان السعودي منذ تأسيسه. في ظل البطالة القائمة، واضمحلال دولة الرفاه، والانقسام المناطقي الطائفي، إضافة إلى مشكلة الحكم، هل يمكن القول إن المملكة كنظام حكم مهددة بالانهيار؟
الدكتورة مي يماني: هذا سيحدث طبعاً طالما أنه ليس هناك حل سياسي وتغييرات إصلاحية. وطبعاً نحن لا نتحدث فقط عن العوامل الداخلية، لا بد أن ننظر أيضاً إلى العوامل الخارجية. على سبيل المثال إلى العلاقة مع الولايات المتحدة، فهي مهمة، وكذلك الوضع القائم في العراق. فمن الملاحظ أن مكانة السعودية في المنطقة و في الخليج عامة قد تغيرت الى الأسوأ. وفيما يتعلق بمشكلة الانقسامات المتواجدة في المملكة فمن الملاحظ أنها زادت بصورة لم نعرفها من قبل. حكام المملكة من منطقة نجد، وقد سيطروا لفترة طويلة خاصة مع توافر عامل البترول. في حين كانت الإستراتيجية التي اتبعها الملك فيصل واضحة وقوية، وكان فيها توازن. كان دائماً ينظر ويراعي كل مناطق البلاد.
اليوم أصبح الحجازي يقول أنا حجازي، والذين ينتمون إلى منطقة عسير بعضهم وهابيون، والبعض الأخر يعتبر أنه من اليمن. والذين من الجوف يريدون الانفصال، والذين من المنطقة الشرقية يقولون نحن شيعة وحرمنا من بترول

بسبب ضعف الولاء والتنشئة الوطنية: أصبح الانتماء القبلي والمناطقي أكثر أهمية من أن يكون الإنسان سعودياً

بلدنا، هذه هي أرضنا (تقع معظم آبار النفط في المنطقة الشرقية). ما هو حادث أن فئات كثيرة تعتبر نفسها مهمشة سياسياً واقتصادياً. وهو ما يعني عملياً أن النظام لم ينجح في استيعاب هذه الشرائح الاجتماعية، وأن آل سعود لم ينجحوا في صهر الجميع، أو في بناء دولة مستقرة، أو في ترسيخ مفهوم الولاء.
وكما هو معروف، فقد بدأوا بحكاية الحوار الوطني، تحت ضغط أمريكي ومن العالم الخارجي ونتيجة للأوضاع في العراق، لكي يظهروا بمظهر المتقبل لحدوث التغييرات في البلد وللتعددية المتواجدة فيه. فجاؤوا بالصوفي والشيعي والسلفي والإسماعيلي من نجران، ووضعوهم في غرفة، وقالوا هناك حوار. لكن ذلك لم يتبعه أي تغيير أو تأسيس لحقوق تمنح الشرعية لهذه الفئات. هو كلام في غرفة. ورغم ذلك فإنها بداية طيبة، ومرة ثانية نعود لنقول إن الأمير عبد الله هو الذي بدأ بهذه الفكرة.
سويس إنفو: لكن اعتقال هذه المجموعة من الإصلاحيين ربما وضع ماءاً بارداً على هذه الفكرة؟
الدكتورة مي يماني: طبعاً. لأن هناك فرق بين ردة فعل الجمهور قبل عام وبين موقفه اليوم بعد الهجوم الذي تم شنه على مقر الأمن العام في الرياض. ولاحظي أنه لم يعد هناك الآن محظورات بالنسبة لتلك الجماعات، فقد أصبحوا يقتلون الأجانب والسعوديين. بعد الهجوم (على مقر الأمن العام) كان هناك فرق. قبل عام عند حدوث أول ظاهرة عنف في شهر مايو الماضي، كان أكثر الناس مع الحكومة، وموقفهم كان واضحاً، فكانوا يقولون نحن سنساعد، وهذه بلدنا وهؤلاء "الجهاديون مجرمون". لكن بعد عام بالضبط، وبعد الاعتداء على مقر الأمن والبوليس في الرياض، وجدت أن الناس يشعرون بالغضب والحزن، ولا يؤيدون العائلة المالكة. الموقف تغير بعد اعتقال الإصلاحيين الليبراليين، فهم معروفون في البلد ولهم احترامهم. لقد حدث تغيير في موقف الجمهور الذي لا يرغب في الوقوف إلى جانب العائلة المالكة.
سويس إنفو: بمعنى أخر أن الطريق اصبح مسدودا؟
الدكتورة مي يماني: أنا أعتبر أن الطريق أصبح مسدوداً، لأن كل التناقضات التي تستر عليها النفط، وغطى عليها التسلط والقوة خرجت اليوم إلى السطح. لدينا مشكلة الوطنية والانتماء. وأذكر بأن المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد في العالم الذي أعطت فيه العائلة أسمها للشعب، والشعب صار يأخذ أسم العائلة. واليوم عندما يقولون للإنسان أنت سعودي، وهو لا يتمتع بأي حق، وهم أولو الأمر، وليس له هو مكانة، سيرد قائلا: لماذا أنا سعودي؟ أنا غامدي، أنا شهري، أنا حجازي، أنا شيعي. فاليوم أصبح الانتماء القبلي والانتماء المناطقي أكثر أهمية من أن يكون الإنسان سعودياً. وهذه التغييرات حدثت في السنوات القليلة الماضية.

قراءة في مسيرة المطالب الإصلاحية في المملكة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤م)

تخطئ الحكومات، ومن منظور أمني بحت، حين تتعاطى بعنف مع تجليات التعبير المطلبي السلمي، الذي تتوسل به الجماهير والنخب المثقفة للتعبير عن آرائها. وذلك، لأن تشريع الحكومات لأجهزتها الأمنية باستخدام أدوات القمع، تعمل من حيث تدري أو لا تدري على تشريع العنف للجماهير، بل وأنها تدفعهم إليه حين لا يبقى أمامهم باب للأمل سواه.

ولو أن هذه الحكومات وأجهزتها الأمنية قد أمعنت النظر في رسائل المطالب السلمية لقرأت فيها ما يسكت النص عنه، ألا وهو ما تضمره هذه الرسائل من انتماء وحب للوطن واعتراف بشرعية الحكومات ذاتها. فالخطاب المطلبي ذو الصبغة العلنية السلمية يستهدف إصلاح البيت من الداخل، ولا يضمر رسالة (راديكالية) تسعى إلى إقامة نظام بديل، وإلا فإن منتجي ذلك الخطاب سيعمدون إلى فاعلية العمل السري المنظم لحشد المحازبين وإنتظار ساعة المواجهة.

وحين تغرق الحكومات في استخدام كافة وسائلها القمعية لإسكات صوت المطالبة السلمية وتكميم أفواه ناشطيها، فإنها تنشغل بالهامش الأمني المحدود عن النظر إلى البعد الاستراتيجي الذي يتضمنه متن الخطاب المطلبي السلمي وهوامشه على السواء. وأنها بذلك تركن إلى وهم أو استيهام المحافظة على الأمن الاجتماعي والرضا الجماهيري الآنيين، وتغفل عن عمد أو لقصر النظر، عن المخاطر البعيدة المدى المرافقة لعمليات تحقيق ذلك الوهم، وتنسى أن تراكم الأزمات المعيشية، وتفشي ظواهر الفساد والرشوة واستغلال المال العام، وتكميم الأفواه، وغياب الحريات العامة والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، لا تجد في الزمن إلا عاملا مساعدا على تفاقمها بما يكفي لسد باب الأمل، وتوتير الأوضاع، وإتاحة المجال للمشجعين على رفع وتائر العنف والإرهاب، ودفع أصحاب المشاريع الراديكالية لنيل مشروعية العمل على تغيير النظام ذاته.

إن المطالب السلمية التي يرفعها (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) تنطلق من قراءة تحليلية لحاضر بلادنا، ومن استشراف استراتيجي لمستقبلها، وترى أن الاستحقاقات المتراكمة على صعيد الإصلاح السياسي، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة، والتحديات الداخلية والخارجية التي تهدد أمن الوطن ووحدته واستقراره، لا يمكن معالجتها بالحلول الأمنية ولا باللعب على التأجيل، وإنما ينبغي مواجهتها بكل شفافية وشجاعة، وتستدعي القيادة السياسية لاتخاذ المبادرة الجريئة المرتقبة في مواجهة التحديات والبدء في عملية الإصلاح السياسي الشامل التي تتصدى لمهام تشييد دولة القانون والمؤسسات الدستورية.

وبطبيعة الحال فإن للإصلاح كلفته التي قد تكون مؤلمة للقيادة والشعب أو لأحد منهما ولكن ضرورة البدء الفعلي بتنفيذ مطالب الإصلاح واستحقاقاته، باتت في حكم الضرورة التي لا مناص من الدخول عبر أبوابها، للتعاطي مع كل هذا التراكم المعقد من الأزمات والذي ينذر — إن تباطأنا في مواجهة متطلباته — بأعنف العواقب وأفدح التبعات.

لا تشهد بلادنا وحدها حراكا اجتماعياً مطلبياً، ولكنه أصبح يشكل ظاهرة تسم مرحلة ما بعد انتهاء توازن القطبين، بيد أنها تأخذ أهميتها بالنسبة لبلادنا كنتيجة (لخصوصية) هبة الثروة النفطية ورمزية القداسة الدينية. وإذا كنا سئمنا إفراغ مصطلح الخصوصية من محتواه حين يتم توظيفه كذريعة لتكريس بقاء الأوضاع كما هي عليه، فإننا هنا سننظر إلى الخصوصية من زاوية مغايرة، لتوضيح أنه وبسبب هذه الخصوصية المعمرة ومن أجلها أيضاً، نحتاج لإجراء عمليات جراحية أشد إيلاماً من غيرنا من الدول العربية، التي وضعت (الخصوصية) كمرادف للقمع بحجة (أن لا صوت يعلو على صوت المعركة).

وقد نجح النظامان العربيان — صاحبا المشروع السياسي الحداثي والمحافظ على السواء في توظيف هذين الصنمين لسنوات طويلة، تم تبديد الثروة النفطية والقومية خلالها بدون طائل، فيما تم تكريس مشروعية حرمان الشعوب من ممارسة حقوقها في الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية. وقد اكتشفنا معاً ـ حكاماً وشعوباً ـ بعد سنوات الخديعة والقمع وتبديد الثروة، أن كلا الوجهين (المحافظ والحداثي) قد فشل في تطبيق مفهوم (خصوصيته) وشعاراتها.

وحيث أن الحديث هنا يخص بلادنا وحسب، فسنقف أمام هذه الخصوصية الدينية لنرى أنها قد قامت على العديد من المكونات ذات الطابع المحافظ، والتي تشكلت من تحالف الديني المتشدد مع السياسي الطامح إلى بناء دولة قوية تحت راية دينية تعينه على القيام بمهام توحيد البلاد.

وقد لعبت البيئة الصحراوية القاسية والمعزولة دورها الهام في تبني المتحالفين (الديني والسياسي) لقراءة فقهية متشددة للدين وللأنظمة القيمية المرافقة لعادات وتقاليد البيئات المحافظة، لتقوم بفرضها على بقية أرجاء الدولة التي كانت تتميز بتعدد مذاهبها الفقهية، وبتنوع مكوناتها الاجتماعية والثقافية، وانفتاحها وتعايشها مع الآخر مثل مدن الحجاز، والأحساء والقطيف، وجازان.

وإذا كانت الظروف الموضوعية، قد استدعت توظيف قراءة وحيدة متشددة للدين(في شقيه الشرعي والفقهي) لتوحيد القبائل والحواضر المختلفة حول رؤية وحيدة (اسر) أحادية الخطاب المذهبي المتشدد، ومن ربقة النظام القيمي الاجتماعي المحافظ، إلى سعة تعددية المذاهب، والطوائف الدينية، والنظم الاجتماعية والثقافية المتنوعة. إلا أنه، وباسم هذه(الخصوصية) تم القضاء التدريجي على ذلك التعدد والتنوع المذهبي والثقافي والاجتماعي والمدني، حيث تم تعطيل ما ورثته الحواضر المدنية في الحجاز من مؤسسات سياسية ونقابية، وتم تغييب كافة مكونات المجتمع عن المشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وباسم هذه (الخصوصية) المبنية على أسلمة السياسة والاجتماع، تم تكريس الطابع المحافظ والمتشدد والإقصائي لمذهب فقهي وحيد بصيغته المتمترسة خلف (باب سد الذرائع)، دون الأخذ بتأثير عوامل الزمان والمكان التي كان الفقهاء المؤسسون للمذاهب المختلفة يأخذون بها.

وبالرغم من الحاجة التاريخية لقائد المشروع السياسي الذي أنجز مفخرة الوحدة الوطنية لبلادنا، إلى عقيدة دينية تسند طموحه في إقامة الدولة.إلا أن طابع ديكتاتورية الأيدولوجيا الذي أحتكر الحقيقة والتأويل الديني، وأقصى ما عداه، قد أسهم بشكل رئيسي في تنامي مشاعر الغبن لدى شرائح فقهية وطائفية واجتماعية عديدة، وعمل على عرقلة تبلور الحس الوطني ومشاعر الانتماء العميقة للوطن، ولكن الأخطر من ذلك يتمثل في نتائج تبني السلطة السياسية لهذا التيار المتشدد ورعايتها له، وإفساح المجال أمامه لاحتكار منابر الخطابة والإعلام والمناهج وصياغة المحتوى الاجتماعي والثقافي والأيدلوجي لعقول أبناء الوطن خلال رحلته الطويلة بل ومساندتها له في حربه القاسية ضد كافة المذاهب الفقهية والطائفية، والثقافية الأخرى.

وقد نجم عن ذلك ما تشهده بلادنا اليوم من نتائج ما زرعناه طوال العقود الماضية من تديين قسري لكافة مظاهر الحياة، ولنجني ثمرات التكفير والتبديع والتطرف والإرهاب الذي عم الوطن من أدناه إلى أقصاه.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا بأن بلادنا – في غياب الاستراتيجية السياسية المتوازنة – قد فشلت في توظيف أهم مقومين من مقوماتها، وهما: الثروة النفطية، والموقع الديني. ويمكن القول بأنها قد أسرفت في توظيف الدين داخليا وخارجيا للتغطية على كافة الاختلالات البنيوية التي نجم عنها العديد من الأزمات التي تعيشها بلادنا، ومنها العجز عن الاستفادة من الثروات النفطية الهائلة لوضع أسس التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

أما في جانب التوظيف الديني والموقع المقدس، فلم تستطع قراءة المعنى الواقعي والرمزي لكون بلادنا مهبطا للوحي وأرضا للحرمين الشريفين، ولم تلاحظ دلالة ما تنطوي عليه مظاهر وفود حجاج بيت الله الحرام وزواره من تعدد وتنوع واختلاف مذهبي وطائفي، لا يمكن التعبير عنه إلا باحترام مكونات ذلك التعدد، وتعميق الإفادة منه في مختلف مجالات الحياة، وتعميمه، للتدليل على تسامح (الخصوصية) وليس على انغلاقها الذي عمل على الاستسلام لكوارث رؤية مذهبية أحادية ومتطرفة.

لا ينبغي النظر إلى توقيت مبادرات الخطابات والبيانات المطلبية إلى القيادة السياسية على أنه ضرب من انتهازية نخبوية تستغل الظروف والتحديات الداخلية أو الخارجية التي تواجهها البلاد أو تجابهها القيادة، وإنما يجب أن تتم قراءتها ضمن شروطها المتشابكة، التي تطال بتأثيراتها وحدة الوطن واستقلاله وسيادة قراره وحاضره ومستقبله والتي ينبغي أن تشارك فيها كل الخبرات المتراكمة للفعاليات السياسية والثقافية

المختلفة،وضمن هذه القراءة كان ينظر المهتمون بالشأن العام، من المثقفين، والأكاديميين والكتاب والشخصيات الوطنية من الرجال والنساء، إلى اعتبار تلك التحديات المتشعبة مخاطر لا تستهدف القيادة السياسية وحدها، وإنما تمس الوطن والمواطنين بنفس الدرجة، لأن ما سيتولد من رحم تلك اللحظات المفصلية من خيارات قسرية سينال من الجميع، وسيفرض عليهم تقاسم نتائجة المرة على حد سواء.

وقد تميز مثقفو الحجاز – المتحدرين من بيئات مدينية ذات إرث ثقافي وسياسي عريق – بتقديم مبادراتهم الهامة في اللحظات العصيبة، حيث يحفظ لهم التاريخ مبادرتهم التي قام بها أحرار الحجاز وأعضاء الحزب الدستوري في العهد الهاشمي، إذ تقدموا – خلال زحف جيش الملك عبدا لعزيز على مكة المكرمة – بمطالبة الملك حسين بالتنازل عن العرش لابنه علي، شريطة إقامة نظام ملكي دستوري، مقيد بدستور ومجلس نيابي منتخب من المواطنين يشرف على شؤون البلاد الداخلية والخارجية، ومن مجلس آخر لعموم المسلمين.

كما أنهم بادروا، في بداية حكم الملك عبدا لعزيز للحجاز، وعقب القضاء على حركة ابن رفادة، إلى الإعلان عن تأكيد التفافهم حول الكيان الجديد، وأبرقوا للملك عبدا لعزيز بذلك مقترحين تسمية هذا الكيان باسم (المملكة العربية السعودية). وقد استجاب لهم جلا لته وأطلق التسمية المقترحة إيذانا بتوحيد البلاد ورفع راية الوطن الكبير بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٣٥١هـ الموافق ١٩٣٢م.

وقد استمر مثقفو الحجاز عبر صحفهم وكتاباتهم في بث الوعي واستنهاض همم الأمة، والمطالبة بتطوير مؤسسات الدولة التعليمية والصحية والإدارية.

وحين يتسع فضاء الحرية، فإن أساليب المطالبة السلمية الساعية إلى استكمال مقومات النهضة تتبلور عبر برامج إصلاحية تساند عمل الأجهزة الحكومية وتغني مساراتها.

وقد امتدت نسمات حرية التعبير من جدة ومكة إلى الرياض والقصيم، وإلى الدمام والخبر، وانتشرت الصحافة (في عهد الأفراد)، وانبرت الأقلام النيّرة أفرادا وجماعات في لعب دور السلطة الرابعة.

ومن أبرز ما حفلت به مطالبات فترة الخمسينيات والستينيات الميلادية، التوسع في نشر التعليم، والمطالبة بتعليم المرأة، ورفع حصة الدولة من دخل البترول الذي احتكرته الشركات الأمريكية، وإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية، وبناء جيش وطني قوي قادر على حماية البلاد، وتحسين أوضاع العمال السعوديين العاملين في أرامكو وإتاحة المجال لهم للتدريب والتطوير.

وقد أسهمت تلك الآراء والمطالب في انتشار التعليم، وفي قيام عمال ارامكو السعوديين بإضرابات سلمية طويلة، اضطرت معها أرامكو إلى الاستجابة لمطالبهم العادلة. ولعل من أبرز ثمرات تلك الحركة المطلبية والنقابية – التي ضربتها الحكومة بشدة – ما نراه اليوم من تحقق أفضل نماذج التدريب والسعودة في بلادنا، حيث تدار أكبر أمبراطورية لإنتاج النفط في العالم (أرامكو السعودية) بأيادي أبناء الوطن، من أعلى كرسي إداري وتقني إلى أقل وظيفة.

وقد أدت مفاعيل تلك المطالبات العلنية والسلمية في الخمسينيات إلى تبلور أول مشروع جذري للإصلاح السياسي في المملكة، يقوم على وضع دستور دائم للبلاد يتضمن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وصياغة نظام للحكم، وكذلك بحث إمكانية الاستغناء عن القواعد العسكرية الأمريكية في بلادنا. وقد اختمرت الظروف المناسبة لتنفيذ ذلك المشروع في فترة تولي الوزارة الوطنية لمهامها برئاسة الأمير طلال بن عبدا لعزيز، وفي عهد الملك سعود في أوائل الستينيات، ولكن الصراعات داخل العائلة المالكة قضت على ذلك الحلم في مهده. تلك هي مخرجات الحرية، أما مخرجات القمع فقد عبرت عنها ما اتخذته الحكومة من إجراءات لاعتقال قيادات الحركة العمالية، وجبهة الإصلاح الوطني، ودعاة تعليم المرأة مثل عبد الرحمن البهيجان والشهيد محمد ربيع وعبدا لكريم الجهيمان، وسيد علي العوامي،وعبد العزيز السنيد واضطرت شخصيات الحراك المطلبي السلمي، أمام انسداد الأفق، إلى الانتقال إلى العمل السري، كما خسرت البلاد جهود كوكبة إصلاحية مستنيرة من أبناء الأسرة المالكة الذين دفعهم اليأس من إصلاح الأوضاع إلى مغادرة المملكة إلى القاهرة وبيروت حيث عرفوا بعد ذلك باسم (حركة الأمراء الأحرار) وكان على رأسهم الأمير طلال بن عبد العزيز.

ومع الأسف، فإن طبيعة هذه السيرة السريعة للمطالب الإصلاحية، لن تسمح لنا بالتوسع في التطرق إلى دور الحركات الوطنية السرية (التي شملت طيفاً واسعاً من التيارات الثقافية والفكرية والدينية تشمل الناصريين، والبعثيين، والقوميين، واليساريين والإسلامويين)، وما قدمته من شهداء وتضحيات، وما تبنته من مواقف وأسهمت به من تحليلات وقراءات نقدية لمظاهر القمع والتخلف، وما طرحته من برامج شاملة تمس الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية في بلادنا. وقد اشتملت برامج معظم هذه التكوينات السياسية على ضرورة وضع دستور دائم للبلاد، وكذلك على قيام المؤسسات الدستورية والديمقراطية، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وعلى ضرورة كفالة حقوق المواطنين في الحرية وتطبيق نظام العدالة الاجتماعية، والاهتمام بالفئات الفقيرة، والتوزيع العادل للثروة، ومشروعية قيام المنظمات الجماهيرية والجمعيات المهنية.

بيد أن القمع الذي طالها باستمرار، وغيب المئات من كوادرها في المعتقلات والمنافي، قد أعاق تبلورها كحركة جماهيرية واسعة وحرم البلاد من ثمرات خبرات وإخلاص كوادرها الكبيرة.

واليوم... وحين نأتي إلى استعادة المثقفين والمهتمين بالشأن العام، والشخصيات الوطنية لدورهم في التوسل بأساليب المطالبة السلمية لتحقق الإصلاح السياسي، فإننا نصل إلى مخاض (ربيع السعودية) الذي دشن لحظته التاريخية منذ أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١م حين أصبح الوطن عرضة لمواجهة مصيره أمام التحديات والأزمات الداخلية والخارجية الساعية إلى النيل من وحدته وأمنه واستقراره حيث بلغت مؤشراته تهديد الوطن من الداخل بحرب استنزاف إرهابية.

وقبل أن ندون سيرة الخطابات والبيانات المطلبية التي أعقبت أحداث

سبتمبر، يجدر بنا استعادة جنين هذا الحراك المطلبي، والذي حملت به أحداث احتلال النظام العراقي للكويت عام ٩٠م، ونجم عنه تدفق مئات الآلاف من القوات الأمريكية إلى المملكة في نهاية ذلك العام. وحين غدا الوطن مهدداً من عدة جهات وبأكثر من أسلوب، فانه لا يبقى أمام عشاق الوطن سوى تلمس جذور المشكلات والمبادرة إلى الإسهام بتقديم المقترحات والحلول.

وقد أتضح بأن أبرز ما طرحته أزمة احتلال الكويت، وتداعياتها يكمن في المرض العضال الذي أصاب الحكومات العربية التقليدية والحديثة على السواء، والمتمثل في ديكتاتورية التفرد بالقرار كنتيجة لتغييب المشاركة الشعبية في صناعة القرار المؤسساتي في كل من العراق والمملكة معاً.

ونتيجة لكل تلك التداعيات والإشكالات الملازمة لبنية هذه الأنظمة، بادر عدد من مثقفي المنطقة الغربية، ومنهم احمد صلاح جمجوم، ومحمد سعيد طيب، والدكتور عبدالله مناع، والدكتور محمد عبده يماني وآخرون معهم إلى صياغة خطاب مفتوح إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، يطالبون فيه بضرورة تشكيل مجلس شورى بالانتخاب، ووضع نظام للحكم يجنب البلاد مخاطر تعدد مراكز القوى والخلافات الناجمة عنه داخل العائلة المالكة، إضافة إلى المطالبة بالانفتاح على المذاهب الفقهية الأربعة، وفتح باب الاجتهاد للتعاطي مع مستجدات العصر وتحدياته.

كما تضمن الخطاب، المطالبة بضمان حرية التعبير وحرية الصحافة ومواجهة الإشكالات المتفاقمة في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

وقد شارك في الصياغة والتوقيع على هذا الخطاب نخبة من الكتاب والمثقفين والشخصيات الوطنية في كل من المنطقتين الوسطى والشرقية، مثل فهد العريفي والدكتور المديهيم، وصالح الصالح، والدكتور راشد المبارك، ومحمد العلي، وإسحاق الشيخ يعقوب، علي الدميني و نجيب الخنيزي وآخرون.

ومنذ الستينيات، يعتبر ذلك الخطاب خطوة تأسيسية وهامة على صعيد بلورة العمل المطلبي السلمي في بلادنا، كما أنه ضم ولأول مرة تنوعاً في الشخصيات الموقعة عليه تعبيراً عن تنوع ألوان الطيف الثقافي والديني والمناطقي في المملكة، وقد جرى تداوله بشكل محدود حرصا على وصوله إلى المقام السامي.

وضمن حرص القائمين على فكرة الخطاب بأن يكون تعبيراً رمزياً للإجماع الوطني، فقد تم عرضه على بعض الشخصيات التي تمثل الصحوة الإسلامية في الرياض، مثل الدكتور أحمد التويجري. لكنهم لم يتجاوبوا مع الدعوة للمشاركة في التوقيع عليه وأبلغوا محاوريهم بأنهم سوف يعدون خطاباً يعبر عن مشروعهم الخاص بهم. وبعد ذلك أقفل باب التوقيعات على الخطاب، وتم تحديد أسماء الوفد الذي سيقدمه إلى خادم الحرمين، غير أن الأجهزة الرسمية (إمارات المناطق، والمباحث) استدعت عدداً من الموقعين عليه من كل المناطق، وأبلغتهم أن الرسالة وصلت، وطلبت منهم عدم نشره أو تقديمه إلى المقام السامي.

ويبدو أن فكرة تقديم خطاب جماعي إلى المقام السامي قد حفزت رموز الصحوة الإسلامية للتنادي لصياغة (مذكرة النصيحة) الشهيرة والتي تحلى القائمون على إعدادها بالشجاعة الكافية لنشرها في وسائل الإعلام الخارجية بعد أن تم رفض استلامها من قبل الديوان الملكي.

وبالرغم من عدم ارتياح التيار الليبرالي والإسلامي المستنير لهذه المذكرة لأنها لم تعرض عليهم أولاً، ثم لأن برنامجها المطلبي ينطوي في كثير من منطلقاته واستهدافاته على ترسيخ الأنموذج الديكتاتوري للدولة الدينية وأنظمتها شديدة المحافظة والانعزال، إلا أن كل تلك الملاحظات لم تحجب وهج التعاطف مع الخطوة الجريئة التي أقدموا عليها بنشرها في الخارج، كما أن مشاعر التقدير والتضامن معهم قد ارتفعت في أوساط الليبراليين جراء ما نال بعض كوادر الصحوة من عقوبات، كالإحالة على التقاعد، أو الفصل من العمل، أو المنع من السفر.

أما الخطوة الجريئة الثالثة في سياق الحراك المطلبي، فقد تمثلت في إعلان تشكيل (لجنة حقوق الإنسان الشرعية) في المملكة في مايو عام ١٩٩٣م وقد ضمت قائمة المؤسسين كلا من الشيخ عبدالله بن جبرين والشيخ عبدالله المسعري والدكتور عبدالله الحامد والدكتورعبد الله محمد التويجري والدكتور حمد الصليفيح والشيخ سليمان الرشودي وقد سوغت اللجنة مشروعية عملها باعتباره من وظائف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.ولكن آليات المساومة والقمع طالت عدداً من مؤسسيها وأعضائها، وتم اعتقال البعض منهم مثل الدكتور عبدالله الحامد، والدكتور محمد المسعري، والدكتور سعد الفقيه،والشيخ سليملن الرشودي، والدكتور محسن العواجي،والدكتور أحمد التويجري وغيرهم.

وبذلك تم القضاء على اللجنة منذ يومها الأول. وبالرغم من أن عدداً من لجان حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطة التيارات الوطنية قد مارست عملها منذ السبعينات، إلا أن الظروف القاسية التي كانت تعمل فيها تلك اللجان وأحزابها قد استدعت إبقاء أسماء أعضائها داخل المملكة سرياً. ومن أجل ذلك فإنه يمكن القول، بأن إعلان تشكيل (لجنة حقوق الإنسان الشرعية) بالمملكة يعد من أبرز الأنشطة التي حاولت تدشين مشروعية عمل جمعيات المجتمع المدني، كما أنها أول مشروع علني للجان حقوق الإنسان في بلادنا.

ومثلما عبَّرَت الحربان العالميتان عن انعطافات تاريخية في مسار الحياة البشرية، فإن انهيار المعسكر الاشتراكي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م قد شكلتا معاً مناخاً جديداً يتجاوز في مفاعيله أعتى المنعطفات التاريخية السابقة. وقد نتج عنه تطورات واصطفافات سياسية تمحورت في أبعادها الآنية والمنظورة على تبلور الأحادية القطبية للتفرد بالهيمنة على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقيامها بتنفيذ بعض بنود أجندتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وقد مكنتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، من استعراض مكامن قواها والمضي منفردةً في نقل ما أسمته بالحرب الاستباقية على الإرهاب إلى مواقعه الأمامية في الشرق الأوسط الكبير.

وفي ضوء هذه المعطيات، أصبح الوطن العربي وثرواته البترولية، ومصائر شعوبه، وخرائط أوطانه مسرحاً مفتوحاً لاحتمالات تنفيذ المخططات الأمريكية الآنية والاستراتيجية، ومن ثم اتسع المجال أمام إسرائيل لممارسة أقسى أشكال العنف والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، كما تفردت أمريكا باتخاذ قرار الحرب ضد العراق.

أما فيما يتعلق بالمملكة، فإن رمزية الخصوصية السعودية (الموقع الديني والموقع النفطي) قد أصبحت عرضة للمواجهة مع الحليف التاريخي (أمريكا) نظراً لما تنطوي عليه الحاضنة الدينية المتطرفة التي اختطفت العقيدة الإسلامية في بلادنا المملكة من إمكانيات لتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، لا سيما وأن بلادنا — وبالذات في المنطقة الشرقية — تنام على أكبر خزان احتياطي للبترول في العالم، ولذلك فقد بدأت التلويح — بعد أحداث سبتمبر — بتفكيك كيان وطننا إلى دويلات صغيرة.

وبأخذ هذه العوامل (التي صادفت تدشين دخول العالم إلى الألفية الثالثة) بالاعتبار، فإن المخلصين من أبناء الوطن رأوا أن وحدة الكيان وتمتين جبهته الداخلية هو المهمة المركزية لكل المهتمين بالشأن العام، وأن المدخل الصحيح القادر على تعزيز التلاحم والالتفاف حول القيادة السياسية لابد أن يبدأ بالإصلاح السياسي الشامل.

وانطلاقاً من هذه القناعات فقد تبلورت حركة مطلبيه ذات طابع سلمي، رأت أن بلادنا تجابه عدداً كبيراً من المخاطر، منها: تعدد مراكز صنع القرار السياسي، البطالة، الإرهاب، والتهديدات الخارجية، وقد انتضمت الحركة مختلف الشرائح الاجتماعية والثقافية والمناطقية، وأسهم في هذا النشاط المطلبي مثقفون ينتمون إلى التيار الإسلامي المستنير (بتشكيلاته المذهبية السنية، والطائفية الشيعية والإسماعيلية)، ومثقفون ينتمون إلى قطاعات واسعة من التيار الليبرالي الذي يضم في إطاره كتاباً وأكاديميين ورجال أعمال، وشخصيات منحدرة من تجربة الحركة الوطنية كما شاركت فيه فعاليات نسائية من الأكاديميات

والطبيبات، والكاتبات والمهتمات بالشأن العام، (وينتمي بعضهن إلى تجربة (فبراير) عام ١٩٩١م حيث شاركن في تظاهرة شجاعة لقيادة السيارات في شوارع الرياض إعلاناً عن مطالبتهن بتشريع ذلك الحق. وقد تم قمعهن وفصلهن من أعمالهن ومنعهن من السفر، وبلغ الحد إلى درجة التشهير بهن والتشكيك من قبل المسئولين في عقائدهن الدينية. وقد استندت رؤية الحراك الاجتماعي المطلبي إلى المنطلقات التالية:

١ ـ أهمية قيام دولة المؤسسات الدستورية

٢ ـ ضرورة التصدي للأزمات المعيشية المتفاقمة للمواطنين

٣ ـ خطورة غياب الحريات العامة ومكونات المجتمع المدني

٤ ـ مخاطر استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الأقليات المذهبية والطائفية

ويمكن التوقف أمام ذلك العدد الكبير من البيانات والخطابات السلمية التي عبرت عن آراء المهتمين بالشأن العام المرتبط بأوضاع بلادنا، وأيضا بالشأن القومي في محيطه العربي، وسوف نقسمها بحسب مركزية موضوعاتها إلى ثلاثة أقسام.

أولا: البيانات المساندة للقضايا العربية والقومية:

حفرت القضايا القومية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، موقعها العميق في وجدان وثقافة وضمير الشعوب العربية، وما برحت المظالم التي تعرضت لها تعمر وجدان المواطن والمثقف من مختلف المنحدرات الثقافية والمناطق في المملكة، وقد عبر الشعب السعودي وفعالياته الوطنية عن هذا الحس المتجذر، وقامت عدة مظاهرات في عام ٢٠٠٢م، تضامناً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية، في بعض مدن المنطقة الشرقية واعتقل على اثرها عدد كبير من منظميها.

كما عبرت البيانات ذات الصلة بالتضامن القومي عن مساندتها للشعب الفلسطيني في استمرار انتفاضته، وفي نضاله العادل لنيل حقه في إقامة دولته المستقلة على ثرى وطنه وعاصمتها القدس الشريف.

كما أعلنت بعض هذه البيانات عن تضامنها مع الشعب العراقي واستنكارها للمخططات الأمريكية الرامية إلى احتلال وطنه وإذلاله، وذلك من خلال :

أ) بيان استنكار انتهاك شارون للمسجد الأقصى: وقد صدر هذا البيان المعبر عن إدانة شارون والحكومة الإسرائيلية لانتهاك حرمات المسجد الأقصى في أكتوبر عام ٢٠٠٠م، ونشرته جريدة الحياة، ويمكن اعتباره أول بيان تضامني علني يصدر عن المثقفين والوطنين السعوديين في داخل المملكة. وقد وقعه عدد من الشخصيات الوطنية التاريخية، مثل عبدالكريم الجهيمان وعبدالعزيز السنيد وإسحق الشيخ يعقوب وعبدالله الفاران وصالح الصالح وحمد الحمدان ونجيب الخنيزي.

ب) بيان تضامني مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية: تم التوقيع على هذا البيان في مناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة الرمز الوطني الكبير المرحوم سيد علي العوامي، الذي أمضى في المعتقلات أكثر من عشر سنوات مستمرة، لمشاركته في الحركة الوطنية. وقد حضر المناسبة المقامة في القطيف عدد كبير من المثقفين والكتاب والشخصيات الوطنية من مختلف أرجاء الوطن، ودشن البيان جماعية التوقيع، حيث ناف عدد الموقعين على ١٥٠ شخصاً.

ج) بيان يستنكر الإعلان الأمريكي عن الحرب على العراق، وتم توقيعه من قبل عدد من الأدباء، والكتاب، وقد اعتقل على أثر نشره القاص، زياد السالم، وطال الاعتقال الأديب المعروف جارالله الحميد.

د) بيان يعارض الحرب على الشعب العراقي: وقد وقعه عدد كبير من الأكاديميين والمثقفين من مختلف أرجاء المملكة.

هـ) رسالة إلى الرئيس بوش تعارض إعلانه الحرب على العراق: وقد تضمنت الرسالة المكتوبة باللغة الإنجليزية إدانة لانتهاكات أمريكا للأعراف والقوانين الدولية وطالبته بعدم الاقدام على شن الحرب على العراق. وقد وقعه عدد كبير من المثقفين والمهتمين بالشأن العام في المملكة.

ثانيا : خطابات وبيانات تتضمن مطالب (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) بضرورة الإصلاح السياسي الشامل، وهي كالتالي:

أ) (معاً.. في خندق الشرفاء):

وقد صدر البيان في ٦/٥/٢٠٠٣ مركزاً على تعرية الأطماع الأمريكية في المنطقة، وفضح خططها الاستراتيجية لاحتلال منابع النفط، ومخططاته الأخرى الهادفة إلى إعادة رسم خرائط المنطقة ومنها بلادنا وقد عبر البيان عن رفضه لتلك الاستهدافات، وعن تمسكه بوحدة وطنه والتفافه حول قيادته السياسية، ومطالبتها بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل. ويعد هذا البيان تدشيناً مؤسساً لما تلاه من خطابات وبيانات علنية تطالب بالإصلاح بالطرق السلمية، حيث استفادت من تجربته ومن العدد الكبير الذي وقع عليه الخطابات المطلبية اللاحقة.

ب) خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله):

ولدت فكرة الخطاب في مجلس ضم بعض الأصدقاء في المنطقة الشرقية وحملوا الفكرة معهم لعرضها على عدد من المثقفين والرموز الوطنية الذين شاركوا في جلسات (المؤتمر الشعبي الثالث لدول الخليج العربي لمقاطعة إسرائيل) المنعقد في البحرين، وتم تداول الرأي حول القضايا العامة التي يمكن أن يتضمنها هذا الخطاب، ولكن الأمر بقي مفتوحاً للتأمل. وقد بادر محمد سعيد طيب وبعض أصدقائه بكتابة مسودة لتلك الفكرة، وقام بعرضها في الدمام خلال الاحتفاء بزيارته للمنطقة الشرقية، وقد أعاد النظر فيها وأغناها علي الدميني وآخرون في الدمام ثم عرضت على الدكتور عبدالله الحامد، فأضاف لها بعض البنود، وأعد نسختها النهائية مع عدد من أصدقائه في الرياض.وبناء على ذلك يمكن القول بأن ذلك الخطاب كان نتاجاً متأنياً وجهداً توافقياً لحوارات معمقة بين العديد من المهتمين بالشأن العام من مختلف المكونات الثقافية والمناطقية بالمملكة.

وفي الواقع فإن الطريق لإنجاز هذه المهمة لم يكن سالكاً، حيث تعاورته العديد من الصعاب، منها، الاستدعاءات الأمنية المتكررة لمحمد سعيد طيب، ومنها اختلاف المكونات المرجعية للأطراف المشاركة، ومنها قلَة عدد الموقعين عليه من التيار الإسلامي المستنير. إضافة إلى عدم رضي بعض الليبراليين من جهة، أو الإسلامويين من الجهة الأخرى عن عدد من الرؤى والأطروحات، أو من رفض أحد الطرفين — وخاصة الإسلاموي — توقيع بعض الأسماء الليبرالية المعروفة : ولكن الدكتور الحامد، ومحمد سعيد طيب، ونجيب الخنيزي، قد لعبوا دوراً كبيراً للتوفيق بين التعارضات المختلفة، والاتفاق على تعزيز المشتركات وتأجيل عناصر الخلاف والاختلافات.

وقد أدَت نقاط الاختلاف إلى التأخر في اعتماد النسخة النهائية، ويروي لي أحد الأصدقاء، بأنه قد احتاج لمدة أسبوعين ليذلل بعض الصعوبات، وحين حمل النسخة المعدلة معه إلى الرياض والتقى بالدكتور الحامد بادره قائلاً : (ياخوي وين أنت... لك أسبوعين ما جيت ودانا نودي هذه للحكومة ويسجنون مجموعة، ثم نجهز مجموعة ثانية للسجن). وقال صديقي إنني ضحكت وقلت: يا دكتور (لسنا مستعجلين على السجن). وحين أتذكر هذه المحاورة، فإنني أستطيع بكل وضوح أن أرى اختلافاً في وتيرة العمل، واستهدافاته، ومع ذلك، ومع كثرة تفاصيل نقاط الافتراق بين المجموعات، فإن الإخلاص الوطني لدى الكثيرين كان كافياً لغرس بذور احترام الاختلاف والتعددية والاتفاق على القوا سم المشتركة في الصيغة النهائية للخطاب.

ويتبقى بعد ذلك ترتيب الموعد الرسمي للقاء سمو ولي العهد لتقديم الخطاب إليه... وقد بذل الدكتور الحامد والدكتور متروك الفالح جهوداً كبيرة لطرق الأبواب القادرة على تهيئة مثل ذلك الموعد، ولكن بعض مستشاري سمو ولي العهد، وبعض أشقائه أيضاً، لم يستطيعوا المساعدة على ذلك. ولم يتبق إلا الاستنجاد بالمتاح من خبرات السنين، فولدت فكرة إرسال الخطاب ونسخه الثلاث عشرة بالبريد الممتاز، إلى سمو ولي العهد وإلى أصحاب السمو الأمراء،... وهكذا كان القرار.

وفي المساء، وأنا أتساءل عن مصير الخطابات، جاءني صوت أحد الأصدقاء ملعلعا : لقد فُرجت حيث علمت أن سمو ولي العهد قد استلم الخطاب ودعا كل الموقعين المائة والثلاثة للالتقاء به في يناير ٢٠٠٣م وحين يتحدث الذين حضروا عن تفاصيل اللقاء بسمو ولي العهد، فإنهم يقبضون بقوة على تسمية سموه للخطاب (بالوثيقة)، وعلى ما ردده على مسامعهم من تجاوب مع مطالبهم حيث قال : (إن مشروعكم هو مشروعي).

وذلك ما عزز تفاؤل الوطن والمواطنين بأن القيادة تحمل وعوداً صادقة، بالإصلاح السياسي الشامل.

ج) **(دفاعاً عن الوطن):**

مضت ستة أشهر على تقديم خطاب (الرؤية) إلى سمو ولي العهد، ولم يصدر عن القيادة أي خطوة عملية أو رمزية للتعبير عن التزامها بالإصلاح السياسي المأمول، كما تلقت خلال هذه الفترة بلادنا رسالة الإرهاب الأولى التي طالت تفجيراتها ثلاثة مجمعات سكنية شرقي الرياض. وحين لم يكن مسئولو الأمن في بلادنا قد اقتنعوا بعد بأن حطب (القاعدة) ونارها يصدر من السعودية على صيغة فكر تكفيري، وكوادر جاهزة لتنفيذ الأوامر، وأموال متدفقة لدعم انتشار الفكر والنهج الإرهابي المنظم.

وكان المسئولون في مرحلة الشك حيث لم يتيقنوا بعد بأن خمسة عشر شاباً من أبناء المملكة كانوا شركاء حقيقيين في تفجيرات ١١ سبتمبر. ولذا لم تستهدف تلك الرسالة أكثر من التأكيد لمسئولي الأمن، بأن إصرارهم على القناعات الرغبوية لن تحمي البلاد من مخاطر الإرهاب، ولن تعينهم على دراسة الأسباب العميقة لتفجير تلك المخاطر.

ولذلك جرى الحوار ساخناً بين العديد من الأطراف والأطياف الثقافية والدينية في بلادنا، حول ظاهرة الإرهاب، وأسبابها، والموقف الصائب منها.وقد اتفقت الآراء على تحديد العديد من العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة، وأنها نتاج بيئة وتاريخ وتراث محلي، وليست وليدة مؤامرة خارجية، وأن أحد أنجع الوسائل لمعالجتها يكمن في شجاعة الاعتراف بأسبابها والمبادرة إلى تبني برنامج الإصلاح السياسي الجذري، القادر على التخفف من حدة الظاهرة، والقضاء التدريجي على أسبابها ومظاهرها مع مضي الوقت.

ولكن المواقف افترقت بعد ذلك حول الموقف من إدانة الإرهاب، إلى ثلاثة مواقف. أولها ينطلق من أنه، حتى وإن كان الإرهاب وليداً لغياب الحرية وتفاقم الأزمات المعيشية، فإن الموقف الصائب ينبغي أن يلامس أسباب الظاهرة الكامنة في الواقع المعاش، وإدانة الإرهاب من أي جهة كانت، والمطالبة بالإصلاح السياسي، ولا سيما وأن هذا العنف الدموي لا يمتلك برنامجاً إصلاحياً، ولا يعبر عن ثورة شعبية، وإنما يعبر عن مجموعة مسلحة خارجة عن القانون، وتستحق الإدانة الواضحة والعقاب.

أما الرأي الثاني فقد رأى ضرورة الاهتمام بالبعد الخارجي وتأثير المظالم الأمريكية في استثارة مشاعر الشعوب، ومن ثم إدانة العنف المسلح للجماعات و العنف المضاد من الدولة.

أما الفريق الثالث ـ ويعبر عن الأقلية ـ فكانت لديه أسباب مغايرة للطرفين الآنفين.

وفي مثل هذه الظروف صدر بيان (دفاعاً عن الوطن)، بعد نقاشات لم تخل من حدة، عملت على توسيع الشقة بين بعض الأطراف، إلا أن البيان قد تميز بالعدد الكبير من الموقعين عليه، وبالمشاركة البارزة للمرأة وبكونه أول بيان يعبر عن التيار الليبرالي العريض، حيث تجاوز عدد الموقعين عليه ثلاثمائة إسماً.

وبالرغم مما انطوى عليه البيان من موقف وطني شجاع بادر إلى إدانة العنف والإرهاب الذي تتعرض له بلادنا، إلا أن الأمير سلطان بن عبدا لعزيز قام باستدعاء محمد سعيد طيب والدكتور عبدا لعزيز الدخيل والدكتور تركي الحمد وطلب منهم عدم نشر البيان؟!

لماذا؟ لأنه يتعرض لأسباب ظاهرة الإرهاب، ويطالب بالإصلاح، ولكن الاستدعاء وصل متأخراً، حيث كان البيان قد أخذ طريقه إلى وسائل الإعلام دون علم الوفد.

وهكذا يتم تضييق باب الأمل أمام المطالب السلمية ـ وبقفاز حريري هذه المرة ـ ومن أعلى مستويات السلطة، وينطفئ التفاؤل الذي خامر موقعي وثيقة (رؤية) عقب لقائهم بسمو ولي العهد.

د) **(نداء إلى القيادة.. نداء إلى الشعب):**

يعتبر هذا الخطاب واحداً من أهم أشكال تأصيل الجانب الدستوري الوارد في وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، حيث رأى القائمون عليه بأن الدستور هو حجر الزاوية الذي ينتظم قانونية الالتزام بكل العناوين الرئيسية الأخرى الواردة في تلك الوثيقة.

وقد خطا الخطاب بتركيزه على أهمية الدستور خطوة على طريق اعتباره قضية مركزية من ضمن القضايا التي ينبغي تأصيلها وحشد طاقات (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) حولها.وقد اشتمل الخطاب على المرتكزات الأساسية الخمسة للدستور، والمطالبة بالملكية الدستورية.

وفي الواقع، فإن موضوع الملكية الدستورية، قد كان أحد بنود وثيقة (رؤية)، ولكن الغالبية رأت تأجيله، لعدة أسباب منها: أن هذا البند يمنح الأسرة المالكة حقا دستورياً مطلقاً ودائماً، ولا يملك الموقعون على تلك (الوثيقة) تخويلا قانونيا من الشعب، ومنها أيضا.. التخوف من أن تنظر إليه القيادة السياسية كمطلب استفزازي، ولذا جرى استبعاده من الوثيقة.

وقد ساعدت ظروف تفجر الإرهاب في الوطن، والافتراق حول بيان (دفاعاً عن الوطن) في تعميق الاختلاف على الصيغة النهائية لخطاب (نداء إلى القيادة.. نداء إلى الشعب) فامتنع طيف واسع من الليبراليين عن التوقيع عليه إلا إذا تم الأخذ ببعض ملاحظاتهم. وكان من ضمن الملاحظات : ضرورة تضمين بنود الدستور نصاً صريحاً يتعلق بضمان العمل على نشر ثقافة التسامح، وإقرار التعددية الثقافية، واحترام حقوق الإنسان، وإقرار الحقوق الكاملة للمرأة ومن ضمنها حقها في المشاركة السياسية. كما تضمنت المقترحات، التخفيف من الصبغة الدينية للخطاب الذي قد يفسَّر على أنه يعبر عن القوى الأصولية المتطرفة.

وحيث لم يتم الاتفاق على إجراء تلك التعديلات، فقد مضى أصحاب المشروع الدكتور عبدالله الحامد والدكتورمتروك الفالح في تجميع التواقيع عليه، وقد نجحا رغم الصعوبات في حشد العدد الكافي لتقديم الخطاب، حيث وقع عليه أكثر من ١١٦ شخصا.

وبطبيعة الحال فإن الخطاب ـ كغيره من الخطابات المطلبية — قد أثار استياء السلطة، وقام سمو الأمير نايف وزير الداخلية، باستدعاء عشرين شخصا من الموقعين على الخطاب، إلى لقاء في مبني وزارة الداخلية.

وقد عنفهم على ما جاء في الخطاب وانتقد المطالبة بالملكية الدستورية بشدة. غير أن الموقعين أبدوا موقفاً متماسكاً وشجاعاً وأوضحوا للأمير نايف حرصهم على وحدة الوطن وسلامته وأمنه، وأن الخطابات المطلبية التي شاركوا فيها تعبر عن ذلك الحرص والولاء للوطن. كما أوضحوا له بأن الملكية الدستورية المقصودة ليست شبيهاً بالأنموذج البريطاني الذي وصلت إليه بريطانيا خلال أربعة قرون، وإنما يشبه الملكيات الدستورية العربية في المغرب والأردن والبحرين. ولم يفوِّت الأمير نايف تلك المناسبة، دون أن يحذرهم مرتين من مغبَة الاستمرار في إصدار تلك البيانات أو الخطابات المطلبية.

هـ) **(معا على طريق الإصلاح):**

اتضح للمتابعين أن هناك اختلاف ـ ضمن إطار القيادة السياسية ـ في أهمية التجاوب مع البيانات والخطابات المطلبية، حيث يميل طرف للتعاطي بإيجابية مع مضمون تلك المطالب، بينما لا يملك هذا الطرف القدرة على التفرد بقرار تبنى المطالب الإصلاحية. أما الطرف الآخر الذي يمتلك آليات القمع فإنه يرفض الإصلاح السياسي، بل وأنه لا يحتمل حتى مجرد سماع هذه المفردة.

وعليه، فقد رأت بعض الأطياف الليبرالية أن الحكمة تستدعي مساندة الطرف الأكثر قبولا بالإصلاح السياسي.

وفي خضم عدة حوارات جرت في أكثر من مدينة، تم التوصل إلى إقرار

صيغة خطاب (معا.. على طريق الإصلاح)، التي حافظت على توازنات الدعم والمساندة للمبادرات الإصلاحية الرمزية، وعلى المطالبة بتفعيل ما ورد في وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) والمطالبة بالبدء في تنفيذ بنود توصيات مؤتمر الحوار الوطني الثاني المنعقد في مكة المكرمة، لا سيما وأن الدولة هي التي ترعى ذلك النهج الحواري. وقد حظي الخطاب باستجابة واسعة من المواطنين للتوقيع عليه، كما حظي بدعم ومباركة العديد من الرموز الوطنية التي شاركت في مؤتمر الحوار. أما عدد الموقعين على ذلك الخطاب فقد ناف لأول مرة عن ألف شخص يعبرون عن مختلف أرجاء الوطن، وتعزز عبره حضور المرأة، بل وحضور التيار الليبرالي بأطيافه المتعددة.

ثالثا: مطالب حقوق الإنسان، وحقوق المراة وحقوق الأقليات

أسهم نشاط (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) الذي استمر على مدى عامين في رفع سقف الحرية، وفي تحفيز القوى الاجتماعية الفاعلة للتعبير عن مطالبها الإنسانية والمهنية والحقوقية والطائفية، من خلال المناشط التالية:

أ) حقوق الإنسان:

حرص التيار الليبرالي على تضمين موضوعة (حقوق الإنسان) في كافة الخطابات والفعاليات المطلبية، وفي هذا الصدد تقدمت مجموعة من المهتمين بحقوق الإنسان والشأن العام، من المحامين والمثقفين يزيد عددهم عن ٥٣ مواطناً ومواطنة، إلى الجهات الرسمية بطلب الترخيص بإنشاء (اللجنة الأهلية السعودية لحقوق الإنسان) وذلك في مارس ٢٠٠٣م وقد أعدَّ مسوّدة أهداف الجمعية ونظامها الداخلي علي الدميني وبعض أصدقائه من المحامين والمهتمين بحقوق الإنسان، وتابعوا تقديم الطلب ومراحل تنقله بين الجهات الحكومية مع وزير العمل والشئون الاجتماعية الدكتور علي النملة، حتى قيل لهم أن المطاف قد انتهى بالطلب عند (المقام السامي) وليس أمامكم إلا الانتظار. بيد أن الانتظار قد تمخض عن إعلان موافقة الجهات الرسمية في المملكة بالترخيص لعمل (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) في المملكة، ولم تضم تلك القائمة أحدا من مؤسسي (اللجنة الأهلية السعودية لحقوق الإنسان) الأنفة الذكر ولعل من سوء طالع (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) المرخص لها أن تفشل مع أول أيام ولادتها، حيث لم تستطع الوفاء بالحدود الدنيا للدور المناط بها حيال قضايا المعتقلين السياسيين في المملكة، ولاسيما رموزه الوطنية من (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) الذين أعتقلوا في ٢٠٠٤.٣.١٦م. وانكشف الغطاء عنها كواجهة حكومية لحقوق الإنسان، هدفت الحكومة من إنشائها إلى تضليل الرأي العام وخداع لجان حقوق الإنسان في العالم بمصداقية واستقلالية تلك الجمعية!

ب) حقوق المرأة:

تعاني المرأة في بلادنا من اضطهاد مزدوج تلعب فيه سلطوية مفاهيم الذكورة المغلوطة، ومفاهيم العادات والتقاليد الملتبسة بالدين أو المشرعنة — خطأ — باسمه، دوراً سلطوياً يكرس استلاب كرامة المرأة وكينونتها.

وفي هذا الإطار، بادرت عدد من الأكاديميات والكاتبات في صياغة خطاب يمثل مطالب المرأة في بلادنا وتقديمه إلى سمو ولي العهد. وقد وقعته أكثر من ٣٥٠ امرأة من مختلف التخصصات والمناطق ولكنهن حرصن على عدم نشره في حينها، إذ مضى على توقيعه أكثر من عام.

ج) حقوق الأقليات الطائفية:

سعى الفكر الأحادي ألإقصائي إلى ضرب المختلفين عنه في المذهب عقائدياً، ولم يكتف بذلك بل حاول التشكيك في انتمائهم الوطني، استنادا على التعارض بين الانتماءات، ولذلك فشلت كثير من المعالجات الحكومية للمشكلة الطائفية بحكم وقوعها تحت تأثير ذلك الفكر ألإقصائي، ولو أن الحكومة رفعت الحجاب عن العقل والمنطق لرأت أنه يمكن القضاء على التعارض بين الهويات الفرعية والانتماء إلى الوطن إذا ما تم تشريع الاعتراف بحق المنتمين إلى تلك الهويات بالوجود، لأن أهم مقومات الوحدة تكمن في الاعتراف بالتنوع. لذلك حرصت الشخصيات الفاعلة في تيار دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري على إشراك كافة مكونات المجتمع في صياغة خطابات الإصلاح السياسي، حيث أسهمت الفاعليات الدينية والثقافية والاجتماعية من الطائفة الشيعية بالمنطقة الشرقية، والاسماعيلية في نجران بنصيب وافر من الجهد البناء في صياغة المطالب وتشجيع المهتمين بالشأن العام للتوقيع عليها.

وقد شجعت المناخات المطلبية الإيجابية رموز الطائفتين إلى صياغة خطابين منفصلين يعبران عن المظالم الاجتماعية والسياسية التي تعرض لها أبناء كل طائفة، ويطالبان القيادة السياسية بتطبيق مفاهيم حقوق المواطنة والعدل والمساواة على أبناء كل من الطائفتين.

وقد رفعت الفعاليات الشيعية في الشرقية خطابا بعنوان (شركاء في الوطن) ووقعه أكثر من ٤٥٠ شخصا ضمت كافة الرموز والشخصيات الدينية والثقافية والاجتماعية من الرجال والنساء.

أما الطائفة الإسماعيلية في نجران فقد صاغت خطابا مطلبيا شاملا مزوّداً بالحوادث والأسماء لتحديد مواطن القصور والتجاوزات بحق أبناء الطائفة ويطالب برفع الحيف عنهم، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الدينية والاجتماعية المكفولة لهم حسب اتفاقهم مع جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز.

وقد وقع على هذا الخطاب عدد كبيرمن شخصيات ومشايخ الطائفة الإسماعيلية بنجران.

في الختام.. رغم كل الظروف، لا ينبغي للمهتمين بالشأن العام أن يملوا من طرق الأبواب أو الاستسلام لليأس والإحباط جراء انسداد الأفق أو بسبب ممارسة أدوات القمع لبعض أدوارها البسيطة. وعليهم الاستمرار في التعبير عن قناعاتهم الراسخة من خلال تفعيل وتحفيز مكونات المجتمع المدني ألاجتماعيه والثقافية والمهنية والسياسية، وإيصال صوت الجماهير إلى القيادة، والتأكيد على أن المدخل الصائب والعملي للتعاطي مع كافة الاختناقات والتحديات الخارجية ومظاهر العنف المسلح التي يعيشها الوطن والمواطنون، لا يمكن اختزالها في تصنيع وهم الأمن والاستقرار أو بسببه لاستخدام عصى القمع وتكميم الأفواه، ولكن المخرج يكمن في اقتناع القيادة السياسية بالمضي في طريق الإصلاح السياسي الشامل. وينبني هذا الطريق الذهبي على قيام دولة المؤسسات والقانون والشفافية والمحاسبة للسلطة التنفيذية، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة للمعضلات الخانقة التي يعانيها المواطنون، واستغلال مكامن قوة (الخصوصية) في الموقع (الديني والنفطي) لتعزيز ثقافة الحوار والتسامح واحترام الاختلاف، والإفادة القصوى من ريع الثروة النفطية الزائلة لترسيخ بناء مقومات التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

كما أن علينا معالجة ظاهرة العنف والإرهاب، لا بالشق الأمني وحسب — رغم أهميته الآنية — ولكن بالقضاء على جذور التشدد والتطرف الديني الذي تبنته ورعته الدولة — من حيث تدري أو لا تدري بعواقبه — خلال عقود طويلة من تاريخها،عبر إطلاق حريات التعبير والتفكير والإبداع لكل الشرائح المذهبية والطائفية والثقافية والاجتماعية المختلفة، وبذل كل الجهود لتشييد ثقافة الحوار والمصارحة والعلنية، والإقرار بالتعددية، وحقوق الإنسان وبالمشاركة الشعبية الكاملة للرجال والنساء على حد سواء في اتخاذ القرار الإداري والمهني والسياسي في كافة المستويات.

ويبقى لنا في ختام هذه السيرة الطويلة، أن ندعوا قيادة بلادنا برفع القيود عن حق التعبير في الشأن العام لأصدقائنا الذين اعتقلوا واضطروا – للخروج من السجن – إلى التعهد بعدم ممارسة ذلك الحق، كما نطالب القيادة بالإفراج الفوري عن أصدقائنا المعتقلين منذ خمسة أشهر في سجن المباحث بالرياض، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم في التعبير عن آرائهم في الشأن العام، وهم من رموز (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) المعروفين : الدكتور عبدالله الحامد والشاعر علي الدميني والدكتور متروك الفالح.

ولات حين وطن

في اللقاء الذي جمع ولي العهد بوزير التربية والتعليم ونائبه لشؤون البنات ووكلاء الوزارة ومديري عموم التربية والتعليم في مناطق المملكة للبنين والبنات بمناسبة العام الدراسية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ تظهر نبرة جديدة، فلأول مرة يجري الحديث عن مشروع تربوي يستهدف تعزيز حسب ما جاء في الخبر (الأمن الفكري بين الطلاب والطالبات). وينبّه المشروع كلا من المعلمين والمعلمات والطلاب والطالبات الى ضرورة المحافظة على الامن وتعميم مفاهيم الاعتدال والتسامح والمحبة ونشر الثقافة الوسطية في الاعتقاد والسلوك والتحذير من الغلو والتكفير والمفاهيم الخاطئة.

ولاشك أن هذا المشروع يمثل انتقالاً جوهرياً في الوعي التعليمي وقبل ذلك في الوعي السياسي لدى القيادة العليا للدولة، كونه يحمل إقراراً ضمنياً بفشل وخطورة المنهج التعليمي السابق والمسؤول بدرجة أساسية عن اشاعة الفكر الاحادي ومبادىء التشدد والعقيدة الاستئصالية. لكن ما يفوت مصممي هذا المشروع هو أن المحرّك الرئيسي وراء ذلك ليس كون الطلاب والطالبات من خارج نجد قد تشرّبوا هذه العقيدة أو أن الديار الخاضعة تحت حكم آل سعود قد تشبّعت بالمواد التعليمية الدينية والتاريخية بحسب التفسير الرسمي للدولة، فمن الثابت أن تأثيرات هذه المواد قد أصابت بأضرارها المجتمع الديني الوهابي الذي تربى على الايمان الصارم بنزاهة وطهارة منظومة المعتقدات الحاثّة على تقسيم العالم الى أهل توحيد وأهل ضلال وان الكون يغرق في ظلام دامس ما لم ينعم بالنور الذي يسري في حلقات الدعاة، وإن تطلب ذلك اشعال النار في اجزاء من هذا العالم كيما يصل اليه النور.

لقد أشاعت الدولة عبر مناهج التعليم السابقة ثقافة الكراهية ونبذت قصيّاً مبادىء التسامح والاعتدال والتعددية التي كان المواطنون داخل المملكة بحاجة ماسّة اليها قبل أن تكون حاجة حضارية من أجل التعايش المشترك بين بني الانسان وتحقيقاً لمفهوم التفاعل الثقافي بين شعوب العالم. إنها بتلك المناهج التعليمية فصلت أجزاء المجتمع عن بعضها عن طريق إخضاعها الى تصنيف: مسلم موحّد، ومشرك وكافر، فصار التعليم يربي أبناء البلد الواحد على الاعتقاد بأن منهم مشركين وكفارا وأن ذلك منصوص عليه في الكتاب التعليمي الحكومي. فبدلاً من أن تنمّي المؤسسة التعليمية ثقافة الوطن الواحد والحاضن للتنوع الثقافي والمذهبي والاثني، فإذا بها تتحول الى أداة لتعزيز الانقسام على خلفية دينية مذهبية.

لم تكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحدها المنبّه الوحيد الى خطورة السياسات التعليمية السائدة حينذاك، فقد نبّه المتضررون في الداخل في مراسلات وعرائض متصلة الى ولاة الأمر، لما تضمنته المقررات التعليمية من نصوص تحريضية ضد مناطق وطوائف، ولكن لأن الحكومة كانت تشعر بأن أصوات من في الداخل قابلة للخنق والاخماد فقد أعطت العائلة المالكة نداءات الداخل إذناً من طين وأخرى من عجين، حتى اذا ارتطمت الطائرات الانتحارية بأبراج نيويورك وبدأ نذير الحرب على الارهاب يدق العرش السعودي أصبحت الحاجة الى تغيير المناهج خياراً استراتيجياً وضرورة حضارية.

ولكن ولات حين مندم، فهاهي الدولة تأكل حصرماً مما زرعت وتحصد هشيماً في ريح صرصر عاتية، فالوطن الذي أريد بعث رميمه قد مات في وجدان أهله، لأنه وطن مفتعل، لم يشهد النشأة الطبيعية والتطور التلقائي ولم يسقى ويرعى من أهله عن رضى وقناعة تامة.

ليس من حق الامير عبد الله ان يتساءل باستغراب ودهشة عن غياب الوطن في المشروع التعليمي المقترح، لأن هذا الوطن لم يكن حاضراً لعقود، بل إن السياسة التعليمية كانت قائمة على نفيه ونبذه، اذ لا يجتمع التقسيم مع الوطن لأن شرطه الجوهري والمركزي هو الوحدة وهي الغائب دائماً في التخطيط التعليمي، ولأن الوحدة تتطلب اعترافاً بالتنوع، والتنوع يتطلب إيماناً بحق الآخر في الاعتقاد، واعتناق مبدأ التسامح والاعتدال، فإن كل متواليات الوحدة كانت غائبة فغاب معها الوطن تبعاً لذلك.

كما ليس من حق الامير عبد الله أن يقذف باللوم على من يأمل فيهم الاضطلاع بدور المبشّرين بوطن واحد، أو من يرنو اليهم كي يغرسوا بذرة حب الوطن. لقد تساءل الأمير ذات مرة عن ضعف الاحساس بالوطن لدى التلاميذ، وها هو الآن يسأل عن سر غياب حب الوطن. لقد سمع من مسؤولي التعليم أشياء عديدة باستثناء حب الوطن وحسب قوله (ما سمعت شيء وهو غرس حب الوطن في أبنائكم التلاميذ.. ما سمعت هذه منكم كلكم.. سمعت مطالب فقط وهذه أهم شيء).

كان يفترض من الأمير أن يدرك بأن هذا الوطن لم يولد حتى يحظى بالحب والرعاية، ولا يمكن لمشاعر الحب أن تتشكل إزاء شيء معدوم فقد يتبرعم احساس من نوع ما ازاء شخص أو مكان أو قضية حتى في الطور الجنيني ولكن أن ينال كل الحب وكل الاحساس فذلك مستبعد، لأن الوجدان الانساني يتعامل مع الاشياء من حوله بطريقة تدرّجية وفي الوقت نفسه غير إكراهية، اي أن الحب للوطن يتشكل من وشائج معقّدة تاريخية ولغوية وثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية. إن هذا الحب لا يكفي فيه ان ينمّى عن طريق التعليم الرسمي ولا اشاعة الاحساس بالخطر الجماعي رغم أهميتها ولكن هناك مجموعة تفاعلات تتظافر مجتمعة في تشكيل تلك الشعيرة الغائبة في بلادنا وهي حب الوطن.



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.org

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

العائلةَالمالكةَ والسياحةَ عكس تيار الاصلاح

التفكيك الهادىء للسلطة

يمكن القول ابتداءً أن لكل دولة تجربتها الخاصة في التطور والاصلاح والنابعة من ظروفها الخاصة الداخلية بالدرجة الأولى الى جانب تأثير الاحوال الخارجية عليها.. والسعودية ليست بدعاً من الدول، إذ لا يمكنها استيراد نموذج اصلاحي من الخارج، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تنأى بنفسها عن التغييرات الجارية خارج الحدود بحجة (إن تقاليدنا الدينية لا تسمح بذلك) أو أن الاوضاع الداخلية ليست ناضجة بدرجة كافية بما يجعل من وتيرة التغيير بطيئة للغاية الى درجة تقترب من التوقف، فيتم تحت هذه الذرائع تجاهل التطورات الداخلية أو إساءة تفسيرها أو نفي الحاجة الى مواكبة التحولات الخارجية والتي تتطلب درجة من التفاعل من أجل السير المتوازن والموازي مع حركة العالم الخارجي..

الحجازية د. مي يماني

الدعوات الإنفصالية تلاحق الحكم النجدي

النظام في السعودية لن يستطيع البقاء طويلا

واضح ان الاميركيين في حيرة الأن فيما يتعلق بالموضوع السعودي. نحن نعرف انهم يحمون السعودية. وعندما أعدت الادارة الاميركية تقريرها للكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وحجبت منه 82 صفحة عن الجزء الخاص بالسعودية، برر البيت الابيض والخارجية الاميركية اسباب حجب هذه الصفحات عن الملأ على اساس انها حساسة جدا ووقتها رفض الديمقراطيون مثل هذا التبرير من الادارة الجمهورية. لكن القصد الحقيقي كان حماية العائلة المالكة السعودية لانهم بحاجة اليهم.

تأجيل الإنتخابات المحلية

تشـيـيد أسـوار القـمـع

كان اعتقال الإصلاحيين في 16 مارس الماضي مجرد حلقة في منهج الإرتداد على (وعود) الإصلاحات.

الإعتقالات كانت تدشيناً لسياسة (إعادة الفئران) الى جحورها، كما كان بتوعد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز. وقد تبع الإعتقالات مباشرة خطوات متوازية، أصبحت أكثر وضوحاً مع مرور الإيام.

فعلى صعيد هامش حرية الصحافة، والذي كان يقاس به مدى الرغبة الحكومية في الإصلاحات، فقد تقلص ذلك الهامش حتى كاد يلمس حدود ما قبل ثلاثة أعوام. الصحافة المحلية التي كانت تتحدث بمفردات المشاركة الشعبية والإصلاح السياسي والإنتخابات ومؤسسات المجتمع المدني.. والصحافة التي كانت تنقد السياسات الحكومية في الميادين المختلفة، ووصلت الى نقد الوزراء، وفي بعض الأحيان كانت تغمز بدائرة الأمراء وسرقاتهم وجهلهم..

وراثة العرش السعودي

السيد محمد علوي المالكي..

الفقيه المفترى عليه

كان العنوان الرئيس لصحيفة عكاظ، وهي إذ تسرد بعضاً من ذكريات مفتي الحجاز وفقيه مكة الدكتور السيد محمد علوي المالكي، في حلقات بدأت منذ بداية شهر مايو الحالي، هو: (المالكي.. الفقيه المختلف حوله). ولا نعلم سبباً وجيهاً لاختيار هذا العنوان، سوى محاولة الجريدة أنفة الذكر للنأي بنفسها عن تبني آرائه، وكأنها تريد القول بأنها مجرد (ناقل) وليس (متبنٍ) للأفكار المطروحة، وهي بالتالي تقف في الوسط بينه وبين الطاعنين فيه من مشايخ الوهابية ومريديهم.

الدكتور السيد محمد علوي المالكي

أيضاً فإن الجريدة (الخديوية) تريد أن تظهر وكأنها حيادية في موضوع حسمه النظام السياسي ورموزه، وهو التصدّي للسيد محمد علوي المالكي ومناجزته والتشهير به، وطبع الكتب الكثيرة في داخل البلاد، وبإجازة حكومية، ضده.. وهي بهذا، تفتح الطريق موارباً أمام مشايخ الوهابية للرد حول ما يكتب، والطعن في هذه الشخصية الفذة التي تقول الجريدة أنه (فقيه مختلف حوله).

التمايز النجدي – الحجازي:

Internet

http://www.alhijazi.org
http://www.alhejazi.org

الحجازعلى الانترنت



(الدرع) هو الثياب القصيرة التي لا تزيد عن نصف الساق، ويقال للقميص دارع اذا
كان مصبوغا بالزعفران ومشهور في الشعر القديم.